

البدعة

في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية

دراسة موضوعية تحليلية

ودفع اشكالات

المذكور

عماد السيد الشريفي

مدرس الحديث وعلمونه

بجامعة الأزهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله عز وجل

﴿ ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا آتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ (١)

وقال رسول الله ﷺ

" إِنْهُ مَنْ أَحْيَا سُنَّةً مِنْ سُنَّتِي ، قَدْ أُمِيتَتْ بِعَدِي ، فَإِنَّ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ ، مِثْلُ مَنْ عَمِلَ بِهَا ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا ، وَمَنْ ابْتَدَعَ ، بِدْعَةٍ ضَلَالَةٍ ، لَا تُرْضِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ عَمِلَ بِهَا ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ ، مِنْ أَوْزَارِ النَّاسِ شَيْئًا " . (٢)

تقديم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد ، وعلي آله ، وصحبه البررة الأوفياء ، أئمة الدين ، وصفوة الخلق بعد الأنبياء والمرسلين ، ورضي الله عنمن تبع

(١) الآية ٢٧ الحديد .

(٢) ينظر تخرجه ص ٣٣ .

سنتهم ، وسلك طريقهم ، واقتفى أثرهم ، ونصرهم إلى يوم الدين .

ثم أما بعد

فهذا بحث أقدمه للقراء في مسألة ، طال فيها النزاع والخلاف ، قديماً وحديثاً ، أردت فيها بيان حكم الشرع فيها ؛ مقترناً بدليله ، مع التوجيه والتعليل ما أمكن .

ففي زماننا هذا كثر الحديث عن البدعة ، بمفهوم غير دقيق ، وعم هذا المفهوم لدى الكثير من الناس ، ومما يؤسف له أن بعض الخواص من أهل الذكر، وأكرر من أهل الذكر، اغتروا بهذا المفهوم أيضاً دون تحقيق منهم لما يسمعون من غيرهم ، ممن أحسنوا الظن بهم ، ممن تزينوا بزي أهل العلم دون أن يكونوا منهم ! واغتر الجميع بما تلقوه عن هؤلاء ممن ليسوا من أهل الذكر ، وإن كانوا من أهل الصلاح والتقوى والورع !

وموضوع هذا البحث أدبي ، ويؤدي إلى التنافر بين طلاب العلم ؛ بل وبين أهل العلم ؛ فضلاً عن عوام الناس ، وربما أدبي إلى قطع غري الأخوة التي عقدها رب العزة ، بين عباده المؤمنين بقوله ﷻ : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾

فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَأَتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١﴾ .

لأن طائفة من الناس ، مَنْ خالفهم في رأي ؛ تبعاً لدليل ، أو وجهة نظر مستبطة من دليل ؛ اقم في دينه بالعصية أو الابتداع ؛ أو محاربة السنة النبوية ، أو ما شاء لهم من سوء الظن ، ولا يقتصر سوء الظن عند هؤلاء علي العامة ؛ بل يتعدى ذلك إلى الخاصة ، وخاصة الخاصة ، فلا يكاد ينجو فقيه أو داعية ، ولا عالم من سوء ظنهم ؛ بل ولا من سيهم ؛ ، فربما قال قائلهم لمخالفه : " أشل الله يدك " و " قطع لسانك " و " إنه ضال مبتدع " وما أعظمها فرية ؛ و ﴿ حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾ (٢) .

وهذا خلاف ما عليه سلف الأمة . وقد فصلت ذلك في المبحث الثالث : " حكم البدعة ، وأثرها في عدالة الراوي ، وقبول روايته " .

وما قصدت بهذه الكلمة ؛ إلا النصح والإرشاد للقارئ الكريم ؛ فما رآه القارئ من أهل العلم ؛ في البحث من حق تبعه ؛ وما لم يره ، وهو من أهل العلم فليعذر ولا يخاصم ، ولا يُسَى الظن

والقول ، وليقل قوله تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيَهَا ﴾ (٣) .

أما العامة فليسوا من أهل النظر ، ولا الاجتهاد ؛ والحكم علي النصوص ؛ بل الذي عليهم ما قال رب العزة : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (٤) .

وأعترف مسبقاً أن الكتابة في مثل هذا الموضوع الحساس ، لا تخلو من عثرة في القول ، أو زلة في القلم ، على الرغم من أنني قد بذلت غاية الوسع في تغطية جوانب هذا الموضوع ، واستقصاء شوارده بالدراسة والتحليل ، فلا ادعي لنفسي العصمة والكمال ، إذ لا عصمة إلا لمن عصم الله ، ولا كمال إلا لله وحده .

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ (٥) .

هذا والبحث يقع في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : التعريف بالبدعة لغة واصطلاحاً .

المبحث الثاني : أدلة الجمهور فيما ذهبوا إليه ، في تعريف البدعة ،

وتخصيصها ، وتقسيمها ، إلى الأحكام الخمسة .

المبحث الثالث : حكم البدعة ،

وأثرها في عدالة الراوي ، وقبول روايته . والله عز وجل أسأل أن ينفع بما كتبت ، وأن يتقبله خالصاً لوجهه الكريم . والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الراجي عفو ربه الكريم أبو نور الدين

د/ عماد السيد محمد الشريبي

مدرس الحديث وعلومه

بكلية أصول الدين

جامعة الأزهر

المبحث الأول

١٠٠١

التعريف بالبدعة لغة واصطلاحاً

أولاً : البدعة لغة : من بدع الشيء يبدعه بدعاً وابتدعه : أنشأه وبدأه ؛ وهي اسم من الابتداع كالرفعة من الارتفاع ، وقال الكسائي : البدع في الخير والشر ، ومن هنا فهي : كل شئ أحدث على غير مثال سابق ، سواء كان محموداً أو مذموماً .

والبدع : بكسر الباء : الأمر الذي يكون أولاً ، ومنه قوله تعالى ﴿ قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعاً مِنَ الرُّسُلِ ﴾ (١) أي ما أنا أول من جاء بالوحي من عند الله تعالى وتشريع الشرائع ، بل أرسل الله تعالى الرسل قبلي مبشرين ومنذرين ؛ فأنا على هداهم .

ويجوز أن يكون بمعنى مبتدع - اسم فاعل - فيكون معنى الآية : ما كنت مبتدعاً فيما أقوله وأدعو إليه من الرسالة ، ولست مخترعاً لها ، بل هي من عند الله تعالى . وأبدع وابتدع وتبدع : أنسى ببذعة ، قال الله تعالى : ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾ (٢) .

(١) الآية ٩ الأحقاف .

(٢) جزء من الآية ٢٧ الحديد .

(٣) جزء من الآية ١٤٨ البقرة .

(٤) جزء من الآية ٤٣ النحل .

(٥) الآية ٣٢ البقرة .

(١) الآية ١٠ الحجرات .

(٢) الآية ١٧٣ آل عمران .

وَبَدْعُهُ تَبْدِيعًا : نَسَبُهُ إِلَى
الْبَدْعَةِ . وَاسْتَبْدَعَهُ : عَدَّهُ بَدِيعًا . وَتَبَدَّعَ :
تَحَوَّلَ مُتَبَدِّعًا .

وَأَبْدَعْتُ الشَّيْءَ : اخْتَرَعْتُهُ لَا
عَلَى مِثَالٍ .

وَالْبَدِيعُ : الْمُخْدَتُ الْعَجِيبُ .
وَهُوَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى لِإِنْدَاعِهِ الْأَشْيَاءَ
وَإِخْدَانِهِ إِيَّاهَا ، وَهُوَ الْبَدِيعُ الْأَوَّلُ قَبْلَ
كُلِّ شَيْءٍ ، وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى مُبْدِعٍ
أَوْ يَكُونَ مِنْ بَدْعِ الْخَلْقِ أَيْ بَدَأَهُ ،
وَاللَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَ عَنْ ذَاتِهِ الْمُقَدَّسَةِ فَقَالَ :
﴿ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (١) أَيْ
خَالِقُهَا وَمُبْدِعُهَا فَهُوَ سُبْحَانَهُ الْخَالِقُ
الْمُخْتَرِعُ لَا عَلَى مِثَالٍ سَابِقٍ .

وَقَدْ بَدَّعَ بَدَاعَةً وَبُدُّوعًا ، وَرَجُلٌ
بَدَّعٌ ، وَامْرَأَةٌ بَدْعَةٌ : إِذَا كَانَ غَايَةً فِي
كُلِّ شَيْءٍ ، كَانَ عَالِمًا أَوْ شَرِيفًا أَوْ
شَجَاعًا (٢) .

وَإِذَا كَانَتْ مَادَّةٌ " بَدْعٌ " تَدُورُ فِي
غَالِبِ مَعْنَاهَا عَلَى : مَعْنَى الْإِحْدَاتِ
وَالْإِخْتِرَاعِ ، فَجَدِيرٌ بِالذِّكْرِ بَيَانِ مَعْنَى
" مُخْدَتَاتٍ " لَفْظًا ... فُلْإِ بَيَانِ ذَلِكَ

(١) الْآيَةُ ١١٧ الْبَقَرَةِ .

(٢) يَنْظُرُ : الْمَصْبَاحُ الْمُبِينُ ١ / ٣٨ ، وَلِسَانُ
الْعَرَبِ ٨ / ٦ ، وَالْقَامُوسُ الْمَحِيطُ ١ / ٩٠١ ،
وَمَعْجَمُ

مَفْرُودَاتِ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ص ٤٠ .

مُخْدَتَاتُ لَفْظًا : حَدَثَ الْحَدِيثُ :
نَقِضَ الْقَدِيمَ .

وَالْمُخْدُوتُ : نَقِضُ الْقَدِيمَةِ .
حَدَّثَ الشَّيْءُ يَخْدُثُ خُدُوثًا وَحَدَاثَةً ،
وَأَخْدَثَهُ هُوَ ، فَهُوَ مُخْدَتٌ وَحَدِيثٌ ،
وَكَذَلِكَ اسْتَحْدَثَهُ .

وَالْمُخْدُوتُ : كَوْنُ شَيْءٍ لَمْ
يَكُنْ . وَأَخْدَثَهُ اللَّهُ فَحَدَّثَ . وَحَدَّثَ أَمْرٌ
أَيَّ وَقَعَ .

وَفِي الْحَدِيثِ : " إِيَّاكُمْ
وَمُخْدَتَاتِ الْأُمُورِ " (٣) ، جَمْعُ مُخْدَنَةٍ
بِالْفَتْحِ ، وَهِيَ مَا لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا
فِي كِتَابٍ ، وَلَا سُنَّةٍ ، وَلَا إِجْمَاعٍ .

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو جَرَرٍ : " وَ"
الْمُخْدَتَاتُ " بِفَتْحِ الدَّالِّ جَمْعُ مُخْدَنَةٍ .
وَالْمُرَادُ بِهَا مَا أَخْدَثَ ، وَلَيْسَ لَهُ أَصْلٌ
فِي الشَّرْعِ . وَيُسَمَّى فِي عُرْفِ الشَّرْعِ "
بَدْعَةً " . وَمَا كَانَ لَهُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ
الشَّرْعُ فَلَيْسَ بِبَدْعَةٍ ! فَالْبَدْعَةُ فِي عُرْفِ
الشَّرْعِ مَذْمُومَةٌ ، بِخِلَافِ اللَّفْظِ . فَإِنْ كُلُّ
شَيْءٍ أَخْدَثَ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ يُسَمَّى بَدْعَةً
سَوَاءً كَانَ مَحْمُودًا أَوْ مَذْمُومًا . وَكَذَا
الْقَوْلُ فِي الْمُخْدَنَةِ ، وَفِي الْأَمْرِ الْمُخْدَتِ
الَّذِي وَرَدَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ

(٣) سَيَافِي ذِكْرَهُ كَامِلًا ، وَتَفْرِيغُهُ بِشَوَاهِدِهِ ص ٧٠ .

الشاطبي، من وافقه ^(١).

أ - جمهور العلماء على أنها : ما يقابل السنة النبوية ، فيراد بها : ما خالف القرآن الكريم ، أو حديث النبي ﷺ ، من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، وسواء كانت دلالة القرآن ، أو الحديث ؛ على مخالفة الفعل مباشرة ، أو بوسيلة القواعد المأخوذة منهما ^(٢) . ويدخل في التعريف : ما كان مخالفاً ؛ لعمل الخلفاء الراشدين ، والصحابية الأكرمين ﷺ . ومثل الفعل ؛ الترك . فما جاء في القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، بطلب تركه ، يعتبر الخروج عن هذا الطلب ، بدعة مخالفة للسنة النبوية .

وإليك نماذج من أقوال جمهور العلماء ، في تعريف البدعة ، وتقسيمها ، إلى الأحكام الخمسة :

(١) أكثر علماء الشيعة الإمامية إلى ذم البدعة ، وأنها كلها ضلالة ، سواء في العادات أو العبادات . قاله خالده الغفوري في بحث السنة والبدعة ، بحث مستل من شبكة الإنترنت .

(٢) وذلك كاجتهاد ، مستند إلى الشريعة قرآناً وسنة ، وذلك في نظر المجتهد ، ومن وافقه ، لا في نظر مخالفه في الاجتهاد . ينظر : البدعة تحددها وموقف الإسلام منها لشيخ فضيلة الأستاذ الدكتور عزت عطية ص ١٢١ ، وفتح الباري ٤ / ٢٩٨ رقم ٢٠١٠ ، وشرح الزرقاني علي الموطأ ١ / ٢٩٠ رقم ٢٤٨ .

١ - قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى : البدعة بدعتان : بدعة محمودة ، وبدعة مذمومة فما وافق السنة فهو محمود ، وما خالف السنة فهو مذموم ^(٣) . وروى البيهقي في مناقب الشافعي عنه قال : المحدثات ضربان : ما أحدث مما يخالف كتاباً ، أو سنة ، أو أثراً ، أو إجماعاً ، فهذه البدعة الضلالة .

وما أحدث فيه من الخير ، لا خلاف فيه لواحد من هذا ، فهذه محدثة غير مذمومة ^(٤) .

قلت : وهذا لا يتعارض مع باب الاستحسان ، الذي عقده الإمام في كتابه " الرسالة " و " الأم " .

حيث زعم البعض ذلك ؛ نافية حجة كلام الإمام السابق قائلًا : " فكيف يكون قوله حجة .. وهو من أشد الناس على أهل البدع ، حيث قال : " إنما الاستحسان تَلَدُّدٌ " ^(٥) ، وهو الذي عقد في كتابه " الأم " فصلاً في إبطال الاستحسان " ^(٦) .

(٣) رواه أبو نعيم في الحلية ٩ / ١١٣ . ترجمة الإمام الشافعي ، بإسناد صحيح . وينظر : المدخل إلى السنن ١ / ٢٠٦ رقم ٢٥٣ .

(٤) مناقب الشافعي للبيهقي ١ / ٤٦٨ - ٤٦٩ ، وينظر : فتح الباري ١٣ / ٢٦٧ رقم ٧٢٧٧ .

(٥) الرسالة ص ٥٠٧ رقم ١٤٦٤ .

(٦) ينظر : الأم ٧ / ٢٩٣ .

فعلى من أراد أن يستدل بكلام هذا الإمام ، عليه أن يلتزم بقواعده التي قعدها ، كنفه للاستحسان ، ووصفه لمن استحسنا بأنهم قد شرعوا " ^(١) .

قلت : دعوى التعارض من سوء الفهم ، لا من طبيعة الواقع ؛ وكلام الإمام السابق في البدعة حجة ، ولا يتعارض مع كلامه في باب الاستحسان .

حيث أنه أبطل الاستحسان ، المخالف للخبر من القرآن والسنة ، ولم يجز لغير العالم ، أن يستحسن ؛ بغير قياس على الخبر ، من الكتاب والسنة .

أما الاستحسان الموافق للكتاب والسنة ، والصادر من أهل العلم فجائز ؛ وذبح الإمام إلى أنه ، لو عطل الاستحسان بالقياس على الخبر ، أدى إلى مفسدة أعظم ، وهي أن أهل عقول ، غير أهل العلم ، تقولوا فيما ليس فيه خبر ، بما يحضرهم من الاستحسان .

وإليك نص كلام الإمام من كتابه الرسالة ، وفي أول باب الاستحسان قال : " وهذا يبين أن حراماً على أحد ، أن يقول بالاستحسان ؛ إذا خالف

(١) ينظر : رسالة الماجستير (بدع القبور أنواعها وأحكامها) ص ٣٣ لصالح بن مقبل العصيمي التميمي .

الاستحسان الخبر ، والخبر من ١٠٠٥ الكتاب والسنة ...

ثم ينقل سؤال مناظره قائلاً : " فهل تجيز أنت أن يقول الرجل ، أستحسن بغير قياس ؟ .

فقلت : لا يجوز هذا عندي والله أعلم لأحد ، وإنما كان لأهل العلم ، أن يقولوا دون غيرهم ، لأن يقولوا في الخبر باتباعه فيما ^(٢) ليس فيه الخبر ، بالقياس على الخبر .

ولو جاز تعطيل القياس ، جاز لأهل العقول من غير أهل العلم ؛ أن يقولوا فيما ليس فيه خبر بما يحضرهم من الاستحسان .

وإن القول بغير خبر ، ولا قياس ، لغير جائز ، بما ذكرت من كتاب الله ، وسنة رسوله ﷺ " ^(٣) .

وكلام الإمام هنا في الموضوعين واضح وصريح ، وإليك خلاصته :

(٢) قال الأستاذ أحمد محمد شاكر ، في هامش الرسالة ص ٥٠٤ : قوله " فيما " متعلق بقوله " باتباعه " لأنه يريد أن أهل العلم هم الذين لهم وحدهم أن يقيسوا ، بأن يقولوا فيما ليس فيه نص بالقياس على النص ، وبذلك يكونوا متبعين الخبر ، إذ أخذوا بما استنبطوه منه . أهـ

(٣) ينظر : الرسالة ص ٥٠٤ ، ٥٠٥ أرقام ١٤٥٦ - ١٤٥٩ ، والأم ٧ / ٩٩ - ٣٢٠ .

أ- ما أحدث مما يخالف كتاباً ،
أو سنة ، أو أثراً ، أو إجماعاً ، فهذه
البدعة الضلالة .

وفي المقابل : من استحسّن قياساً من
أهل العلم ، ما يخالف كتاباً ، أو سنة ،
أو أثراً ، أو إجماعاً ، فهذا استحسان باطل ،
وفاعله متلذذ ^(١) بهوى نفسه ، وقد
شرع !

ب - والعكس : ما أحدث مما لا
خلاف فيه لواحد من هذا ، فهذه محدثة
غير مذمومة ، وبدعة محمودة .

(١) نعم : كما قال الإمام في الرسالة : " حلال الله ،
وحرامه ، لا يقال فيهما بالتعسف ، والاستحسان ،
لأن الاستحسان تُلذذٌ ، ولا يقول فيه إلا عالم
بالأخبار ، عاقلٌ للتشبه عليها . أم المراد نقله ،
وهو يبين مراد الإمام بقوله " الاستحسان تُلذذٌ " .
الرسالة ص ٥٠٧ أرقام ١٤٦٣ - ١٤٦٥ ، وعليه
يحمل أيضاً ما نسب الشاطبي في الاعتصام ١ / ٣٣ ،
إلى الإمام مالك : " من ابتدّع في الإسلام بدعة
يرأها حسنة ، فقد زعم أن محمداً ﷺ خان الرسالة ،
لأن الله تعالى يقول : ﴿ أَيَوْمَ اكْتُمَلَّتْ لَكُمْ دِينُكُمْ ﴾
جزء من الآية ٣ المائدة ، لما لم يكن يومئذ ديناً ،
فلا يكون اليوم ديناً . لهذه الأقوال وغيرها ،
ذكرها الإمام الشاطبي في الاعتصام ، في سياق ذم
البدع المخالفة للكتاب والسنة . ولكن بقصد ،
وبدون قصد ، ينقلها على العموم ، من لا يحسن
لهم كلام الإمام ، زاعماً أن فيها : نفي للبدعة
الحسنة ، وردّ على من يقول بذلك . ينظر : على
سبل المثال : كتاب بدع القبور أنواعها وأحكامها
لصالح بن مقبل العصيمي ص ٣٣ ، ٣٤ .

ومن استحسّن قياساً من أهل العلم
، ما لا يخالف كتاباً ، أو سنة ، أو أثراً ،
أو إجماعاً ، فهذا استحسان محمود جائز .
والله أعلم .

٢- والإمام ابن حزم رحمه الله تعالى
يقول : والبدعة كل قول ، أو فعل ، لما
ليس له أصل ؛ فيما نسب إليه ﷺ ، وهو
في الدين ، كل ما لم يأت ، في القرآن ،
ولا عن رسول الله ﷺ ، إلا أن منها ما
يؤجر عليه صاحبه ، ويعذر بما قصد إليه
من الخير ، ومنها ما يؤجر عليه صاحبه
ويكون حسناً ، وهو ما كان أصله
الإباحة ، كما روي عن عمر رضي الله عنه ، " نَعَمْ
الْبِدْعَةُ هَذِهِ " ^(٢) . وهو كل فعل خير ،
جاء النص بعموم استحبابه ؛ وإن لم يقرر
عمله في النص .

ومنها ما يكون مذموماً ، ولا يعذر
صاحبه ، وهو ما قامت به الحجة ، على
فساده فتمادى عليه القائل به . ^(٣)

٣- والإمام الغزالي ، رحمه الله تعالى ،
يقول في إحيائه ، عن الأكل على السفرة :
" فلسنا نقول ، الأكل على المائدة منهى
عنه ، فهي كراهية أو تحريم ، إذ لم يثبت
فيه شيء ، وما يقال إنه أبدع ، بعد رسول

(٢) سيأتي ذكره كاملاً ، وتخريجه ص ٥٨ .

(٣) الإحكام لابن حزم ١ / ٤٧ .

الله ﷺ ، فليس كل ما أبدع منهياً عنه ،
بل المنهى عنه ، بدعة تضاد سنة ثابتة ،
وترفع أمراً ؛ من الشرع مع بقاء علته ،
بل الإبداع قد يجب في بعض الأحوال ؛
إذا تغيرت الأسباب " ^(١) .

٤- والإمام ابن الأثير رحمه الله تعالى
يقول : البدعة بدعتان : بدعة هُدى ،
وبدعة ضلال ، فما كان في خلاف ، ما
أمر الله به ، ورسوله ﷺ ، فهو في حيز
الذم والإنكار ، وما كان واقعاً تحت
عموم ، ما كذب الله إليه ، وحض عليه
الله ، أو رسوله ، فهو في حيز المدح ، وما
لم يكن له مثال ، موجود كنوع من الجود
والسخاء ، وفعل المعروف ، فهو من
الأفعال المحمودة ، ولا يجوز أن يكون
ذلك ، في خلاف ما وردّ الشرع به ، لأن
النبي ﷺ ، قد جعل له في ذلك ثواباً ،
لقال : " مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً ،
فَلَهُ أَجْرُهَا ، وَأَجْرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا بَعْدَهُ ،
مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ ، مِنْ أَجْزَائِهِمْ شَيْءٌ " .
وقال في ضده : " وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ ،
سُنَّةً سَيِّئَةً ، كَانَ عَلَيْهِ وَزْرُهَا ، وَوَزْرُ مَنْ
عَمَلَ بِهَا ، مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ ،
مِنْ أَجْزَائِهِمْ شَيْءٌ " ^(٢) . وذلك إذا كان
في خلاف ، ما أمر الله به ، ورسوله ﷺ .

(١) الإحياء ٢ / ٤ ، ٥ .

(٢) تخريجه ص ٣٢ .

ومن هذا النوع قول عمر ١٠٠٧
ﷺ : " نَعَمْ الْبِدْعَةُ هَذِهِ " . لما
كانت من أفعال الخير ، وداخله في حيز
المدح ، سماها بدعة ، ومدحها ؛ لأن النبي
ﷺ ، لم يسنّها لهم ، وإنما صلاحها ليأتي ثم
تركها ، ولم يحافظ عليها ، ولا جمع
الناس لها ، ولا كانت في زمن أبي بكر ،
وإنما عمر رضي الله عنه جمع الناس عليها ، ولذّبهم
إليها ، فبهذا سماها بدعة ، وهي على
الحقيقة سنة ، لقوله ﷺ ، " عليكم بسنتي
، وسنة الخلفاء الراشدين ، من بعدي " ^(٣) .
وقوله : " اقتدوا بالذين من بعدي أبي
بكر ، وعمر ، رضي الله عن " ^(٤) .
وعلى هذا التأويل يُحمل الحديث ؛ الآخر
" كل محدثة بدعة " ^(٥) . وإنما يريد ، ما
خالف أصول الشريعة ، ولم يوافق السنة . ^(٦)

(٣) سيأتي ذكره كاملاً ، وتخريجه من رواية ابن
مسعود ، والرباض بن سارية رضي الله عنهما ،
ص ٧٠ ، ٧١ .

(٤) أخرجه الترمذي في سننه كتاب المناقب ، باب
مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ٥٧٠ / ٥ رقمي ٣٦٦٢ ،
٣٦٦٣ ، وباب مناقب ، عمار بن ياسر رضي الله
عنه ٦٢٦ / ٥ رقم ٣٧٩٩ ، وقال : هذا حديث
حسن ، وابن ماجه ، في سننه المقدمة ، باب في
فضائل أصحاب رسول الله ﷺ ١ / ٤٨ رقم ٤٩ ،
من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه .

(٥) ينظر تخريجه من رواية مسلم ص ١٨ .

(٦) النهاية في غريب الحديث ١ / ١٠٦ ، ١٠٧ .

٥- وذهب الإمام العز ابن عبد السلام ، إلى أن البدعة : فعل ما لم يعهد ، في عصر رسول الله ﷺ ، وقال : هي منقسمة إلى : بدعة واجبة ، وبدعة محرمة ، وبدعة مكروهة ، وبدعة مندوبة ، وبدعة مباحة .

والطريق إلى معرفة ذلك ؛ أن تعرض البدعة على قواعد الشريعة : فإن دخلت في قواعد الإيجاب ، فهي واجبة ، وإن دخلت في قواعد التحريم ، فهي محرمة ، وإن دخلت في قواعد المكروه ، فهي مكروهة ، وإن دخلت في قواعد المندوب ، فهي مندوبة ، وإن دخلت في قواعد المباح ، فهي مباحة .

ومثل البدع الواجبة : بتعلم النحو الذي يفهم به القرآن والسنة .

وللبدع المحرمة : بمذهب القدرية ، والجبرية ، والمرجئة ، والمجسمة .

وللبدع المندوبة : بإحداث المدارس ، وبناء القناطر ، وكل إحسان ؛ لم يعهد في العصر الأول ، ومنها صلاة التراويح .

وللبدع المباحة : بالمصافحة بعد الصلاة ، والتوسع في اللذيق من المأكول ، والمشارب ، والملابس ، والمساكن .

وللبدع المكروهة : بزخرفة المساجد ، والمصاحف .^(١)

وهذا التقسيم سلمه الإمام النووي^(٢) ، وابن حجر العسقلاني ، علي ما سأتى من قوله ، والزرقاني^(٣) ، وهو حقيق بالتسليم .

٦- ويقول الإمام أبو شامة البدعة : هي ما لم يكن في عصر النبي ﷺ ، لما فعله أو أقر عليه ، أو علم من قواعد شريعته ؛ الإذن فيه ، وعدم التكبر عليه . ويقول في فصل (تقسيم الحوادث ، إلى بدع مستحسنة ، وإلى بدع مستقبحة) بعد استشهاده بحديث " نعمت البدعة هذه " ، وبكلام الأمام الشافعي ، في تقسيم البدعة .

قال : " فالبدع الحسنة ، متفق على جواز فعلها ، والاستحباب لها ، ورجاء الثواب ، لمن حسنت نيته فيها ، وهي كل مبتدع موافق لقواعد الشريعة ، غير مخالف لشيء منها ، ولا يلزم من فعله محذور شرعي . وذلك نحو بناء المنابر ، والربط والمدارس ، وخانات السبل ، وغير ذلك من أنواع البر ، التي لم تعد في الصدر الأول ؛ فإنه موافق لما جاءت به الشريعة ، من اصطناع المعروف ، والمعاونة على البر والتقوى .

(٢) المنهاج شرح مسلم ٣ / ٤٢٣ رقم ٨٦٧ .

(٣) شرح الزرقاني علي الموطأ ١ / ٢٩٠ رقم ٢٤٨ .

ومن أحسن ما ابتدع ، في زماننا من هذا القليل ؛ ما كان في اليوم الموافق ، ليوم مولد النبي ﷺ ، من الصدقات والمعروف ، وإظهار الزينة والسرور ؛ فإن ذلك مع ما فيه من الإحسان إلى الفقراء ؛ مشعر بحبة النبي ﷺ ، وتعظيمه وجلاله في قلب فاعله ، وشكراً لله تعالى على ما من به من إمام رسول الله ﷺ ، الذي أرسله رحمة للعالمين ﷺ ، وعلى جميع المرسلين .

وقد قال الإمام أبو سليمان الخطابي رحمه الله تعالى ، في شرح قوله ﷺ ، " وَكُلُّ مُخَذَّذَةٍ بَدْعَةٍ " هذا خاص في بعض الأمور دون بعض ، وهي شيء أحدث على غير مثال أصل من أصول الدين ، وعلى غير عبادته وقياسه . وأما ما كان منها مبنياً ؛ على قواعد الأصول ، ومردوداً إليها فليس بدعة ، ولا ضلالة ، والله أعلم .

وأما البدع المستقبحة ، فهي التي أردنا نفيها بهذا الكتاب^(١) وإنكارها وهي : كل ما كان مخالفاً للشريعة ، أو ملتزماً لمخالفتها . وذلك منقسم إلى محرم ، ومكروه ، ويختلف ذلك باختلاف الوقائع ، وبحسب ما به ؛ من مخالفة

(١) الباعث على إنكار البدع والحوادث .

الشريعة تارة ، ينتهي ذلك إلى ما ١٠٠٩ يوجب التحريم ، وتارة لا يتجاوز صفة كراهة التنزيه ، وكل فقيه موفق ؛ يتمكن بعون الله من التمييز بين القسمين ، مهما رسخت قدمه ، في إيمانه وعلمه .^(٢)

٧- وقال الإمام الراغب الأصفهاني : والبدعة في المذهب : إيراد قول ، لم يستق قائلها ، وفاعلها فيه ؛ بصاحب الشريعة ، وأمائلها المتقدمة ، وأصولها المتقنة .^(٣)

٨- وقال الإمام القرطبي : " كل بدعة صدرت ، من مخلوق ، فلا يخلو أن يكون لها أصل ، في الشرع أو لا . فإن كان لها أصل ، كانت واقعة تحت عموم ، ما ندب الله إليه ، وحض رسوله عليه ؛ فهي في حيز المدح . وإن لم يكن مثاله موجوداً ، كنوع من الجود والسخاء ، وفعل المعروف ، فهذا فعله من الأفعال الحمودة ، وإن لم يكن الفاعل قد سبق إليه ، ويعضد هذا ، قول عمر رضي الله عنه ، " نعمت البدعة هذه " لما كانت من أفعال الخير ، وداخلية في حيز المدح ، وهي وإن كان النبي ﷺ ، قد صلاحها ، إلا إنه تركها ، ولم يحافظ عليها ، ولا جمع الناس

(٢) المصدر السابق ص ٢٠ ، ٢٥ .

(٣) معجم مفردات ألفاظ القرآن للراغب

الأصفهاني ص ٤٨ .

عليها ، فمحافظة عمر رضي الله عنه ، عليها
وجمع الناس لها ، وندبهم إليها بدعة ،
لكنها بدعة محمودة ممدوحة . وإن كانت
في خلاف ما أمر الله تعالى به ؛ ورسوله
ﷺ ، فهي في ، حيز الذم والإنكار .
قال معناه الخطابي ، وغيره . قلت : - ما
زال الكلام للإمام القرطبي - وهو معنى
قوله : ﷺ ، في خطبته : " وَشَرُّ الْأُمُورِ
مُخَدَّنَاتُهَا ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ " ^(١) يريد
ما لم يوافق كتاباً ، أو سنة ، أو عمل
الصحابه ، رضي الله عنه . وقد بين هذا بقوله ﷺ :
" مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً ، فَلَهُ
أَجْرُهَا ، وَأَجْرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا بَعْدَهُ ،
مَنْ غَيْرَ أَنْ يَنْقُصَ ، مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ ،
وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً ، كَانَ
عَلَيْهِ وَزْرُهَا ، وَوَزْرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا ، مِنْ
بَعْدِهِ ، مَنْ غَيْرَ أَنْ يَنْقُصَ ، مِنْ أَوْزَارِهِمْ
شَيْءٌ " ^(٢) . وهذا إشارة إلى ما أبتدع ،
من قبيح وحسن ، وهو أصل هذا الباب ^(٣) .

٩- وقال الإمام ابن تيمية : في قول
عمر رضي الله عنه : " نَعَمْ الْبِدْعَةُ هَذِهِ " هذا
الاجتماع العام ، لما لم يكن قد فعل ، سمها
بدعة : لأن ما فعل ابتداءً ، بدعة في اللغة

(١) سبق تخريجه قريباً .

(٢) سبق تخريجه قريباً .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٢ / ٨٤ .

، وليس ذلك بدعة شرعية ، فإن البدعة
الشرعية ، التي هي ضلالة ؛ هي : ما فعل
بغير ، دليل شرعي ، كاستحباب ما لم
يحببه الله ، وإيجاب ما لم يوجبه الله ، ونحو
ما لم يحرمه الله . انتهى ^(٤) .

وقال أيضاً في مجموع الفتاوى :
البدعة الشرعية ؛ أي المذمومة في الشرع
هي : ما لم يشرعه الله في الدين ، أي ما
لم يدخل في أمر الله ، ورسوله ، وطاعة الله
ورسوله . فأما إن دخل في ذلك ، فإنه من
الشرع ، لا من البدعة الشرعية ؛ وإن
كان قد فعل ؛ بعد موت النبي ﷺ ، بما
عرف من أمره ، كإخراج اليهود
والنصارى ؛ بعد موته ، وجمع المصحف ،
وجمع الناس على قارئ واحد ؛ في قيام
رمضان ، ونحو ذلك ^(٥) .

وقال أيضاً في كتابه اقتضاء الصراط
المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم :
تسمية عمر صلاة التراويح ؛ بدعة مع
حسنها ، هذه تسمية لغوية ، لا تسمية
شرعية ، وذلك أن البدعة في اللغة تعني
كل ما فعل ابتداءً ؛ من غير مثال سابق .
وأما البدعة الشرعية : فكل ما لم
يدل عليه دليل شرعي . فإذا كان نص

(٤) منهاج السنة النبوية ٤ / ٢٢٤ .

(٥) مجموع الفتاوى ٣١ / ٣٦ .

رسول الله ﷺ ، قد دل على استحباب
فعل ، أو إيجابه ، بعد موته ، أو دل عليه
مطلقاً ، ولم يعمل به إلا بعد موته ،
ككتاب الصدقة الذي أخرجه أبو بكر
رضي الله عنه ، فإذا عمل أحد ذلك العمل بعد
موته ، صح أن يسمى بدعة في اللغة ؛
لأنه عمل مبتدأ ، كما أن نفس الدين
الذي جاء به النبي ﷺ ، يسمى بدعة
ويسمى محدثاً في اللغة ، كما قالت رسل
قريش للنجاشي عن أصحاب النبي ﷺ ،
المهاجرين إلى الحبشة . " إن هؤلاء غلمان
سفهاء ، فارقوا دين قومهم ، ولم يدخلوا
في دينكم ، وجاءوا بدين مبتدع ؛ لا
نعرفه نحن ولا أنتم " ^(١) .

ثم ذلك العمل الذي يدل عليه ،
الكتاب والسنة ، ليس بدعة في الشريعة ،
وإن سمي بدعة في اللغة ، فلفظ البدعة في
اللغة ؛ أعم من لفظ البدعة ، في الشريعة .
وقد علم أن قول النبي ﷺ : " كُلُّ
بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ " لم يرد به كل عمل مبتدأ ،
لأن دين الإسلام ، بل كل دين ، جاءت
به الرسل ؛ فهو عمل مبتدأ . وإنما أراد ما
ابتدئ ، من الأعمال التي لم يشرعها ، هو
صلى الله عليه وسلم ^(٢) .

(١) ينظر : السيرة النبوية ١ / ٤٢٢ نص رقم
٣٢٥ .(٢) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب
الجحيم ص ٢١٩ وما بعدها .

ومما هو جدير بالانتباه هنا أن ١٠١١
الإمام قال في نفس الكتاب ، ما يتناقض
في ظاهره ، مع ما قرره هنا ، حيث قال :
" ولا يحل لأحد أن يقابل هذه الكلمة
الجامعة ، من رسول الله ﷺ ، الكلية
وهي قوله : " كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ " بسلب
عمومها ، وهو أن يقال ، ليست كل
بدعة ضلالة ، فإن هذا إلى مشاقة الرسول
، أقرب منه إلى التأويل ^(٣) .

وقوله : " وذلك أن من الناس من
يقول ؛ البدع : تنقسم إلى قسمين ،
حسنة وقبيحة ؛ بدليل قول عمر رضي الله عنه ،
في صلاة التراويح " نعمت البدعة هذه " .
وبدليل أشياء من الأقوال والأفعال ،
أحدثت بعد رسول الله ﷺ ، وليست
بمكروهة ، أو هي حسنة ، للأدلة الدالة
على ذلك من الإجماع أو القياس .

ثم إن هؤلاء المعارضين لهم مقامان هنا :
أحدهما : أن يقولوا إذا ثبت أن
بعض البدع حسن ، وبعضها قبيح .
فالقبيح ما لها من الشرع ، أما ما
سكت عنه من البدع ؛ فليس بقبيح ؛ بل
قد يكون حسناً ، فهذا مما قد يقوله
بعضهم .

(٣) المصدر السابق ص ٢١٨ .

المقام الثاني : أن يقال عن

بدعة سيئة ، هذه بدعة حسنة ، لأن فيها من المصلحة كيت وكيت ، وهؤلاء المعارضون يقولون : ليست كل بدعة ضلالة .

والجواب : فهذا نص رسول الله ﷺ ، فلا يحل لأحد أن يدفع دلالة ؛ على ذم البدع . ومن نازع في دلالة فهو مراغم . فمن اعتقد أن بعض البدع مخصوص ؛ من هذا العموم ، احتاج إلى دليل ، يصلح للتخصيص وإلا كان ذلك العموم اللفظي المعنوي ، موجباً للنهي . ثم المخصص ، هو الأدلة الشرعية ، من الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، نصاً ، واستنباطاً ، وأما عادة بعض البلاد أو أكثرها ، وقول كثير من العلماء أو العباد أو أكثرهم ، ونحو ذلك فليس مما يصلح ، أن يكون معارضاً ؛ لكلام الرسول ﷺ ، حتى يعارض به .^(١)

قلت : لا يصح الاستدلال ، بمثل هذا ، والاحتجاج به ، على ما أقرره هنا ، لأن من يستشهد بمثل هذه الأقوال ، لم يفهم حقيقة استشهاد الإمام بها^(٢) ، وهو

(١) ينظر : المصدر نفسه ص ٢١٤ - ٢١٦ ، ٢١٨ .

(٢) كما حدث من الباحث ، صالح بن مقبل العصيمي في رسالته للماجستير : بدع القبور

ما صرح به في نفس الكتاب ، حيث صرح بأنه يراد علي من يعتقد ، أن العادات المخالفة للسنن ؛ بدع حسنة ، بناءً على أن الأمة أقرتها ، ولم تنكرها . وهو ما نتفق معه فيه ؛ فالبدعة لا تكون حسنة ، وهي مخالفة للسنة النبوية .

وتأمل قوله : " ومن اعتقد أن أكثر هذه العادات ، المخالفة للسنن ، مجمع عليها ، بناءً على أن الأمة أقرتها ولم تنكرها ، فهو مخطئ في هذا الاعتقاد . فإنه لم يزل ولا يزال ؛ في كل وقت ، من ينهى عن عامة العادات المحدثه ؛ المخالفة للسنة . ولا يجوز دعوى إجماع ، بعمل بلد أو بلاد من بلدان المسلمين ، فكيف بعمل طوائف منهم ، وإذا كان أكثر أهل العلم ، لم يعتمدوا على عمل علماء أهل المدينة ، وإجماعهم في عصر مالك ، بل رأوا السنة حجة عليهم ، كما هي حجة على غيرهم ، مع ما أوتوه من العلم والإيمان ؛ فكيف يعتمد المؤمن ؛ العالم على عادات ، أكثر من اعتادها ، عامة أو من قيده العامة ، أو قوم مترسبون بالجهالة ، لم يرسخوا في العلم ، ولا

أنواعها وأحكامها ص ٢٩-٣١ . استدلال واحتج بكلام ابن تيمية ، الوارد هنا ؛ زاعماً أن فيها رداً على من قسم البدع إلى حسنة وسيئة .

يعدون من أولي الأمر ، ولا يصلحون للشورى ، ولعلمهم لم يتم إيمانهم بالله وبرسوله ، أو قد دخل معهم فيها بحكم العادة ؛ قوم من أهل الفضل ، عن غير روية أو لشبهة ؛ أحسن أحوالهم فيها ، أن يكونوا فيها بجملة المجتهدين ، من الأئمة والصدّيقين^(١) .

وتأمل : في الوقت الذي يرفض فيه ، تخصيص البدعة ، بقوله : " فمن اعتقد أن بعض البدع مخصوص من هذا العموم ، احتاج إلى دليل يصلح للتخصيص ، وإلا كان ذلك العموم اللفظي المعنوي ، موجباً للنهي .

تراه بعدها مباشرة يقول : " ثم المخصص هو الأدلة الشرعية : من الكتاب والسنة ، والإجماع ، نصاً ، واستنباطاً ، وأما عادة بعض البلاد أو أكثرها ، وقول كثير من العلماء أو العباد أو أكثرهم ، ونحو ذلك فليس مما يصلح ، أن يكون معارضاً ؛ لكلام الرسول ﷺ ، حتى يعارض به " .

قلت : وهو ما أتفق ؛ بل ويتفق معه فيه ، جمهور العلماء ، بأن المخصص للبدعة الحسنة ، الأدلة الشرعية ، من الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، نصاً

(١) المصدر السابق ص ٢١٦ .

واستنباطاً ، كما هو صريح كلامه ١٠١٣ هنا ، بل وصريح كلام الأئمة ، الذي أوردته هنا ، وغيره مما سيأتي ، وليس المخصص عادة الناس ، أو عادة بعض البلاد ، المخالفة للسنة النبوية ، إذ البدعة في تلك الحالة ؛ ضلالة ومذمومة !

وتأمل : كيف أنه يرد بكلامه هذا ، علي من فهم ؛ أن البدعة المذمومة ، هي التي جاء فيها فهي بخصوصها حيث يقول : " وأيضاً لا يجوز حمل قوله : ﷺ ، " كل بدعة ضلالة " على البدعة التي هي عنها بخصوصها ؛ لأن هذا تعطيل ، لفائدة هذا الحديث " (٢) .

وهو ما أتفق معه فيه . إذ الضابط في البدع المذمومة ، كما هو صريح كلام الأئمة ؛ المخالفة للأدلة الشرعية ، من الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، نصاً ، واستنباطاً ، حتى ولو لم يرد فهي بخصوصها !

وإليك عبارة صريحة من كلام الإمام ابن تيمية ، تدل على أنه يتفق مع الجمهور لفظياً قال :

ما خالف النصوص ، فهو بدعة باتفاق المسلمين ، وما لم يعلم أنه خالفها فقد لا يسمى بدعة " .

(٢) المصدر نفسه ص ٢١٦ .

قال الشافعي رضي الله تعالى عنه : البدعة بدعتان : بدعة خالفت كتاباً أو سنة أو إجماعاً أو أثراً عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ ، فهذه بدعة ضلالة .

وبدعة لم تخالف شيئاً من ذلك ؛ فهذه قد تكون حسنة ؛ لقول عمر : " نعمت البدعة هذه " هذا الكلام أو نحوه رواه البيهقي بإسناده الصحيح في المدخل^(١).

فتأمل كلامه جيداً ، وكيف استشهد بكلام الإمام الشافعي وأقره ، وصححه عنه . وبالجمل : فما يبدوا من تناقض ظاهري ، من كلام الإمام ، فهو بحسب فهم القارئ^(٢) ؛ لا من طبيعة الواقع ، كما رأيت .

وإن كنت أرى تناقض من الأمام ، فهو في حقيقة الأمر ، ليس في التعريف للبدعة شرعاً ، فهو مع الجمهور كما رأيت ؛ وإنما التناقض في تطبيق الأمثلة ، على التعريف . كما هو الحال مع الإمام الشاطبي ، على ما سيأتي قريباً .

١٠- وقال الإمام ابن كثير : في تفسير قوله تعالى : ﴿ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٣) أي : خالقهما على غير مثال سبق ، قال مجاهد والسدي : وهو مقتضى اللغة ، ومنه يقال للشيء احدث : بدعة . كما جاء في الصحيح لمسلم : فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة^(٤) . والبدعة على قسمين : تارة تكون بدعة شرعية ، كقوله : فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة . وتارة تكون بدعة لغوية ، كقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، عن جمعه إياهم على صلاة التراويح واستمرارهم : نعمت البدعة هذه^(٥) .

١١- والإمام ابن رجب الحنبلي قال : المراد بالبدعة : ما أحدث مما لا أصل له ، في الشريعة ؛ يدل عليه ، وأما ما كان له أصل ، من الشرع يدل عليه ؛ فليس ببدعة شرعاً ، وإن كان بدعة لغة ... فقول الله ﷻ : " كل بدعة ضلالة " من جوامع الكلم لا يخرج عنه شيء ، وهو

(٣) الآية ١١٧ البقرة .

(٤) أخرجه مسلم (شرح النووي) كتاب الجمعة ، باب تخفيف الصلاة والخطبة ٤١٨/٣ رقم ٨٦٧ .

(٥) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١/ ٢٣٢ .

أصل عظيم من أصول الدين ، وهو شبيه بقوله : " من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد " (١) ، فكل من أحدث شيئاً ، ونسبه إلى الدين ، ولم يكن له أصل من الدين يرجع إليه ، فهو ضلالة ، والدين بريء منه ، وسواء في ذلك مسائل الاعتقادات ، أو الأعمال ، أو الأقوال الظاهرة والباطنة .

وأما ما وقع في كلام السلف من استحسان بعض البدع ، فإثماً ذلك في البدع اللغوية ، لا الشرعية^(٢) فمن ذلك قول عمر رضي الله عنه ، لما جمع الناس في قيام رمضان على إمام واحد في المسجد ، وخرج ورآهم يصلون كذلك فقال : نعمت البدعة هذه

ثم قال ميبناً المراد من كلام الإمام الشافعي ، السابق ذكره ، قال ومراد الشافعي - رحمه الله - ما ذكرناه من قبل : أن البدعة المذمومة ، ما ليس لها أصل من الشريعة يرجع إليه ، وهي البدعة في إطلاق الشرع ، وأما البدعة المحمودة فما

(١) وينظر كلامه علي حديث " من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد " ١/ ١٨٠ رقم ٥ .

(٢) قال الإمام الزركشي البدعة في الشرع : موضوعة للأحداث المذمومة ، وإذا أريد المذموم ثبتت ، ويكون ذلك مجازاً شرعياً ، حقيقة لغوية . الثور في القواعد ١/ ١٧٥ .

وافق السنة ، يعني : ما كان لها ١٠١٥ أصل من السنة يرجع إليه ، وإنما هي بدعة لغة لا شرعاً ؛ لموافقتها السنة^(٣) . أ- المراد نقله .

قلت : والغريب أن كثيراً ، ممن عقدوا ألوية البدعة ، يستشهد بكلام ابن رجب الحنبلي ؛ علي أن كل بدعة ضلالة ، وأنها لا تنقسم إلى الأحكام الخمسة ، دون أن يتدبر كلام الإمام ، الذي يستشهد به !! تأمل : "... وأما ما كان له أصل ، من الشرع يدل عليه ؛ فليس ببدعة شرعاً ، وإن كان بدعة لغة ؛ بل ودون أن يتدبر ؛ باقي كلامه في نفس الموضوع فتأمل ! .

١٢- والإمام ابن حجر العسقلاني قال : في قول عمر رضي الله عنه : " نِعْمَ الْبِدْعَةُ هَذِهِ " والبدعة : أصلها ما أحدث ؛ علي غير مثال سابق ، وتطلق في الشرع ، في مقابل السنة ، فتكون مذمومة .

والتحقيق : أنها إن كانت مما تدرج ، تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة ، وأن كانت مما تدرج تحت مستقبح في الشرع ؛ فهي مستقبح ، وإلا فهي من

(٣) جامع العلوم والحكم ٢/ ٨٦-٩١ حديث رقم ٢٨ .

قسم المباح ، وقد تنقسم إلى الأحكام الخمسة (١) .

وقال في شرح حديث : " إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ " و المحدثات : بفتح الدال ، جمع محدثة والمراد بها : ما أحدث ، وليس له أصل في الشرع ، ويسمى في عرف الشرع بدعة ، وما كان له أصل يدل عليه للشرع ، فليس ببدعة ؛ فالبدعة في عرف الشرع مضمومة (٢) ؛ بخلاف اللغة . فان كل شيء ، أحدث علي غير مثال ، يسمى بدعة ، سواء كان محموداً ، أو مذموماً . وقال أيضاً : والمراد بقوله : " كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ " ما أحدث ، ولا دليل له ؛ من الشرع ، بطريق خاص ولا عام... وقسم بعض العلماء ؛ البدعة إلى الأحكام الخمسة ، وهو واضح (٣) .

وقال في شرح حديث " مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ " (٤) . هذا

(١) فتح الباري ٤ / ٢٩٨ رقم ٢٠١٠ .

(٢) يريد إذا جاءت مطلقة في الشرع بدون قيد ، فهي مذمومة ، وإذا أريد الممتدوخ كُذِّبَتْ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ التَّيْقِيدَ مَجَازًا شَرْعِيًّا ، حَقِيقَةً لُغَوِيَّةً .

(٣) فتح الباري ١٣ / ٢٦٦ ، ٢٦٧ رقم ٧٢٧٧ .

(٤) متفق عليه ، من حديث عائشة ، رضي الله

عنها ، أخرجه مسلم " بشرح النووي " كتاب

الأفضية ، باب نقض الأحكام الباطلة ، ورد

الحديث معدود من أصول الإسلام ، وقاعدة من قواعده : فإن معناه من اخترع من الدين ، ما لا يشهد له ؛ أصل من أصوله ، فلا يلتفت إليه (٥) .

قلت : نقل الشوكاني كلام الحافظ ، وسلم به ؛ ولم يعترض عليه ، في كتابه نيل الأوطار (٦) ، في حين خالف كل ذلك ، وتناقض في نفس المصدر ، وشدد في عبارته ، حيث قال : في حديث " مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ " . هذا الحديث ، من قواعد الدين ، لأنه يندرج تحته ، من الأحكام ، ما لا يأتي عليه الحصر .

وما أصرحه وأدله ، على إبطال ، ما فعله الفقهاء ، من تقسيم البدع ، إلى أقسام ، وتخصيص الرد ببعضها ، بلا مخصص من عقل ، ولا نقل ؛ فعليك إذا سمعت من يقول : هذه بدعة حسنة ؛ بالقيام في مقام المنع ، مسنداً له هذه الكلية ، وما يشابهها ، من نحو قوله ﷺ : " كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ " طالباً لدليل ؛

محدثات الأمور ٦ / ٢٥٦ رقم ١٧١٨ ، والبخاري

" بشرح فتح الباري " كتاب الصلح ، باب إذا

اصطلحوا علي جدر ٥ / ٣٥٥ رقم ٢٦٩٧ .

(٥) فتح الباري ٥ / ٣٥٧ رقم ٢٦٩٧ .

(٦) ٢ / ٧٩ ، ٨٠ ، وينظر : ٣ / ٥٢ ، ٥٣ .

تخصيص تلك البدعة ، التي وقع النزاع في شأنها ، بعد الاتفاق على أنها بدعة ، فإن جاءك به قبلته ، وإن كاع (١) كنت قد ألقمته حجراً ، واسترحت من المجادلة (٢) .

فهذا يتناقض مع ما نقله عن الحافظ ؛ وسلم به ، في قول عمر رضي الله عنه : " نَعَمْ الْبِدْعَةُ هَذِهِ " : والتحقيق : أن البدعة ، إن كانت لما تدرج ، تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة ، وأن كانت لما تدرج تحت مستقبح في الشرع ؛ فهي مستقبحة ، وإلا فهي من قسم المباح ، وقد تنقسم إلى الأحكام الخمسة (٣) . وستأتي أدلة الجمهور ، علي تخصيص البدعة ، وتقسيمها إلى الأحكام الخمسة ، ففيها الرد علي الإمام الشوكاني .

١٣- وقال المناوي : البدعة : غلبت على ما لم يشهد الشرع لحسنه ، وعلى ما خالف ؛ أصول ، أهل السنة والجماعة ، في العقائد . وذلك هو المراد بالحديث ، لإيراده في حيز التحذير منها ، والدم لها ، والتوبيخ عليها ، وأما ما

(١) هو الجبان . يقال : كَتَعَ الرَّجُلُ عَنْ شَيْءٍ يَكْبُ كَتًّا ، لَهُوَ كَاعٌ إِذَا جَبَنَ وَأَخْجَمَ ، وَجَمَعَهُ كَاغَةً . النهاية في غريب الحديث والأثر ٤ / ١٥٦ .

(٢) نيل الأوطار ٢ / ٧٩ ، ٨٠ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ٣ / ٥٢ ، ٥٣ .

يحمده العقل ، ولا تأباه أصول ١٠١٧ الشريعة فحسن (٤) .

١٤- والشيخ عبد الحق الدهلوي في شرح المشكاة ، قال : " اعلم أن كل ما ظهر بعد رسول الله ﷺ ، بدعة ، وكل ما وافق ، أصول سنته ، وقواعدها ، أو قيس عليها ، فهو بدعة حسنة ، وكل ما خالفها ؛ فهو بدعة سيئة وضلالة " (٥) .

١٥- والدكتور دراز يقول ما خلاصته : " صارت كلمة البدعة ، في الاستعمال الشرعي ، إلي معني أخص من معناها ، في الاستعمال اللغوي ، فلا تتناول علي حقيقتها الشرعية ، في الصدر الأول ، إلا ما هو باطل ، وهو تلك الطرائق المخترعة ، التي ليس لها مستند من كتاب ، أو سنة ، أو ما استنبط منهما (٦) .

١٦- ويقول الدكتور محمد عمارة : فالبدعة التي هي ضلالة ، وفي النار ، ليست الإبداع الجديد ، الذي لم يرد به وحي ، ولم تنطق به سنة ؛ وإنما هي المخالفة لما جاء في الكتاب والسنة .

فالوحي الإلهي (قرآناً وسنة) لم يحصر - نصاً وتفصيلاً - كل ما هو

(٤) فيض القدير ١ / ٧٢ .

(٥) كشاف اصطلاحات الفنون ١ / ٢٠٤ .

(٦) الميزان بين السنة والبدعة ص ٥ .

ولاية الأمر ذلك ، وأن الناس لا يستقيم أمرهم إلا بشيء زائد على ما فهمه هؤلاء من الشريعة ؛ فأحدثوا لهم قوانين سياسية ينتظم بها مصالح العالم ؛ فتولد من تقصير أولئك في الشريعة ، وإحداث هؤلاء ما أحدثوه من أوضاع سياستهم شر طويل ، وفساد عريض ، وتفاقم الأمر ، وتعدر استدراكه ، وأفرط فيه طائفة أخرى ؛ فسوغت منه ما يناقض حكم الله ورسوله . وكلا الطائفتين أتيت من قبل تقصيرها في معرفة ما بعث الله به رسوله ؛ فإن الله أرسل رسوله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط ، وهو العدل الذي قامت به السماوات والأرض ، فإذا ظهرت أمارات الحق ، وقامت أدلة العقل ، وأسفر صبحه بأي طريق كان ؛ فثم شرع الله ودينه ، ورضاه وأمره ، والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأدلتها وأماراته في نوع واحد ، وأبطل غيره من الطرق التي هي أقوى منه ، وأدل وأظهر ، بل بين بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة الحق والعدل ، وقيام الناس بالقسط ، فأبي طريق استخرج بها الحق ومعرفة العدل ، وجب الحكم بموجبها ومقتضاها . والطرق أسباب ووسائل لا تتراد لذواتها ، وإنما المراد غاياتها التي هي

المقاصد ، ولكن نه بما شرعه من الطرق على أسبابها وأمثالها ، ولن نجد طريقاً من الطرق المثبتة للحق إلا وهي شرعاً ، وسيل للدلالة عليها ، وهل يفرق بالشريعة الكاملة خلاف ذلك ؟ ولا نقول : إن السياسة العادلة مخالفة للشريعة الكاملة ، بل هي جزء من أجزائها وباب من أبوابها ، وتسميتها سياسة أمر اصطلاحى ، وإلا فإذا كانت عدلاً فهي من الشرع ، فقد حبس رسول الله ﷺ في قفصة ، وعاقب في قفصة لما ظهرت أمارات الريبة على النهم ؛ فمن أطلت كلا منهم وخلقى سبيله ، أو حلقه مع علمه باشتهاره بالفساد في الأرض ونقب الدور وتواتر السرقات - ولا سيما مع وجود المسروق معه - وقال : لا آخذه إلا بشاهدي عدل أو إقرار اختيار وطوع فقله مخالف للسياسة الشرعية . وكذلك منع النبي ﷺ ، الغال من الغنيمة سهمه ، وتحريق الخلفاء الراشدين متاعه ، ومنع المسيء على أمين سلب قتيله ، وأخذ شطر مال مانع الزكاة ، وإضعافه الغرم على سارق مالا قطع فيه ، وعقوبته بالجلد ، وإضعافه الغرم على كاتم الضالة ، وتحريق عمر بن الخطاب حانوت الخمار ، وتحريقه قرية يباع فيها الخمر ،

وتحريقه قصر سعد بن أبي وقاص لما احتجب فيه عن رعيته ، وحلقه رأس نصر بن حجاج ونفيه ، وضربه صبيغاً بالدرة لما تتبع المتشابه فسأل عنه ، إلى غير ذلك من السياسة التي ساس بها الأمة ؛ فسارت سنة إلى يوم القيامة ، وإن خالفها من خالفها .

ولقد حذر أصحاب النبي ﷺ ، في الزنا بمجرد الخبل ، وفي الخمر بالرائحة والقيء ، وهذا هو الصواب ، فإن دليل القبيح والرائحة والخبل على الشرب والزنا أولى من البينة قطعاً ؛ فكيف يظن بالشريعة إلغاء أقوى الدليلين ؟!

ومن ذلك تحريق الصديق اللوطي ، وإلقاء أمير المؤمنين عليّ كرم الله وجهه ؛ له من شاقق على رأسه ، ومن ذلك تحريق عثمان ؓ المصاحف المخالفة للمصحف الذي جمع الناس عليه ، وهو الذي بلسان قريش ، ومن ذلك تحريق الصديق الفجاءة السلمي ، ومن ذلك اختيار عمر ؓ للناس أفراد الحج وأن يعمروا في غير أشهر الحج ، فلا يزال البيت الحرام معموراً بالحجاج والمعتمرين ، ومن ذلك منع عمر ؓ الناس من بيع أمهات الأولاد ، وقد باعوهن في حياة رسول الله ﷺ ، وحياة أبي بكر ؓ وأرضاه .

ومن ذلك إلزامه بالطلاق ١٠٢١

الثلاث لمن أوقعه بفم واحد عقوبة له كلها صرح هو بذلك ، وإلا فقد كان على عهد رسول الله ﷺ ، وأبي بكر وصدرًا من إمارته هو يجعل واحدة ، إلى أضعاف ذلك من السياسات العادلة التي ساسوا بها الأمة ، وهي مشتقة من أصول الشريعة وقواعدها .

وتقسيم بعضهم طرق الحكم إلى شريعة وسياسة ، كتقسيم غيرهم الدين إلى شريعة وحقيقة ، وكتقسيم آخرين الدين إلى عقل ونقل ، وكل ذلك تقسيم باطل^(١) ، بل السياسة والحقيقة والطريقة والعقل كل ذلك ينقسم إلى قسمين : صحيح ، وفساد ؛ فالصحيح قسم من أقسام الشريعة لا قسم لها ، والباطل ضدها ومنافيا ، وهذا الأصل من أهم الأصول وأنفعها ، وهو مبني على حرف واحد ، وهو عموم رسالته ﷺ ، بالنسبة إلى كل ما يحتاج إليه العباد في معارفهم وعلومهم وأعمالهم ، وأنه لم يحوج أمته إلى أحد بعده ، وإنما حاجتهم إلى من يبلغهم عنه ما جاء به .^(٢)

(١) قلت : وكذا تقسيم البدعة إلى دينية ودنيوية ، ولبوا في الدنيا بإطلاق ، ورفضها في الدين بإطلاق ، تقسيم باطل . وكلام الإمام هنا فيه رد على أنصار تلك القسمة ؛ فامل .

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين ٤ / ٣٧٢ ،

ولاة الأمر ذلك ، وأن الناس لا يستقيم أمرهم إلا بشيء زائد على ما فهمه هؤلاء من الشريعة ؛ فأحدثوا لهم قوانين سياسية ينتظم بها مصالح العالم ؛ فنولد من تقصير أولئك في الشريعة ، وإحداث هؤلاء ما أحدثوه من أوضاع سياستهم شر طويل ، وفساد عريض ، وتفاقم الأمر ، وتعدر استدراكه ، وألحظ فيه طائفة أخرى ؛ فسوغت منه ما يناقض حكم الله ورسوله . وكلا الطائفتين أتيت من قبل تقصيرها في معرفة ما بعث الله به رسوله ؛ فإن الله أرسل رسوله وأنزل كسبه ليقوم الناس بالقسط ، وهو العدل الذي قامت به السماوات والأرض ، فإذا ظهرت أمارات الحق ، وقامت أدلة العقل ، وأسفر صبحه بأي طريق كان ؛ فثم شرع الله ودينه ، ورضاه وأمره ، والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأدله وأماراته في نوع واحد ، وأبطل غيره من الطرق التي هي أقوى منه ، وأدل وأظهر ، بل بين بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة الحق والعدل ، وقيام الناس بالقسط ، فأبى طريق استخرج بها الحق ومعرفة العدل ، وجب الحكم بموجبها ومقتضاها . والطرق أسباب ووسائل لا تتراد لدوامها ، وإنما المراد غاياتها التي هي

المقاصد ، ولكن نه بما شرعه من الطرق على أسبابها وأمانها ، ولن نجد طريقاً من الطرق المثبتة للحق إلا وهي شرعة ، وسبيل للدلالة عليها ، وهل يظن بالشريعة الكاملة خلاف ذلك ؟ ولا نقول : إن السياسة العادلة مخالفة للشريعة الكاملة ، بل هي جزء من أجزائها وباب من أبوابها ، وتسميتها سياسة أمر اصطلاحى ، وإلا فإذا كانت عدلاً فهي من الشرع ، فقد حبس رسول الله ﷺ في قبة ، وعاقب في قبة لما ظهرت أمارات الرية على المتهم ؛ فمن أطلق كلا منهم وخلق سبيله ، أو حلفه مع علمه باشتهاره بالفساد في الأرض ونقب الدور وتواتر السرقات - ولا سيما مع وجود المسروق معه - وقال : لا أخذه إلا بشاهدي عدل أو إقرار اختيار وطوع فقله مخالف للسياسة الشرعية .

وكذلك منع النبي ﷺ ، الغال من الغنيمة سهمه ، وتحريق الخلفاء الراشدين متاعه ، ومنع المسيء على أمين سلب قتيله ، وأخذ شطر مال مانع الزكاة ، وإضعافه الغرم على سارق مالا قطع فيه ، وعقوبته بالجلد ، وإضعافه الغرم على كاتم الضالة ، وتحريق عمر بن الخطاب حانون الخمار ، وتحريق قرية يباع فيها الخمر ،

وتحريقه قصر سعد بن أبي وقاص لما احتجب فيه عن رعيته ، وحلقه رأس نصر بن حجاج ونفيه ، وضربه صيغاً بالدرة لما تتبع المشابه فسأل عنه ، إلى غير ذلك من السياسة التي ساس بها الأمة ؛ فسارت سنة إلى يوم القيامة ، وإن خالفها من خالفها .

ولقد حذ أصحاب النبي ﷺ ، في الزنا بمجرد الحبل ، وفي الخمر بالرائحة والقيء ، وهذا هو الصواب ، فإن دليل القبيح والرائحة والحبل على الشرب والزنا أولى من البيئة قطعاً ؛ فكيف يظن بالشريعة إلغاء أقوى الدليلين ؟!

ومن ذلك تحريق الصديق اللوطي ، وإلقاء أمير المؤمنين عليّ كرم الله وجهه ؛ له من شاطئ على رأسه ، ومن ذلك تحريق عثمان ؓ المصاحف المخالفة للمصحف الذي جمع الناس عليه ، وهو الذي بلسان قريش ، ومن ذلك تحريق الصديق الفجاءة السلمي ، ومن ذلك اختيار عمر ؓ للناس إفراد الحج وأن يعتمروا في غير أشهر الحج ، فلا يزال البيت الحرام معموراً بالحجاج والمعتمرين ، ومن ذلك منع عمر ؓ الناس من بيع أنهار الأولاد ، وقد باعوه في حياة رسول الله ﷺ ، وحياة أبي بكر ؓ وأرضاه .

ومن ذلك إلزامه بالطلاق ١٠٢١

الثلاث لمن أوقعه بفم واحد عقوبة له كما صرح هو بذلك ، وإلا فقد كان على عهد رسول الله ﷺ ، وأبي بكر وصدرًا من إمارته هو يجعل واحدة ، إلى أضعاف ذلك من السياسات العادلة التي ساسوا بها الأمة ، وهي مشتقة من أصول الشريعة وقواعدها .

وتقسيم بعضهم طرق الحكم إلى شريعة وسياسة ، كتقسيم غيرهم الدين إلى شريعة وحقيقة ، وكتقسيم آخرين الدين إلى عقل ونقل ، وكل ذلك تقسيم باطل (١) ، بل السياسة والحقيقة والطريقة والعقل كل ذلك ينقسم إلى قسمين : صحيح ، وفاسد ؛ فالصحيح قسم من أقسام الشريعة لا قسم لها ، والباطل ضدها ومنافيا لها ، وهذا الأصل من أهم الأصول وأنفعها ، وهو مبني على حرف واحد ، وهو عموم رسالته ﷺ ، بالنسبة إلى كل ما يحتاج إليه العباد في معارفهم وعلومهم وأعمالهم ، وأنه لم يحوج أمته إلى أحد بعده ، وإنما حاجتهم إلى من يبلغهم عنه ما جاء به . (٢)

(١) قلت : وكذا تقسيم البدعة إلى دينية ودنيوية ، وقبولها في الدنيا بإطلاق ، ورفضها في الدين بإطلاق ، تقسيم باطل . وكلام الإمام هنا فيه رد على أنصار تلك القسمة ؛ فأمل .

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين ٤ / ٣٧٢ ،

ب- خلاف الإمام الشاطبي

مع الجمهور :

خالف الجمهور في تعريف البدعة اصطلاحاً ، الإمام الشاطبي ، وخلافه معهم خلاف لفظي ، في التسمية ، ولم ينتبه إلي ذلك ، من وافقه من العلماء ، حيث جعلوا الخلاف ؛ مع الجمهور حقيقي . وهذا أمر مهم ، يجب الانتباه له .

يقول الإمام الشاطبي ؛ في تعريف البدعة هي : طريقة في الدين مخترعة ، تضاهي الشرعية ؛ يقصد بالسلوك عليها . المبالغة في التعبد لله سبحانه . وهذا على رأي ، من لا يدخل العادات ، في معنى البدعة ، وإنما يخصها بالعبادات .

وأما على رأي من أدخل ، الأعمال العادية ، في معنى البدعة ، فيقول : البدعة طريقة في الدين ، مخترعة ، تضاهي الشرعية ، يقصد بالسلوك عليها ؛ ما يقصد بالطريقة الشرعية .

والجدير بالانتباه هنا ، في تعريفه للبدعة ، سواء على رأي من أدخل ، الأعمال العادية ، في تعريفها ، أو خصها بالعبادات ، اتفاقه مع الجمهور ، بأنها المحدث ؛ المخالف للشرعية .

حيث جاء في شرحه لتعريفه ، لقوله : " طريقة في الدين " . قال : الطرائق في

الدين ، تنقسم إلي ، منها ماله أصل في الشريعة ، ومنها ما ليس له أصل فيها . والمراد بالبدعة هنا ، ما ليس له أصل فيها . أي طريقة ابتدعت ، على غير مثال ، تقدمها من الشارع ، إذ البدعة ، إنما خاصتها ، أنها خارجة ، عما رسمه الشارع ، وهذا القيد : انفصلت عن كل ما ظهر ، لبادي الرأي ، أنه مخترع ، لما هو متعلق بالدين ، كعلم النحو ، والتصريف ، ومفردات اللغة ، وأصول الفقه ، وأصول الدين ، وسائر العلوم الخادمة للشرعية . فإنها وإن لم توجد في الزمان الأول ، فأصولها موجودة في الشرع .

إذ الأمر بإعراب القرآن منقول ، وعلوم اللسان ، هادية للصواب ، في الكتاب والسنة ، فحقيقتها إذا ؛ اتفاقه التعبد ، بالألفاظ الشرعية ، الدالة على معانيها ، كيف تؤخذ ؛ وتؤدي .

وأصول الفقه ، إنما معناها ؛ استقراء كليات الأدلة ، وحتى تكون عند المجتهد ، نصب عينه ، وعند الطالب ، مهلة المتلمس .

وكذلك أصول الدين ، وهو علم الكلام ، إنما حاصله ، تقرير لأدلة القرآن والسنة ، أو ما ينشأ عنها في التوحيد ، وما يتعلق به ، كما كان الفقه تقريراً ، لأدلتها في الفروع العبادية .

(فإن قيل) : فإن تصنيفها على ذلك الوجه مخترع .

فالجواب : أن له أصلاً في الشرع ، ففي الحديث ما يدل عليه ، ولو سلم أنه ليس في ذلك دليل على الخصوص ، فالشرع بجملته يدل على اعتباره ، وهو مستمد من قاعدة المصالح المرسله .

فعلى القول ؛ بإثباتها ، أصلاً شرعياً ، لا إشكال في ، أن كل علم خادم للشرعية ، داخل تحت أدلته التي ليست بماخوذة من جزئي واحد ، فليست ببدعة البتة .

وعلى القول بنفيها ، لا بد أن تكون تلك العلوم مبتدعات ، وإذا دخلت في علم البدع ، كانت قبيحة ، لأن كل بدعة ضلالة من غير إشكال .

ويلزم من ذلك أن يكون كتب المصحف ، وجمع القرآن قبيحاً ، وهو باطل بالإجماع ؛ فليس إذاً ببدعة .

ويلزم أن يكون له دليل شرعي ، وليس إلا هذا النوع من الاستدلال ، وهو المأخوذ ؛ من جملة الشريعة .

وإذا ثبت جزئي في المصالح المرسله ، ثبت مطلق المصالح المرسله .

فعلى هذا لا ينبغي ، أن يسمى علم النحو ، أو غيره من علوم اللسان ، أو

علم الأصول ، أو ما أشبه ذلك ، ١٠٢٣ من العلوم الخادمة للشرعية ، بدعة أصلاً . ومن سماه بدعة ، لإمام على المجاز ؛ كما سمي عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قيام الناس في ليالي رمضان بدعة ، وإما جهلاً بمواقع السنة والبدعة ، فلا يكون قول من قال ذلك ، معتداً به ، ولا معتمداً عليه . (١)

قلت : لي هنا مع كلام الإمام الشاطبي السابق تنبيهان : التنبيه الأول : في قوله : " ما ليس لها أصل في الشريعة " .

وفي قوله : " في العلوم الخادمة للشرعية ، أنها وإن لم توجد ، في الزمان الأول ؛ فأصولها موجودة في الشرع " .

وقوله : " ولو سلم أنه ليس في ذلك دليل على الخصوص ، فالشرع بجملته ؛ يدل على اعتباره ، وهو مستمد ؛ من قاعدة المصالح المرسله .

فهذه أقوال صريحة ؛ تدل على أنه يتفق مع الجمهور ، في تعريف البدعة اصطلاحاً ، وفي انقسامها . وأن خلافه معهم لفظي ، وليس حقيقي ، حيث ما يسميه الجمهور ، بدعة حسنة ، يسميه هو ؛ مصلحة مرسله . أو لا يطلق عليه ،

لفظ البدعة ؛ مع اتفاقه علي جواز إطلاقها ؛ مجازاً ، فما صنع شيئاً ! .

والجدير بالذكر ، أنه في تعريفه للبدعة الحقيقية ، تراه يتفق مع الجمهور لفظياً حيث يقول : " إن البدعة الحقيقية : هي التي لم يدل عليها دليل شرعي ؛ لا من كتاب ، ولا سنة ، ولا إجماع ، ولا استدلال معتبر عند أهل العلم ؛ لا في الجملة ، ولا في التفصيل ، ولذلك سميت بدعة ^(١) فتأمل .

والتنبيه الثاني : أنه مع اتفاقه مع الجمهور في التعريف ، إلا أنه يخالف في تطبيق ، التعريف ؛ علي الأمثلة . وهذه ملاحظة جديرة بالتنبيه ، حيث يقع فيها كثير ؛ ممن كتب في موضوع البدعة ! .

وتأمل معي في قوله ، في البدع المذمومة ، المخالفة للشرع ؛ في نظره ؛ مع أنها لا تخالف ما اختار من تعريف للبدعة ، ولكن تخالف التطبيق ، للتعريف ، حيث قال : " ومنها : التزام الكيفيات ، والهيئات المعنية ، كالذكر بهيمة الاجتماع ، على صوت واحد ، واتخاذ يوم ولادة ، النبي ﷺ عيداً ، وما أشبه ذلك .

(١) المصدر السابق ١/ ٢٤٣ .

ومنها : التزام العبادات المعنية ، في أوقات معينة ، لم يوجد لها ذلك ، التعيين في الشريعة ، كالتزام ؛ صيام يوم النصف من شعبان ، وقيام ليته
ثم شبه من يفعل ذلك ، بمن فعل من الجاهلين ، ما فعل في دين سيدنا إبراهيم عليه السلام ، من البدع ^(٢) .

قلت : هذا كلام كما قلت ، يخالف ما اختار من تعريف ، ويخالف تطبيق التعريف ؛ علي الأمثلة ، لأن التزام عبادات معينة ، أصلها في الشريعة ؛ ولو في أوقات معينة ، لم ترد في الشريعة إلا لا يسمى بدعة ، على مذهبه ، وإن سمي ؛ فعلي المجاز . كما في قول عمر " نعمت البدعة هذه " وكما سبق من قوله .

فالذكر ، والصيام ؛ أصلهما في الشريعة " قرآنًا ، وسنة " ، والالتزام بهما ، ولو في أوقات معينة ، لم ترد في الشريعة ، لا يعني أنهما بدعة ضلالة ؛ بل بدعة حسنة ، ودرجة الحسن ، الاستحباب ، لأن الذكر ، والصيام ، وقيام الليل ، سنة تطوعية ، والالتزام بذلك في يوم النصف من شعبان ، لا يعني أنهما بدعة ضلالة ، إذ لم يرد في الالتزام ، بذلك في يوم النصف من

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٥ ، ٢٦ .

شعبان ، بل علي العكس ، ورد الحث علي ذلك ؛ في السنة النبوية ، من طرق ؛ تبلغ درجة الصحيح لغيره ، ولعلها لم تبلغ الإمام الشاطبي ! ^(١) .

(١) من هذه الأحاديث ما روى عن علي بن أبي طالب عليه السلام : " إِذَا كَانَتْ ثَلَاثَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ ، قَرُّوْهُمَا تِلْكَهَا ، وَصُومُوا تِلْكَهَا ، فَإِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ فِيهَا الْمُرُوبَ الشَّمْسِ إِلَى مَنَاءِ الدُّنْيَا ، يَقُولُ : أَلَا مَنْ مُسْتَظَرٍّ لِي ، فَأَغْفِرَ لَهُ ، أَلَا مُسْتَرْزَقٌ ، فَأَرْزُقَهُ ، أَلَا مُتَكَلِّفٌ فَأُعَاقِبَهُ ، أَلَا كَذَّابٌ ، حَتَّى يُطْلَعَ الْفَجْرُ " . أخرجه ابن ماجه في سننه ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في ليلة النصف من شعبان ١/ ٤٣٨ رقم ١٣٨٨ . قال البوصيري في " الزوائد ١/ ٤٤٦ رقم ٤٨٦ " : " هذا إسناد فيه ابن أبي سيرة ، واسمه أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سيرة . قال فيه أحمد بن حنبل ، و ابن معين : يضع الحديث " . وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٣/ ٣٧٨ رقم ٣٨٢٢ .

قلت : للحديث شواهد تصل به إلي الصحيح لغيره ، منها : ما رواه ابن حبان في صحيحه ١٢/ ٤٨١ رقم ٥٦٦٥ عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ قال : " يُطْلَعُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى خَلْقِهِ ثَلَاثَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ ، فَيَغْفِرُ لِجَمِيعِ خَلْقِهِ إِلَّا لِمُشْرِكٍ أَوْ مُشَاحِنٍ " . قال شعب الأرئوط : حديث صحيح بشواهد .

وأخرجه الطبراني في الكبير ٢٠/ ١٠٨ رقم ٢١٥ ، وفي الأوسط ٧/ ٣٦ رقم ٦٧٧٦ . ورجاهما لقات ، كما قال الميمني في مجمع الزوائد ٨/ ٦٥ . وللحديث شواهد أخرى عن جماعة من الصحابة الكرام ، منهم : أم المؤمنين عائشة ، وأبي هريرة ،

واتخاذ يوم ولادة ، النبي ﷺ ١٠٢٥ عيداً ، أصله في الشريعة ، ومن هنا ، استحبه ، بعض العلماء ، ، وليس بدعة ضلالة ، علي ما ذهب إليه الإمام الشاطبي ، ومن وافقه ! ^(٢) .

وأبي بكر الصديق ، وابن عمر ، ومعاذ بن جبل ، وأبي ثعلبة الخشني ، وعثمان بن أبي العاص ، وغيرهم .

(٢) بالرغم من أن هذا الموضوع قديم ، وقد كتب فيه المؤيدون والمعارضون ، ولن يزال الخلاف فيه - إلا ما شاء الله تعالى - إلا أنني رأيت أن أذكر خلاصته وهي : " أن الاحتفال بمولد رسول الله ﷺ ، لم يكن في عهد النبي ﷺ ، ولا فيما يليه ، إنما أحدثه ملك إربل ، وكان عالماً تقياً شجاعاً ، يقال له المظفر . جمع لهذا كثيراً من العلماء فيهم من أهل الحديث ، والصوفية الصادقين . فاستحسن ذلك للعمل للعلماء في مشارق الأرض ومغاربها ، منهم الخافظ أحمد بن حنبل والمصنفان في فتح الباري ، وتلميذه الخافظ السخاوي في فتاويه ، وكذلك الخافظ السيوطي في رسالته حسن المقصد في عمل المولد ، والخافظ ابن دحية في رسالته " التنوير في مولد البشير النذير " وغيرهم . وكره ذلك العمل ومنعه ، تاج الدين عمر بن علي اللخمي السكندري المالكي ، المعروف بالفكاهاني ، حيث ألف كتاباً سماه : " المورد في الكلام على عمل المولد " ، وهو موافق لابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم ، والشاطبي في الاعتصام ، ومن انحازوها . ينظر : مجلة البيان ، الصادرة عن المنتدى الإسلامي ، مقال بعنوان (رؤية في الاحتفال بالمولد

(النوى) للأمين الحاج محمد أحمد ، العدد ١٩٩ ، ص ٦ - ١٠ .

ويرى من أجاز الاحتفال بالمولد ، أنه اشتمل على محاسن وضدها ، فمن تجرى في عمله المحاسن وتجنب ضدها ، كان بدعة حسنة وإلا فلا .

يقول الدكتور عزت عطية : بعد أن استعرض أدلة كل فريق ووجهة نظره .

ونتهى بما قدمناه إلى جواز الاحتفال بيوم المولد ، في صورة شخصية ، أو أسرية ، بل إلى استحباب هذا الاحتفال ، وذلك لما يأتي :

١- تخصيص يوم الاثنين بفضيلة الصوم فيه ، وبيان أن سبب هذا التخصيص أنه ﷺ ولد فيه .

٢- حث الرسول ﷺ على صوم يوم عاشوراء ، شكراً لله تعالى على نجاته موسى ومن معه ، وفي ذلك ما يشير إلى الحث على صوم يوم مولده ، الاحتفال به بشق ألوان العبادة والطاعة

٣- تخصيصه ﷺ الأوقات الفاضلة بمزيد العناية ، كزيادة الجود في شهر رمضان ، والاجتهاد في العبادة فيه أكثر من غيره من الشهور ، ومن أفضل الأيام يوم مولده ﷺ ...

أما ما يعمل فيه أو كيفية ممارسته ، فذلك مشروط بأن يقتصر فيه على ، ما يفيد الشكر لله تعالى ، من التلاوة والإطعام والصدقة ، وإنشاد شيء من الأشعار في المدائح النبوية ، والزهدية المحركة للقلوب إلى فعل الخير والعمل للأخرة . وهذا مقيد بأن لا يشغل عن فرض أو يعطل عن طاعة ، أو يسوق إلى إلهاق من كثرة السهر ، لأن الفرض تحصيل السرور عن طريق مشروع ، وإظهار الشكر لله تعالى على أي وجه .

أما كشف العورات ، والاختلاط المزري ، والألعاب الملهية المشتتة على فنون النصب

وهذا يؤكد ما قررته ؛ هنا قريباً ، من الملاحظة الثانية ؛ حيث يتفق الجميع ؛ على التعريف ، ولكنهم يختلفون ، في تطبيقه على الأمثلة ١ .

وبالجملة : إذا كان الأمر خلافاً ، فلا ينبغي ؛ شدة أحد الأطراف علي الآخر ، وتشبيه من يفعل ما سبق ، من الأمثلة ، بالجاهلين ؛ في تغييرهم ، شريعة سيدنا إبراهيم عليه السلام ؛ علي حد تشبيه الإمام الشاطبي ، وهو ما لم يوافق عليه أيضاً ، شيخي الجليل ، فضيلة الأستاذ الدكتور: عزت عطية .^(١)

والبدعة اصطلاحاً عند الشيعة الإمامية : عرفها السيد محسن الأمين العاملي قال : هي إدخال ما ليس من الدين في الدين ، كإباحة محرّم ، أو تحريم

والاحتفال ، فيجب تجريد ذكرى المولد من كل ذلك على أي حال . أهـ ينظر : البدعة لتحديد وموقف الإسلام منها ص ٤٨٧ ، ٤٨٨ . ويراجع ما سبق من كلام أبو شامة ص ١٣ .

قلت : فبين من هذا : أن الاحتفال بالمولد النبوي ، من المسائل الخلافية ، التي لكل فريق من أهل العلم ، وجهة نظره فيها ، مع اتفاق الجميع على ؛ إباحة المحاسن ، وتجنب ضدها عند الاحتفال . فهل تلقي قلوبنا وتعاون على ما اتفقنا عليه ، ويعلم بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه ؟

(١) البدعة لتحديد وموقف الإسلام منها ص ٢٠٢ .

باح ، أو إيجاب ما ليس بواجب ، أو نذبه ، أو نحو ذلك . سواء كانت في القرون الثلاثة أو بعدها ، وتخصيصها بما بعد القرون الثلاثة لا وجه له..^(١)

وقال السيد المرتضى : (البدعة : الزيادة في الدين أو نقصان منه ، من غير إسناد إلى الدين..^(٢)) وهو أرجح التعريفات عند الشيعة الإمامية . كما قال بعضهم بعد ذكر غاذج من أقوال علمائهم . قال : ومن هنا فإن تعريف الشريف المرتضى ، هو أجمع التعاريف ، وأكثرها دلالة على حد البدعة ومفهومها^(٣)

قلت : قول السيد محسن الأمين العاملي: هي إدخال ما ليس من الدين في الدين .

(١) كشف الارتباب للسيد محسن الأمين العاملي: ١٤٣ . نقلاً عن كتاب : البدعة مفهومها وحدودها . تأليف مؤسسة الرسالة . سلسلة الكتب المؤلفة في رد الشبهات (٥) إعداد مركز الأبحاث العقائدية . مستل من شبكة الإنترنت موقع aqaed.com ، وينظر أيضاً : البدعة وآثارها الموقفة ص ٢٩ - ٣٢ ، لجعفر السبحاني ، سلسلة الكتب المؤلفة في رد الشبهات (١٣٥) إعداد مركز الأبحاث العقائدية ، نفس الموقع ، من شبكة الإنترنت .

(٢) الرسائل ، للشريف المرتضى ٣ : ٨٣ . نقلاً عن المصدر السابق .

(٣) ينظر : المصدر نفسه .

وقول السيد المرتضى: هي ١٠٢٧ من غير إسناد إلى الدين . يتفق في النهاية مع تعريفات جمهور أهل السنة والجماعة ، ومع تعريف الإمام الشاطبي أيضاً . ولكن كما قلنا سابقاً يتفق الجميع ؛ على التعريف ، ولكنهم يختلفون ، في تطبيقه على الأمثلة ١ .

وهذا واضح من بعض الفريقين ؛ من أهل السنة والجماعة ، والشيعة الإمامية . ولا أدري أهذا من سوء الفهم ؟ أم تعدد التضييل ؟ أم هما معاً .

وليس أدل علي الأمرين معاً ، من استشهاد بعض الشيعة الإمامية ، علي عدم جواز تقسيم البدعة . بأقوال بعض علماء أهل السنة والجماعة ، مثل ابن رجب الحنبلي ، وابن حجر العسقلاني ، والشاطبي . حيث نقل تعريفهم للبدعة اصطلاحاً ، دون أن يفهم دلالة علي تقسيم البدعة عندهم ، علي ما سبق وأن بينا ، وعلي ما سيأتي من أدلتهم قريباً^(٤) .

(٤) ينظر كتاب : البدعة مفهومها وحدودها " أدلة عدم جواز تقسيم البدعة" ص ٤٦ - ٤٩ . تأليف مؤسسة الرسالة . سلسلة الكتب المؤلفة في رد الشبهات (٥) إعداد مركز الأبحاث العقائدية . مستل من شبكة الإنترنت موقع aqaed.com ، وينظر أيضاً : البدعة وآثارها الموقفة ص ٧٥ وما بعدها ، لجعفر السبحاني

وانظر إلى البعض ، من فريق أهل السنة والجماعة ، وهو ينكر تقسيم البدعة ، إلى الأحكام الخمسة يقول : " وليس هناك بدعة حسنة أبداً ، بل البدع كلها ضلالة ؛ كما قال النبي ﷺ : " وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ " . فالذي يزعم أن هناك بدعة حسنة ، يخالف قول الرسول ﷺ : " فَإِنْ كُلُّ مُخَذَّذَةٍ بَدْعَةٍ ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ " ، وهذا يقول : هناك بدعة ليست ضلالة ! . ولا شك أن هذا محاذ لله ولرسوله (١) .

ويتابع في موضع آخر : " هذه فلسفة وجلد ، مخالفان لقول الرسول ﷺ : " كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ " وهم يقولون : ما كل بدعة محرمة ! فهذه فلسفة ؛ في مقابل كلام الرسول ﷺ ، وتعقيب على كلامه (٢) أما ما ذكروه من بعض الأمثلة ، وأنها بدعة حسنة ؛ مثل جمع القرآن ،

(١) المتقى من فتاوى فضيلة الشيخ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان ، ١٧٣/١ ، رقم الفتوى في مصدرها : ٩٦ .

(٢) قلت : هل يصح وصف فقه ، هؤلاء الأئمة الكبار ، من فقهاء ، ومحدثين ، ومفسرين ، وأصوليين . من القائلين بتقسيم البدعة إلى الأحكام الخمسة . بأنه فلسفة وجلد ، ومحاذة لله ورسوله ، وتعقيب على كلام رسول الله ﷺ ١٩ . حسبنا الله ونعم الوكيل .

ونسخ القرآن ؛ فهذه ليست بدعة ، هذه كلها تابعة لكتابة القرآن ، والقرآن كان يكتب ويجمع على عهد النبي ﷺ ، وهذه متممات للمشروع الذي بدأه الرسول ﷺ ، فهي داخلية فيما شرعه . كذلك ما قالوه من بناء المدارس ، هذا كله في تعليم العلم ، والله أمر بتعليم العلم ، وإعداد العدة له ، والرسول أمر بذلك ؛ فهذا من توابع ما أمر الله به . لكن البدعة هي التي تحدث في الدين ، وهي ليست منه ؛ كان أتى بعبادة من العبادات ، ليس

لها دليل من الشرع ، هذه هي البدعة (٣) .

قلت : أقول في قوله : " فهذه ليست بدعة ، هذه كلها تابعة لكتابة القرآن ... فهي داخلية فيما شرعه " .

نعم : نحن معك ، ليست بدعة شرعية ، وإنما بدعة لغوية ، وهي في نظرك سنة ، وقبلتها ، وهي في نظر غيرك ، بدعة حسنة وقبلها ، إذن الخلاف لفظي ، وَلَا مُشَاحَّةَ فِي الاصْطِلَاحِ ! .

وتأمل قوله : " لكن البدعة هي التي تحدث في الدين ... وليس لها دليل من الشرع " .

(٣) المصدر السابق ، رقم الفتوى في مصدرها : ٩٧ .

إلا يتفق هذا القول ، مع تعريف الجمهور ، في تعريف البدعة اصطلاحاً ، والذي يفيد في نفس الوقت عندهم ، تقسيم البدعة إلى الأحكام الخمسة ١٩ . نعم يتفق ؛ ولكن كما قلت مراراً ، يتفق الجميع ؛ على التعريف ، ولكنهم يختلفون ، في تطبيقه على الأمثلة ! ، وإن اختلفوا في الأمثلة ، اختلفوا في التسمية - هل بدعة حسنة ، أم سنة حسنة ، أم مصلحة مرسلة - مع قبولهم جميعاً المثال ، وعدم انتباههم إلى أنه " لَا مُشَاحَّةَ فِي الاصْطِلَاحِ ! . أم -

المبحث الثاني ١٠٢٩

أدلة الجمهور فيما ذهبوا إليه ، في

تعريف البدعة ، وتخصيصها ، وتقسيمها

، إلى الأحكام الخمسة

أولاً : القرآن الكريم :

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهَابِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ (١) .

وجه الاستشهاد ٤ : أن الرهبانية ، أمر ابتدعه ، اتباع سيد عيسى عليه السلام ، ولم يكن مكتوباً عليهم ، ولكنه وجب عليهم ، بإيجابهم له على أنفسهم ، كما يجب النذر ، على من نذره ، لأنه عهد مع الله لا يحل نكته ؛ إذا كان طاعة . وأقرهم الله تعالى عليها ، وكتبها عليهم ، لكونهم قصدوا بها التقرب إلى الله تعالى ، بالمبالغة في العبادة ، والطاعة ، وهذا المعنى ، على أن الاستثناء متصل ، وعلى أن الاستثناء في الآية منقطع ، المعنى : أن ما ابتدعه المترهبون ، اختراع

(١) الآية ٢٧ الحديد .

منهم ، قصدوا به ابتغاء رضوان الله تعالى ، ولم يكتبها الله عليهم ، أو يقرهم عليها .

قال الحافظ ابن كثير ، في تفسيره ، وهذا ذم لهم من وجهين :

أحدهما : الابتداع في دين الله ؛ ما لم يأمر به الله تعالى .

والآخر : في عدم قيامهم بما التزموه ؛ مما زعموا أنه قرينة يقرهم ، إلى الله عز وجل .^(١)

قلت : لست مع الإمام فيما ذهب إليه ؛ وخصوصاً ؛ الوجه الآخر ؛ إذ كيف يلزم من ترك بدعة لم يأذن بها الله تعالى ؛ والأصل أن في ترك البدع المذمومة المدح .

إلا أن يقال ما رواه الصحابي أبو أمامة الباهلي رضي الله عنه ، واسمه صدي بن عجلان ، قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : " إن الله فرض عليكم ، صوم رمضان ، ولم يفرض عليكم قيامه ؛ وإنما قيامه شيء أحدثتموه ، فلدوموا عليه ، فإن ناساً من بني إسرائيل ، ابتدعوا بدعة ؛ فعابهم الله بتركها ، ثم تلا : **وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا**

(١) تفسير القرآن العظيم ٤ / ٣١٨ .

فَأَتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ **﴿٢﴾** .

وهذا الحديث أرجح وقفه ، علي الصحابي الجليل ، لما فيه " أحدثتموه " والصحابة رضي الله عنهم ، هم الذين أحدثوا المواظبة ، علي قيام الليل في رمضان ، باجتهاد عمر رضي الله عنه ، وتحسينه ذلك ، وموافقتهم علي ذلك التحسين ، ولم يرد من أحد منهم الإنكار عليه .

إلا أن يراد بـ " أحدثتموه " علي لسان النبي ﷺ ، خطاب للصحابة ، الذين طلبوا المواظبة علي قيام الليل مع في المسجد ، بعد أن انقطع ﷺ عنهم .

(٣) الآية ٢٧ الحديد ، والحديث أخرجه الطبراني في الأوسط ٧ / ٢٦٢ رقم ٧٤٥٠ ، وقال : لا يروى هذا الحديث ، عن أبي أمامة ، إلا بهذا الإسناد ، فترده إسماعيل بن عمرو . وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٣ / ١٣٩ ، رواه الطبراني في الأوسط ؛ وفيه زكريا بن أبي مريم ، جعله النسائي وغيره . قلت : ذكره ابن حبان في الثقات ٤ / ٢٣٦ ، وقال الدارقطني : يعتبر به . ينظر : لسان الميزان ١ / ٤٠٥ . وعزاه الحافظ السوطي في الدر المنثور ٨ / ٦٦ إلى سعيد بن منصور ، وعبد بن حميد ، وابن جرير ، وابن مردويه ، وابن نصر . وينظر : اتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة لعبد الله الصديق الغماري ص ١٦ . وكلمة علمية هادئة في البدعة وأحكامها لوهبة سليمان غاوي ص ٤٣

خشية أن يفرض عليهم . فطلب منهم أن يداوموا علي ما طلبوه ، ولا يكونوا كبنی إسرائيل !

وعلي كل الأحوال ، ففي الحديث دليل ، علي ترجيح ، أن الاستثناء في الآية متصل ، وأن الرهبانية بدعة ؛ اكتسبت حسناتها ، بإقرار الله تعالى لها .

قال الإمام القرطبي : " هذه الآية دالة علي أن من ابتدع خيراً ، أن يدوم عليه ، ولا يعدل عنه ، إلى ضده ، فيدخل في الآية " .^(١)

وقال القاضي أبو يعلى : " والابتداع قد يكون بالقول ، وهو ما ينذر ويوجهه علي نفسه ، وقد يكون بالفعل ، بالدخول فيه . وعموم الآية ، تتضمن الأمرين ، فاقضى ذلك ، أن كل من ابتدع قرينة قولاً ، أو فعلاً ، فعليه رعايتها ، وإقامتها " .^(٢)

قلت : وهذا الكلام محمول ؛ علي بدعة القول ، أو الفعل ، الموافقة ، للشرعة ، قرآناً ، وسنة أم .

وقال صاحب التحرير والتنوير في تفسيره : " وفي الآية حجة لانقسام البدعة إلى ، محمودة ومذمومة ؛ بحسب

(١) تفسير القرطبي ١٧ / ٢٦٣ .

(٢) زاد المسير ٨ / ١٧٦ .

اندراجها ، تحت نوع من أنواع ١٠٣١ المشروعية ، فتعريفها الأحكام الخمسة . كما حققه الشهاب القرافي ، وحذاق العلماء . وأما الذين حاولوا حصرها في الدم ؛ فلم يجدوا مصرفاً " .^(٣)

ثانياً : - الأحاديث المرفوعة التي تغيد ، انقسام البدعة ، إلى الحسنة ، والسيئة :

الحديث الأول - " مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً ، فَلَهُ أَجْرُهَا ، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ ، مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً ، كَانَ عَلَيْهِ وَزْرُهَا ، وَوَزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا ، مِنْ بَعْدِهِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ ، مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ " .^(٤)

قال الإمام النووي : " فيه : الْحَثُّ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ بِالْخَيْرَاتِ وَسَنِّ السُّنَنِ الْحَسَنَاتِ ، وَالتَّخْدِيرِ مِنْ اخْتِرَاعِ الْبَاطِلِ وَالْمُسْتَقْبَحَاتِ ، وَسَبَبُ هَذَا الْكَلَامِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ فِي أَوَّلِهِ : (فَجَاءَ رَجُلٌ بِصُرَّةٍ كَادَتْ كَفَّهُ فَعَجَزُ

(٣) التحرير والتنوير ١ / ٤٣١٨ .

(٤) أخرجه مسلم " بشرح النووي " كتاب الزكاة ، باب الحث علي الصدقة ولو بشق تمرة ٤ / ١١٠ ، ١١١ رقم ١٠١٧ ، وأخرجه في كتاب العلم ، باب من سن سنة حسنة أو سيئة ٨ / ٤٧٩ رقم ١٠١٧ من حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه .

عَنْهَا ، فَتَتَابَعُ النَّاسُ) وَكَانَ الْفَضْلُ الْعَظِيمُ لِلْبَادِي بِهَذَا الْخَيْرِ ، وَالْفَاتِحُ لِبَابِ هَذَا الْإِحْسَانِ .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ تَخْصِصُ قَوْلُهُ ﷺ : " كُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٍ ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ " ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْمُحَدَّثَاتُ الْبَاطِلَةُ ، وَالْبَدْعُ الْمَذْمُومَةُ " (١) .

وقال السندي في حاشية ابن ماجة :
قَوْلُهُ (سُنَّةٌ حَسَنَةٌ) أَيْ طَرِيقَةٌ مَرْضِيَّةٌ ، يَقْتَضِي بِهَا ، وَالتَّمْيِيزَ بَيْنَ الْحَسَنَةِ وَالسَّيِّئَةِ ، بِمُوَافَقَةِ أَصُولِ الشَّرْعِ وَعَدَمِهَا " (٢) .

الحديث الثاني - عن عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ : قَالَ لَيْلَالُ بْنُ الْحَارِثِ ، اغْلَمْ قَالَ : مَا اُغْلَمْ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ اُغْلَمْ يَا لَيْلَالُ ! قَالَ : مَا اُغْلَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : " إِنَّهُ مَنْ أَحْيَا سُنَّةً مِنْ سُنَّتِي ، قَدْ أُمِيتَتْ بِعَدِيِّ ، فَإِنَّ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ ، مِثْلَ مَنْ عَمِلَ بِهَا ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا ، وَمَنْ ابْتَدَعَ ، بَدْعَةً ضَلَالَةٌ ، لَا تُرْضِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ كَانَ عَلَيْهِ ، مِثْلُ آثَامِ مَنْ عَمِلَ بِهَا ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ ، مِنْ أَوْزَارِ النَّاسِ

(١) المنهاج شرح مسلم ١١٣ / ٤ رقم ١٠١٧ .

(٢) حاشية السندي على ابن ماجة ١ / ١٨٩ رقم ٢٠٧ .

شَيْئًا " . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣) ، وَابْنُ مَاجَةَ (٤) ، وَابْنُ عَدِي (٥) ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ (٦) ، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ (٧) .

وذكره الحافظ المنذري ، في الترغيب والترهيب (٨) وقال : رواه الترمذي ، وابن ماجة ، كلاهما من طريق ، كثير بن عبد الله ، بن عمرو بن عوف ،

(٣) في مسنده كتاب العلم ، باب ما جاء في الأعداء بالسنة ، واجتناب البدع ٥ / ٤٤ رقم ٢٦٧٧ . وقال أبو عيسى هذا حديث حسن .

(٤) في مسنده ، المقدمة ، باب من أحيا سنة له أميت ٨٢ / ١ رقم ٢١٠ .

(٥) في الكامل في الضعفاء ٦ / ٥٧ رقم ١٥٩٩ . (٦) في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ، كتاب السنة وطم البدع ، باب إحياء السنة عند ظهور البدع ١ / ١٤٢ رقم ٢٠٦ ، وقال : هذا حديث لا يصح ، والمتهم به كثير بن عبد الله ، قال أحمد بن حنبل : ليس بشيء ، وحُزِبَ عَلَى حَدِيثِهِ ، فِي الْمُسْنَدِ ، وَلَمْ يَحْدُثْ بِهِ ، وَقَالَ يَحْيَى : لَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَيْءٍ ، وَلَا يَكُتَبُ ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : هُوَ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْكُذْبِ ، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ : رَوَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ لِسَخَةِ مَوْضُوعَةٍ لَا يَحِلُّ ذِكْرُهَا فِي الْكِتَابِ .

(٧) في السنة ١ / ٢٣ رقم ٤٢ . وقال الألباني : إسناده ضعيف جداً ، كثير بن عبد الله ، وهو ابن عمرو بن عوف متروك ، كما قال الحافظ المنذري في الترغيب ٨٧ / ١ رقم ١٦ ، وعزاه للترمذي ، وابن ماجة ، من هذا الوجه .

(٨) ٨٧ / ١ رقم ١٦ .

عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذَرِيُّ : بَلْ كَثُرَ بِنَ عَبْدِ اللَّهِ ، مَتْرُوكٌ ، وَلَكِنْ لِلْحَدِيثِ شَوَاهِدٌ . وَذَكَرَ مِنْهَا فِي الْبَابِ الَّذِي يُلِيهِ (التَّرْغِيبُ فِي الْبِدَاعَةِ بِالْخَيْرِ لِيَسْتَقْبَلَ ، وَالتَّرْهيبُ مِنَ الْبِدَاعَةِ بِالشَّرِّ خَوْفُ أَنْ يَسْتَقْبَلَ) . حَدِيثٌ وَائِلَةٌ بِنَ الْأَسْقَعِ رضي الله عنه ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : " مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً ، فَلَهُ أَجْرُهَا ، مَا عَمِلَ بِهَا فِي حَيَاتِهِ ، وَبَعْدَ مَمَاتِهِ ، حَتَّى تَتْرَكَ ، وَمَنْ سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً ، فَعَلَيْهِ إِثْمُهَا ، حَتَّى تَتْرَكَ ، وَمَنْ عَمِلَ عَرَابِطًا ، جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُ الْمَرَابِطِ ، حَتَّى يَبْعَثَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " . وَقَالَ : رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (١) بِإِسْنَادٍ لَا يَأْسُ بِهِ (٢) .

قال الحافظ : وتقدم في الباب قبله ؛ حديث كثير بن عبد الله ، بن عمرو بن عوف ، عن أبيه ، عن جده ، وذكر الحديث كاملاً ، وخرجه بنفسه التخريج السابق أمـ (٣) .

(١) ٧٤ / ٢٢ رقم ١٨٤ ، ورواه السجزي في

الإبانة ، كذا في كبر العمال ١٥ / ١٢٠٨ رقم ٤٣١٢٦ .

(٢) وقال الحافظ الميمني في مجمع الزوائد ١ / ١٦٨ رجاله موثقون .

(٣) الترغيب والترهيب ١ / ٩١ رقم ٤ .

قلت : الحديث حسن ١٠٣٣ بشواهد ؛ كما قال الإمام الترمذي ، وكما قال الحافظ المنذري ، لأن كثير بن عبد الله ، الحكم فيه ، كما قال الحافظ ابن حجر : ضعيف ؛ أفرط من نسبه إلى الكذب (٤) .

قلت : ويؤيد هذا الحكم أيضاً ، سواء على الحديث ، أو على من تفرد به ، ما قاله الإمام البخاري لما سأله الإمام الترمذي قائلاً : قلت لمحمد في حديث ، كثير بن عبد الله ، عن أبيه عن جده ؛ في الساعة التي ترجى في يوم الجمعة ، كيف هو ! قال : هو حديث حسن ، إلا أن أحمد كان يحمل ؛ على كثير ؛ يضعفه (٥) .

هذا ومن ذهب إلى تحسين الحديث ، الإمام المناوي ، فبعد أن ذكر الحديث ، ونقل كلام الحافظ المنذري السابق ذكره ، قال : لكن للحديث ، شواهد كثيرة ، ترفعه إلى درجة الحسن (٦) .

قلت : ومما هو جدير بالتبني ؛ أن الشيخ الألباني ، تناقض ؛ ولم يلتزم الأمانة ، في النقل ، عن الحافظ المنذري ،

(٤) ينظر : تقريب التهذيب ٢ / ٣٩ رقم ٥٦٣٤ .

(٥) ينظر : المصدر السابق ٨ / ٤٢١ رقم ٧٥٣ .

(٦) ينظر : فيض القدير : ٢ / ٩ رقم ١١٩٥ .

في الترغيب والترهيب، حيث أن الحافظ، عزا الحديث، للترمذي ونقل عنه تحسينه، وهو ما مال إليه؛ الحافظ المنذري، حيث قال: كثير بن عبد الله متروك، ولكن للحديث شواهد. وهذا ما لم يذكره الألباني؛ وفي حين حكم الألباني علي حديث، عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه، بأن إسناده ضعيف جداً، تراه حكم علي حديث، واثلة بن الأسقع رضي الله عنه، وهو شاهد الحافظ المنذري، علي حسن؛ حديث عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه؛ حكم عليه، في صحيح الترغيب والترهيب، بأنه حديث حسن صحيح، فتأمل تناقضه؛ وعدم أمانته في النقل! (١) أمه قلت: ومن شواهد الحديث أيضاً، ما أخرجه أحمد في مسنده، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: "مَنْ سَنَّ سُنَّةً ضَلَالاً؛ فَأُتِيَ عَلَيْهَا، كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ أَوْزَارِهِمْ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ، مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ. وَمَنْ سَنَّ سُنَّةً هَدًى؛ فَأُتِيَ عَلَيْهَا، كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْوَرِهِمْ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ، مِنْ أَجْوَرِهِمْ شَيْءٌ" (٢).

قال المحدث الفقيه عبد الله الصديق الغماري بعد ذكره الأحاديث السابقة: "فهذه الأحاديث تصرح بتقسيم البدعة إلي حسنة وسنة. فالحسنة هي التي توافق أصول الشرع، وهي وإن كانت محدثة باعتبار شخصها، فهي مشروعة باعتبار نوعها، لدخولها في قاعدة شرعية أو عموم آية أو حديث، ولهذا سميت حسنة؛ وكان أجراها يجري علي من سنها بعد وفاته.

والسنة هي التي تخالف قواعد الشرع، وهي مذمومة، والبدعة الضلالة (٣) وقال الأبي في شرح مسلم: "ويدخل في السنة الحسنة، البدع المستحسنة؛ كقيام رمضان، والتحضر في المنار إثر فراغ الأذان، وعند أبواب الجامع، وعند دخول الإمام، والتسبيح عند طلوع الفجر، كل ذلك من الإعانة علي العبادة التي يشهد الشرع باعتبارها. وقد كان علي وعمر يوقظان الناس لصلاة الصبح بعد طلوع الفجر... الخ" (٤).

(١) صحيح الترغيب والترهيب ١ / ١٥ رقم ٦٥.

(٢) أحمد في مسنده ٢ / ٥٠٤ وقال: شعيب الأرنؤوط، في تحقيقه للمسنود ٢ / ٥٠٤ رقم ١٠٥٦٣ صحيح.

(٣) إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة لعبد الله الصديق الغماري ص ١١.

(٤) الأبي شرح مسلم ٧ / ١٠٩، ١١٠، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ.

قال عبد الله الصديق الغماري: "ويجب أن نبه علي مسألة مهمة، لا يعرفها أهل العلم، فضلاً عن دونه، وهي تعين علي فهم هذه الأحاديث، ويدرك بها الفرق بين ثلاث حقائق شرعية.

١- من سنة أو استأنفها، أي إنشاؤها باجتهاد واستباط من قواعد الشرع أو عمومات نصوصه.

وهذا معنى ما أفادته الأحاديث المذكورة بعبارة: "مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً" أي من أنشأ سنة حسنة مستداً في ابتداع ذاتها إلى دلائل الشرع؛ كان له أجراها. "وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً" أي ابتدع سنة مخالفة للشرع، واستد في ابتداعها إلي مالا تقره الشريعة، كان عليه أثمها.

٢- التمسك بالسنة أي اتباعها والعمل بها. وهذا ثابت في أحاديث كثيرة، تحض علي اتباع السنة والعمل بها، والإقتداء بالنبي ﷺ.

٣- إحياء سنة نبوية؛ ترك العمل بها. كما في روايات الحديث الثاني، حديث عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه (١).

الحديث الثالث - في ١٠٣٥

الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: "مَنْ أَخَذَتْ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ"، وفي رواية لمسلم: "مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ" (٢) وفي لفظ: "مَنْ صَنَعَ أَمْرًا عَلَى غَيْرِ أَمْرِنَا فَهُوَ رَدٌّ" (٣).

فأفهم رسول الله ﷺ بقوله: "مَا لَيْسَ مِنْهُ" أن المحدث إنما يكون ردّاً؛ أي مردوداً إذا كان علي خلاف الشريعة، وأن المحدث الموافق للشريعة ليس مردوداً. قال ابن رجب: "فهذا الخ يدل بمنطوقه علي أن كل أمر الشارع، فهو مردود، وبمعنومه علي أن كل عمل عليه أمره، فهو غير مردود" (٤).

قال عبد الله الصديق الغماري: "هذا الحديث مخصص لحديث: "كُلْ بِدْعَةَ ضَلَالَةٍ"، ومبين للمراد منها كما هو واضح. إذ لو كانت البدعة ضلالة

(٢) سبق تخريجه ص ٢٠.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه كتاب السنة، باب في لزوم السنة ١ / ٢٠٠ رقم ٤٦٠٦.

(٤) جامع العلوم والحكم ٢ / ٦٥ حديث رقم ٢٨. ويراجع ما سبق من كلام الحافظ ابن حجر.

(١) إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة لعبد الله الصديق الغماري ص ١١، ١٢.

بدون استثناء ، لقال الحديث " مَنْ أَخَذَتْ فِي أَمْرِنَا هَذَا شَيْئًا فَهُوَ رَدٌّ " لكن لما قال : " مَنْ أَخَذَتْ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ " أفاد أن المحدث نوعان : ما ليس من الدين بأن كان مخالفاً لقواعده ودلائله ؛ فهو مردود ، وهو البدعة الضلالة . وما هو من الدين بأن شهد له أصل ، أو أيده دليل ، فهو صحيح مقبول ؛ وهو السنة الحسنة (١) .

الحديث الرابع - إقراره ﷺ ،

لرفاعة بن رافع ﷺ ، الدعاء بذكر في الصلاة ، من عند نفسه .

ففي البخاري : عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ الزُّرْقِيِّ قَالَ : كُنَّا يَوْمًا نُصَلِّي وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ ، قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، قَالَ رَجُلٌ وَرَاءَهُ (٢) ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ مَنْ أَلْمَزْتَكُمْ قَالَ أَنَا قَالَ : " رَأَيْتُ بَضْعَةً وَثَلَاثِينَ مَلَكًا يَتَدَرُّوْنَهَا أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلُ " (٣) .

(١) إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة ص ١٣ .

(٢) هذا الرجل هو رفاعة بن رافع ﷺ ، وإنما كفى عن نفسه لقصد إخفاء عمله . ينظر : فتح الباري ٣٣٤/٢ رقم ٧٩٩ .

(٣) أخرجه البخاري " بشرح فتح الباري " كتاب الأذان ، باب فضل اللهم ربنا لك الحمد ٣٣٢ / ٢ رقم ٧٩٩ .

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري : " واستدل به على جواز إحداث ذكر في الصلاة غير مأثور إذا كان غير مخالف للمأثور " (٤) .

قال ابن عبد البر : ولي الحديث دليل على أن الذكر كله ، والتعبد ، والتمجيد ، ليس بكلام تفسد به الصلاة ، وأنه كله محمود في الصلاة المكتوبة ، والنافلة ، مستحب مرغوب فيه (٥) .

الحديث الخامس - إقراره ﷺ ،

لأعرابي الدعاء بذكر في الصلاة ، من عند نفسه ، ومكافاته باللعب .

فمن أنس ﷺ ، أن رسول الله ﷺ ، مر بأعرابي وهو يدعو في صلاته ، وهو يقول : يا من لا تراه العيون ، ولا تحاطه الظنون ، ولا يصفه الواصفون ، ولا تلوه الحوادث ، ولا يخشى الدوائر ، يعلم مناقيل الجبال ، ومكايل البحار ، وعند فطر الأمطار ، وعدد ورق الأشجار ، وعدد ما أظلم عليه الليل ، وأشرق عليه النهار ، لا توارى منه سماء سماء ، ولا أرض أرضا ، ولا بحر ما في قعره ، ولا جبل ما في وعره ، اجعل خير عمري آخره ، وخير عملي خواتمه ، وخير أيامي

(٤) ٣٣٥/٢ رقم ٧٩٩ .

(٥) التمهيد ١٦ / ١٩٩ .

يوم ألقاك فيه ، فوكل رسول الله ﷺ ، بالأعرابي رجلا ، فقال : « إذا صلى فأتني به » فلما صلى أتاه ، وقد كان أهدي لرسول الله ﷺ ، ذهب من بعض المعادن ، فلما أتاه الأعرابي وهب له الذهب ، وقال : « ممن أنت يا أعرابي ؟ » قال : من بني عامر بن صعصعة ، يا رسول الله ! قال : « هل تدري لم وهبت لك الذهب ؟ » قال : للرحم بيننا وبينك يا رسول الله ، فقال : « إن للرحم حقا ، ولكن وهبت لك الذهب لحسن ثنائك على الله عز وجل » (١) .

فالنبي ﷺ ، لم يكف بإقرار هذا الأعرابي ، علي الدعاء الذي أنشأه ، بل أعطاه عليه جائزة ، لأنه أحسن الثناء على الله تعالى . (٢) .

الحديث السادس - إقراره ﷺ ،

معاذ بن جبل ﷺ ، في متابعة المأموم للإمام ؛ علي الحال الذي يجده عليه ، ثم يقضي ما سبقه .

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط ١٧٢/٩ رقم ٩٤٤٨ . ورجاله رجال الصحيح غير عبد الله بن محمد أبو عبد الرحمن الأذرمي وهو ثقة . كما قال الميثمي في مجمع الزوائد ١٥٨ / ١٠ .

(٢) إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة ص ١٦ .

فَعَن مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ﷺ ، قَالَ ١٠٣٧ : أُحِيلَتِ الصَّلَاةُ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ ، فذكر الحديث وفيه : وَكَانُوا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ ، وَقَدْ سَبَقَهُمْ بِبَعْضِهَا النَّبِيُّ ﷺ ، قَالَ فَكَانَ الرَّجُلُ يُشِيرُ إِلَى الرَّجُلِ ، إِنْ جَاءَ ؛ كَمْ صَلَّيْ؟ فَيَقُولُ وَاحِدَةً ، أَوْ اثْنَتَيْنِ ، فَيُصَلِّيهِمَا . ثُمَّ يَدْخُلُ مَعَ الْقَوْمِ فِي صَلَاتِهِمْ ، قَالَ فَجَاءَ مُعَاذٌ فَقَالَ : لَا أَجِدُهُ عَلَى حَالٍ أَبَدًا ، إِلَّا كُنْتُ عَلَيْهَا ، ثُمَّ قَضَيْتُ مَا سَبَقَنِي ، قَالَ : فَجَاءَ وَقَدْ سَبَقَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، بِبَعْضِهَا ، قَالَ : فَتَبَتَ مَعَهُ ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، صَلَاتَهُ قَامَ فَقَضَى . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّهُ قَدْ سَنَ لَكُمْ مُعَاذٌ ؛ فَهَكَذَا فَاصْنَعُوا " (٣) .

قال عبد الله الصديق الغماري : " وهو يدل علي جواز ، إحداث أمر في العبادة ، صلاة أو غيرها ؛ إذا كان موافقا ، لأدلة الشرع ، وأن النبي ﷺ ، لم يعنف معاذًا ، ولا قال له : لم أقدمت علي

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٣٦ / ٤٣٦ - ٤٣٨ رقم ٢٢١٢٤ ، طبعة مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ ، ١٩٩٩ م ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون ، وأخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة ، باب كيف الأذان ١٣٨ / ١ ، ١٣٩ رقم ٥٠٦ ، وعبد الرزاق في مصنفه ٢ / ٢٢٩ رقم ٣١٧٤ .

أمر في الصلاة ، قبل أن تسألني عنه ؟ بل أقره ، وقال : " إِنَّهُ قَدْ سَنَّ لَكُمْ مَعَاذَ فَهَكَذَا فَاصْنَعُوا " لأن ما صنعه ، يوافق قاعدة الإتمام ، واتباع المأموم لإمامه ، بحيث لا يقضي ما فاتته ، حتى يتم الإمام صلاته .

يؤيد هذا ويؤكد ، أن أبا بكرة رضي الله عنه ، لما ركع قبل الصف ، ومشى راکعاً حتى دخل في الصف ، قال له النبي ﷺ : " زَاذَكَ اللَّهُ حَرْصًا وَلَا تَعُدْ " (١) . فنهاه عن العودة إلى ذلك ، ولم يقره عليه ، لأنه يخالف هيئة الصلاة ، وينافي السكون المطلوب فيها (٢) .

قلت : وهذا يبين أن حديث : " كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ " عام يشمل : (البدعة الدينية والدينية) .

وهو يرد على من قالوا : إن تقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة ، لم يأت به الشرع .

وأجازوا لأنفسهم اختراع تسمية ، وقسمة قالوا فيها : البدعة تنقسم إلى : بدعة دينية غير مقبولة ، ودينية مقبولة .

أقول لهم : قولكم وتقسيمكم البدعة إلى : بدعة دينية غير مقبولة ، ودينية مقبولة . هو عين الابتداع والاختراع .

فمن أين جاء هذا التقسيم ؟ ومن أين جاءت هذه التسمية المبتدعة ؟

ولو سلمنا أن هذا المعنى كان موجوداً منذ عهد النبوة ، لكن هذه التسمية (دينية ودينية) لم تكن موجودة قطعاً ، في عهد النبوة المباركة .

وهذه التفرقة مرفوضة شرعاً ، لأن الإسلام شامل . جاء لصالح (الدين والدنيا) و(العقل والجسد) (٣) .

والحكم بأن كل بدعة دينية ضلالة ، وأن كل بدعة دينية حسنة ، لا شيء فيها ، هذا العموم باطل .

لأن الأحاديث الواردة هنا ، تبين أن من البدع الدينية ، ما هو حسن بدرجة : (الوجوب أو المندوب أو المباح) ، ومنها ما هو ضلالة بدرجة : (الحرام أو المكروه) .

والبدعة الدينية : منها ما هو خير وحسن بدرجة : (الوجوب أو المندوب

أو المباح) ، ومنها ما هو شر وضلالة بدرجة : (الحرام أو المكروه) .

وهذا واقع مشاهد ، لا ينكره إلا أعمى جاهل .

والمتعمد : عرض كل ما هو جديد ، من أمور ديننا ودنيانا ، على الشريعة الإسلامية ، ليرى حكم الإسلام فيها ، مهما كانت تلك البدعة ، التي لم تكن في زمن النبوة ، ولا في زمن السلف وهذا لا يتحقق إلا بالتقسيم الرائع ، المعتبر عن أئمة الأصول ، في الأحكام التكليفية الخمسة .

ومن هنا أرى : أنه لا حاجة إلى تقسيمات البدعة الأخرى ؛ كمن يقسمها إلى : اعتقادية ، وقولية ، وعملية ، وكلية ، وجزئية ، وبسيطة ، ومركبة (١) . أو من يقسمها إلى عادية ، وتعبدية ، أو حفيقية ، وإضافية (٢) .

لأنه لا يترتب على هذا أي عمل ، ولا يؤثر في صلب موضوع البحث ، وإنما المؤثر هو هل تنقسم إلى حسنة وسيئة ، أم لا ؟ وما عدا ذلك من التقسيمات فهي

داخل تحت عموم هذا التقسيم ، ١٠٣٩ ومن هنا استغنيت عن ذكر تلك التقسيمات ، رحمة بذهن القارئ .

الحديث السابع : - إقراره ﷺ ، بلال بن رباح رضي الله عنه ، على صلاته ركعتين بعد كل وضوء . ففي الصحيحين ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، لِبَلَالٍ عِنْدَ صَلَاةِ الْعَدَاةِ : " يَا بَلَالُ ! حَدَّثَنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمَلْتَهُ عِنْدَكَ فِي الْإِسْلَامِ مَنْفَعَةً ، فَإِنِّي سَمِعْتُ اللَّيْلَةَ خَشَفَ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ . قَالَ بَلَالٌ : مَا عَمَلْتُ عَمَلًا فِي الْإِسْلَامِ أَرْجَى عِنْدِي مَنْفَعَةً ، مِنْ آلِي لَا أَنْظَهُرُ طَهُورًا تَامًا ، فِي سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ وَلَا نَهَارٍ ، إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطَّهُورِ ، مَا كَتَبَ اللَّهُ لِي أَنْ أَصَلِّيَ " (٣) .

قال الإمام أبو شامة : " وإن كان هو ﷺ ، لم يشرع خصوصية ذلك ، بقول ولا فعل ، وذلك لأن باب التطوع بالصلاة مفتوح ، إلا في الأوقات المكروهة " (٤) .

(٣) أخرجه مسلم " بشرح النووي " كتاب فضائل الصحابة ، باب من فضائل بلال رضي الله عنه ٢٥٠/٨ رقم ٢٤٥٨ ، والبخاري " بشرح فتح الباري " كتاب التهجد ، باب فضل الطهور بالليل والنهار ٤١/٤ رقم ١١٤٩ .
(٤) الباعث علي إنكار البدع من ٢٣ .

(١) بنظر : الاعتصام ٢ / ٣٥٥ ، و البدعة تحديدها وموقف الإسلام منها ص ٣٥٨ وما بعدها .

(٢) بنظر : الاعتصام ١ / ٢٣٤ ، وهذه دعوتنا للشيخ عبد اللطيف مشتهري ص ٤٥ ، وغيرهما من المراجع .

(٣) وقد سبق الرد على ذلك من كلام الإمام ابن القيم فليراجع .

(١) أخرجه البخاري " بشرح فتح الباري " كتاب الأذان ، باب إذا ركع دون الصف ٣١٢ / ٢ رقم ٧٨٣ .

(٢) إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة ص ١٤ .

الحديث الثامن : إقراره

ﷺ ، لرجل من الأنصار ، يؤم الصحابة في مسجد قباء ، على ملازمة قراءة " قل هو الله أحد " دون غيرها من السور .

فَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ ، كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُؤْمِنُهُمْ فِي مَسْجِدِ قَبَاءَ ، وَكَانَ كُلَّمَا افْتَتَحَ سُورَةً ، يَقْرَأُ بِهَا لَهُمْ فِي الصَّلَاةِ مِمَّا يَقْرَأُ بِهِ ، افْتَتَحَ بِـ " قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ " حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهَا ، ثُمَّ يَقْرَأُ سُورَةً أُخْرَى مَعَهَا ، وَكَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ، فَكَلَّمَهُ أَصْحَابُهُ فَقَالُوا :

إِنَّكَ تَفْتَحُ بِهَذِهِ السُّورَةِ ، ثُمَّ لَا تَرَى أَنَّهَا تُجْزِئُكَ ، حَتَّى تَقْرَأَ بِأُخْرَى . فَأَمَّا تَقْرَأُ بِهَا ، وَإِنَّمَا أَنْ تَدْعَهَا وَتَقْرَأَ بِأُخْرَى ، فَقَالَ مَا أَنَا بِتَارِكِهَا . إِنْ أَحْبَبْتُمْ أَنْ أُوْمِّكُمْ بِذَلِكَ فَعَلْتُ ، وَإِنْ كَرِهْتُمْ تَرَكْتُكُمْ . وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْ أَفْضَلِهِمْ ، وَكَرِهُوا أَنْ يُؤْمِنَهُمْ غَيْرُهُ . فَلَمَّا أَنَا هُمُ النَّبِيُّ ﷺ ، أَخْبَرُوهُ الْخَبَرُ . فَقَالَ : يَا فُلَانُ ! مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَفْعَلَ مَا يَأْمُرُكَ بِهِ أَصْحَابُكَ ؟ وَمَا يَحْمِلُكَ عَلَى لُزُومِ هَذِهِ السُّورَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ؟ فَقَالَ : إِلَيَّ أَحِبُّهَا . فَقَالَ : حُبُّكَ إِيَّاهَا أَدْخَلَكَ الْجَنَّةَ (١) .

فَالصَّحَابِيُّ هَذَا ، خَالَفَ النَّبِيَّ

النَّبِيَّ ، المتبعة في القراءة ، زمن النبوة . ولم سأل عن ذلك ، أجاب بأنه يجب ملازمة ، هذه السورة في كل ركعة . ولم كان ذلك الحب من الإسلام ، أقره النبي ﷺ ، وزاد بأن بشره بالجنة ، مع أن تلك الملازمة ، خلاف الأولى .

وفيه دلالة أن ما أمتحدث ، وله أصل في الإسلام ، مقبول ، بل وما جاور عليه المسلم ، وإن كان في الظاهر ، خلاف الطريقة الأولى .

ثالثاً : الأحاديث الموقوفة :

١- تسمية عبد الله ابن عمر ﷺ ، صلاة الضحى في المسجد ، جماعة ، بدعة حسنة ، ففي الصحيحين ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا ، وَغُرُورَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، الْمَسْجِدَ ، فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، جَالِسَيْنِ إِلَى حَجْرَةِ عَائِشَةَ ، وَإِذَا نَاسٌ يُصَلُّونَ ، فِي الْمَسْجِدِ ، صَلَاةَ الضُّحَى ، قَالَ : فَسَأَلْنَاهُ عَنْ صَلَاتِهِمْ ، فَقَالَ بِدْعَةٌ (٢) .

البخاري كتاب فضائل القرآن ، باب ما جاء في سورة الإخلاص ١٥٦/٥ رقم ٢٩٠١ وقال : حسن غريب صحيح .

(٢) أخرجه مسلم " بشرح النووي " كتاب الحج ، باب بيان عدد عمر النبي ﷺ ، وزماتين ٤ / ٤٩٥ ، ٤٩٦ رقم ١٢٥٥ ، و البخاري " بشرح

وفي رواية قال : " بدعة ، وَنَعِمَتْ الْبِدْعَةُ " (١) . وفي ثالثة قَالَ : لَقَدْ قِيلَ عُثْمَانُ ، وَمَا أَحَدٌ يُسَبِّحُهَا ، وَمَا أَخَذَتْ النَّاسُ ، شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهَا (٢) .

قال القاضي عياض ، والنووي ، كلاهما في شرح مسلم : مراده أن إظهارها في المسجد بدعة ، والاجتماع لها ، هو البدعة ، لا أن أصل صلاة الضحى ، بدعة (٣) .

قلت : وكان مراد ابن عمر هنا ، هو نفس مراد أبيه ، في صلاة القيام . المواظبة على (قيام رمضان ، والضحى) جماعة في المسجد محدث وبدعة ، ولكنها حسنة ، لأن أصلهما في السنة المطهرة .

فتح الباري " كتاب العمرة ، باب كم احمر النبي ﷺ ٧٠١/٢٩ رقم ١٧٧٥ .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٢٩٧/٢ رقم ١٠ بإسناد صحيح ، كما قال الحافظ في فتح الباري ٦٣/٣ رقم ١١٧٥ ، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١٢ / ٤٢٤ رقم ١٣٥٦٣ . وابن الجوزي في مسنده ١ / ٣١٤ رقم ٢١٣٦ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٣ / ٧٩ رقم ٤٨٦٩ ، بإسناد صحيح ، كما قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٦٣/٣ رقم ١١٧٥ ، وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد ٨ / ١٤٤ .

(٣) التهاج شرح مسلم ٤ / ٤٩٧ رقم ١٢٥٥ . وينظر : فتح الباري ٣ / ٦٤ رقم ١١٧٥ ، وص ٦٧ رقم ١١٧٧ .

٢- زيادات عبد الله بن عمر ١٠٤١

ﷺ ، في التشهد .

أ- زاد باجتهاده ، التسمية في أول التشهد ، ولم تصح زيادتها عن النبي ﷺ ، وغير لفظ أشهد ، بلفظ شهدت .

ففي الموطأ ، بإسناد صحيح ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ، كَانَ يَتَشَهَّدُ فَيَقُولُ : بِسْمِ اللَّهِ ، التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ ، الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ . السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا ، وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، شَهِدْتُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، شَهِدْتُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ .. (٤) .

ب- زاد باجتهاده ، (وَبَرَكَاتُهُ) (وَرَحْمَةُ اللَّهِ) (وَشَهِدْتُ أَنَّ لَا شَرِيكَ لَهُ) وقد صحت عن النبي ﷺ ، من طريق غيره .

فَعَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فِي التَّشَهُدِ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ عُمَرَ ، زِدْتُ فِيهَا ، وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا ، وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . قَالَ ابْنُ عُمَرَ :

(٤) أخرجه مالك في الموطأ ١ / ٩٧ رقم ٥٤ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢ / ٣١ رقم ٢٩٤٦ ، وفي معرفة السنن والآثار ٣ / ١٠٧ رقم ٩٣١ ، وعبد الرزاق في مصنفه ٢ / ٢٠٤ رقم ٣٠٧٣ .

(١) أخرجه البخاري " بشرح فتح الباري " كتاب الأذان ، باب الجمع بين السورتين في الركعة ٢٩٨/٢ رقم ٧٧٤ معلقاً ، ووصله الترمذي عن

رَدْتُ فِيهَا ! وَحَدَّ لَا شَرِيكَ لَهُ ،
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ (١) .

قال المحدث الفقيه عبد الله الصديق
الغماري : زيادة " وبركاته " ، صحت
من حديث ابن مسعود رضي الله عنه ، في
الصحيحين (٢) وزيادة " وحده لا شريك
له " صحت من حديث عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ، (٣) لكن ابن عمر لم يسمعها ، لو
لم تصح عنده ، فزادها باجتهاده ، وهذا
يدل على أنه ، لا يرى بأساً في الزيادة ،
على الذكر للمأثور في الصلاة (٤) .

٣- إنشاء واستحباب ابن عمر رضي الله عنه
قراءة القرآن على القبر :

فمن العلاء بن الجلاج ، أنه قال
لبنه : إذا أدخلتموني قبري ، فضعوني في
اللحد ، وقولوا : بسم الله وعلى سنة
رسول الله ﷺ ، وسنوا (٥) على التراب
سنا ، والقرؤوا عند رأسي ، أول البقرة ،
وخاتمتها ، فاني رأيت ابن عمر ، يستحب
ذلك (٦) .

قال شارح الطحاوية : " واختلف
العلماء في ، قراءة القرآن عند القبور ،
على ثلاثة أقوال : هل تكره ، أم لا بأس
بها وقت الدفن ، وتكره بعده ؟ .

(٥) وسنوا : من الماء والتراب على وجه الأرض :
صبه صبا سهلاً . للمعجم الوسيط ١ / ٤٥٦ .

(٦) السنن الكبرى للبيهقي ٤ / ٥٦ ، وقال الإمام
التنويري : في الأذكار ، باب ما يقوله بعد الدفن من
١٤٧ : " وروينا في سنن البيهقي بإسناد حسن ،
أن ابن عمر استحب أن يقرأ على القبر ، بعد الدفن
، أول سورة البقرة ، وخاتمتها " .

وهذا خلافاً للألباني حيث قال : " وقراءة القرآن
عند القبور ، بدعة مكروهة ، وما روي عن ابن
عمر أنه ، أوصى أن يقرأ على قبره ، وقت الدفن
بفواتح سورة البقرة ، وخواتمها لا يصح سنا
إليه ، و لو صح فلا يدل إلا على القراءة عند
الدفن لا مطلقاً كما هو ظاهر .

فعليك أيها المسلم بالسنة ، وإيها البدعة ، وإن
رأها الناس حسنة ، فإن " كل بدعة ضلالة " كما
قال صلى الله عليه وسلم . السلسلة الضعيفة ١ /
١٢٧ رقم ٥٠ .

فمن قال بكرهيتها ، كأبي حنيفة
ومالك وأحمد في رواية - قالوا : لأنه
محدث ، لم ترد به السنة ، والقراءة تشبه
الصلاة ، والصلاة عند القبور منهي عنها ،
فكذلك القراءة .

ومن قال : لا بأس بها ، كمحمد بن
الحسن ، وأحمد في رواية - استدلوا بما
نقل عن ابن عمر رضي الله عنه : أنه
أوصى أن يقرأ على قبره وقت الدفن ؛
بفواتح سورة البقرة وخواتمها . ونقل
أيضاً عن بعض المهاجرين قراءة سورة
البقرة .

ومن قال : لا بأس بها وقت الدفن
فقط ، وهو رواية عن أحمد - أخذ بما نقل
عن ابن عمر وبعض المهاجرين .

وأما بعد ذلك ، كالذين يتناوبون
القبر للقراءة عنده - فهذا مكروه ، فإنه
لم تأت به السنة ، ولم ينقل عن أحد من
السلف مثل ذلك أصلاً . وهذا القول
لعله أقوى من غيره ، لما فيه من التوفيق
بين الدليلين . (١) .

قلت : أرجح بأنه لا كراهية في ،
التناوب على القبر للقراءة عنده ، بشرط

(١) شرح الطحاوية في العقيدة السلفية ٣ / ٢٠٦ ،
٢٠٧ ، وينظر : اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة
أصحاب الجحيم ٢ / ٢٣٦ ، والأذكار للتنويري ،
باب ما ينفع الميت من قول غيره ص ١٥٠ .

الالتزام بآداب زيارة القبور ، ١٠٤٣ .
ودليلي هنا ما ذكره شارح
الطحاوية ، في جواز التطوع ، بقراءة
القرآن للميت ، حيث قال : " وأما قراءة
القرآن وإهداؤها له تطوعاً بغير أجره ،
فهذا يصل إليه ، كما يصل ثواب الصوم
والحج .

فإن قيل : هذا لم يكن معروفاً في
السلف ، ولا أرشدهم إليه النبي ﷺ ؟
فالجواب : إن كان مورد هذا
السؤال ، معترفاً بوصول ثواب الحج ،
والصيام ، والدعاء ، قيل له : ما الفرق
بين ذلك ، وبين وصول ثواب قراءة
القرآن ؟ وليس كون السلف لم يفعلوه
حجة في عدم الوصول ، ومن أين لنا هذا
النفي العام ؟ .

فإن قيل : فرسول الله ﷺ ،
أرشدهم إلى الصوم والحج والصدقة دون
القراءة ؟ قيل : هو ﷺ ، لم يبتدئهم
بذلك ، بل خرج ذلك منه مخرج الجواب
لهم ، فهذا سأل عن الحج عن ميتة فأذن
له فيه ، وهذا سأل عن الصوم عنه ، فأذن
له فيه ، ولم يمنعهم مما سوى ذلك ، وأي
فرق بين وصول ثواب الصوم - الذي
هو مجرد نية وإمساك - وبين وصول
ثواب القراءة والذكر ؟ (٢) .

(٢) شرح الطحاوية في العقيدة السلفية ٣ / ٢٠٦ .

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة ، باب
التشهد ١/٢٥٥ رقم ٩٧١ ، والبيهقي في السنن
الكبرى ٢ / ١٣٩ ، والدارقطني في سننه ١ /
٣٥١ رقم ٦ ، وقال هذا إسناده صحيح . وكذا
صحيح إسناده ، الحافظ في تلخيص الحبير ١ /
٦٣٨ رقم ٤١١ ، والشوكاني في نيل الأوطار ٢ / ٢٨٠ .
(٢) البخاري " بشرح فتح الباري " كتاب باب
التشهد في الآخرة ٢ / ٣٦٣ رقم ٨٣١ ، ومسلم "
بشرح التنويري " كتاب الصلاة ، باب التشهد في
الصلاة ٢ / ٣٥١ رقم ٤٠٢ .

(٣) الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک ١ / ٣٩٨
رقم ٩٨٠ وقال صحيح على شرط مسلم ، ووافقه
الذهبي وقال : وله شواهد .

(٤) إتيان الصنعة في تحقيق معنى البدعة ص ٤٣ ،
٤٤ .

قلت : والقول بالكراهية في :
التناوب على القبر للقراءة عنده ، لأنه لم
ينقل عن أحد من السلف . ليس بحجة ،
لأننا نقول أيضاً : ومن أين لنا هذا النفي
العام ؟

كما أن النفي العام ليس بحجة في
الكراهية ، ولا في وصول ثواب القراءة .
والله أعلم .

قال الإمام النووي : " ولو أوصى
بأن يقرأ عند قبره أو يتصدق عنه ، وغير
ذلك من أنواع القرب ، نفذت إلا أن
يقترن بما يمنع الشرع منها بسببه " (١) .

وقال في موضع آخر : " ويستحب
للزائر الإكثار من قراءة القرآن والذكر ،
والدعاء لأهل تلك المقبرة ، وسائر الموتى
، والمسلمين أجمعين . ويستحب الإكثار
من الزيارة ، وأن يكثر الوقوف عند قبور
أهل الخير والفضل " (٢) .

٤- زيادة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
، في التشهد ، وتغيره صيغة السلام ، من
الخطاب إلى الغيبة باجتهاده :

روى الطبراني في الكبير ، عن
الشَّعْبِيِّ قَالَ: كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ ، يَقُولُ بَعْدَ
السَّلَامِ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ :

(١) الأذكار للنووي ، باب وصية الميت أن يصلى
عليه إنسان بعينه ... ص ١٥٠ .

(٢) الأذكار للنووي ، باب ما يقوله زائر القبور
... ص ١٥٢ .

السَّلَامُ عَلَيْنَا مِنْ رَبِّنَا " . فهذه الجملة
زادها ابن مسعود ، في التشهد باجتهاده .
وروى أحمد في مسنده ، عن ابن
مسعود رضي الله عنه : قَالَ : عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ ، التَّشَهُّدَ كَفِّي بَيْنَ كَفِّي ، كَمَا
يُعَلِّمُنِي السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ ، قَالَ :
التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، وَالصَّلَوَاتُ ، وَالطَّيَّاتُ ،
السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ
وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا ، وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ
الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ،
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَفَرَّ
بَيْنَ ظَهْرَيْنَا : فَلَمَّا قَبِضَ قَلْنَا : السَّلَامُ
عَلَى النَّبِيِّ ﷺ . غير صيغة السلام ، من
الخطاب إلى الغيبة ، باجتهاده منه ، لا عن
توقيف . كما زعم الألباني (٣) . وما نقله
عن الحافظ ابن حجر في الفتح ، لا يدل
على التوقيف ، وإنما على الجواز ، حيث
ذكر الحافظ الخلاف في ذلك ، تحت
تلمس الحكمة في العدول ، عن الغيبة إلى
الخطاب ، في قوله : عليك أيها النبي (٤) .

(٣) ١٧٢/٨ رقم ٩٠٨٣ . ورجاله رجال
الصحيح ، كما قال المصنف في مجمع الزوائد
١٤٣/٢ .

(٤) المسند ٤١٤/١ ، وأخرجه البخاري " بشرح
فتح الباري " كتاب الاستئذان ، باب الأخذ
بالبين ٥٨/١١ رقم ٦٢٦٥ ، وكتاب الأذان ،
باب التشهد في الآخرة ٣٦٣/٢ رقم ٨٣١ ،
وأخرجه مسلم " بشرح النووي " كتاب ، باب
التشهد في الصلاة ٣٥٢، ٣٥١/٢ رقم ٤٢٠ .

(٥) ينظر : صفة صلاة النبي ﷺ ص ٩٨ .

(٦) ينظر : فتح الباري ٣٦٦/٢ رقم ٨٣١ .

وصحح الحافظ : ما رواه عبد
الرزاق في مصنفه عن عطاء قال : كان
أصحاب النبي ﷺ ، يسلمون والنبي ﷺ
حي ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله
وبركاته ، فلما مات قالوا : السلام على
النبي ورحمة الله وبركاته (١) .

قلت : سواء كان التغير من ابن
مسعود وحده ، أو من الصحابة جميعاً ،
فهو من المسائل الخلافية الفرعية ، التي
أجاز العلماء ، العمل بها جميعاً ، بعد
اتفاقهم على : أن أصبح ما ورد في
التشهد ، حديث ابن مسعود .

قال الترمذي : حديث ابن مسعود ،
أصح حديث في التشهد ، والعمل عليه
عند أكثر أهل العلم ، من أصحاب النبي
ﷺ ، ومن بعدهم من التابعين (٢) .

وقال أبو بكر البزار أيضاً : هو
أصح حديث في التشهد ، قال : وقد
روي عن نيف وعشرين طريقاً ، وسرد
أكثرها .

(١) مصنف عبد الرزاق ٢ / ٢٠٤ رقم ٣٠٧٥ .
وله شاذلين صحيحين : الأول : عن ابن عمر " .
أنه كان يتشهد فيقول . . . السلام على النبي
ورحمة الله وبركاته . . . " أخرجه مالك في الموطأ
١ / ٩١ / ٩٤ ، والثاني : عن عائشة أنها كانت
تعلمهم التشهد في الصلاة . . . السلام على النبي .

رواه ابن أبي شيبة في المصنف ١ / ١١٥ .

(٢) ينظر : سنن الترمذي ٢ / ٨٢ رقم ٢٨٩ .

وقال مسلم : إنما أجمع الناس ١٠٤٥
على تشهد ابن مسعود ؛ لأن أصحابه لا
يخالف بعضهم بعضاً ، وغيره يختلف
أصحابه .

ومن مرجحاته ؛ أنه متفق عليه دون
غيره ، وأن رواته لم يختلفوا في حرف منه ؛
بل نقلوه مرفوعاً على صفة واحدة (٣) .

وقد روى التشهد عن رسول الله
ﷺ ، جماعة من الصحابة ، غير ابن
مسعود . منهم ابن عباس ، و جابر ،
وعمر ، وابن عمر ، وعلي ، وأبو موسى
، وعائشة ، وأبو هريرة وغيرهم . ورغم
ما فيها من اختلاف في بعض ألفاظها ،
وتقدم وتأخير ؛ إلا أن الفقهاء ، اتفقوا
على جوازها جميعاً ، الثابت منها ؛ بطريق
صحيح ، وإن اختلفوا أيهم أفضل ! .

قال الإمام النووي : واتفق العلماء
على جوازها كلّها ، واختلفوا في الأفضل
منها (٤) يعني الشهادات الثابتة ، من وجه
صحيح ، وكذلك نقل الإجماع ، القاضي
أبو الطيب الطبري ، وغيره (٥) .

وتدبر كلام الإمام الشافعي : بعد أن
أخرج حديث ابن عباس ، قال : " رويت

(٣) ينظر : نيل الأوطار للشوكاني ٢ / ٢٧٨ .

(٤) النهاج شرح مسلم ٢ / ٣٥٤ رقم ٤٠٢ .

(٥) ينظر : نيل الأوطار ٢ / ٢٨١ ، وفتح الباري

٢ / ٣٩٦ رقم ٨٣١ .

أحاديث في التشهد مختلفة ، وكان هذا أحب إلي ، لأنه أكملها . وقال في موضع آخر ، وقد مثل عن اختياره تشهد ابن عباس : لما رأيته واسعاً ، وسمعت عن ابن عباس صحيحاً ، كان عندي أجمع ، وأكثر لفظاً من غيره ، وأخذت به غير معنف ، لمن يأخذ بغيره ، مما صحح^(١) .

٥ - زيادة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في الصلاة الإبراهيمية ، واستحباب الفقهاء ذلك :

فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، قال : " إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَاحْسِنُوا الصَّلَاةَ عَلَيْهِ ، فَإِنَّكُمْ لَا تَذَرُونَ لَعْلَ ذَلِكَ يُعْرَضَ عَلَيْهِ . قَالَ : فَتَأْلَوْا لَهُ : فَقُلْنَا قَالُوا قَوْلُوا : اللَّهُمَّ اجْعَلْ صَلَاتَكَ وَرَحْمَتَكَ ، وَبَرَكَاتَكَ ، عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ، وَإِمَامِ الْمُتَّقِينَ ، وَخَاتَمِ النَّبِيِّينَ ، مُحَمَّدَ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ ، إِمَامِ الْخَيْرِ ، وَقَائِدِ الْخَيْرِ ، وَرَسُولِ الرَّحْمَةِ ، اللَّهُمَّ ابْعَثْ مَقَامًا مَحْمُودًا ، يَقْبِضْهُ بِهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ . اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ . اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ ،

(١) ينظر : فتح الباري ٢/ ٣٦٨ رقم ٨٢١ .

وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة ، باب ما يقال في التشهد ، والصلاة على النبي ﷺ ، ٢٩٠/١ رقم ٩٠٦ ، وقال البوصيري في الزوائد ٣١٦/١ رقم ٣٢٩ : هذا إسناد رجاله ثقات ، إلا أن المسعودي ، وأحمد عبد الرحمن بن عتبة بن مسعود ، لم يخطئ بآخره . ولم يتميز حديثه الأول بالآخر ، فاستحق الترك . قاله ابن حبان . وأخرج البيهقي في شعب الإيمان ٤ / ٧٦ رقم ١٥١٧ ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ١١ / ٣٠ رقم ٥٢٤٤ . والطبراني في المعجم ٨ / ١٥ رقم ٨٥١٥ ، وعبد الرزاق في مصنفه ٢ / ٢١٤ رقم ٣١٢٢ . وأخرج له شامداً عن مجاهد قال : قال رسول الله ﷺ : " إنكم تعرضون علي ، بأسمائكم ، وسماكم ، فاحسنوا الصلاة علي " وهو مرسل صحيح . ينظر : مصنف عبد الرزاق ٢ / ٢١٤ رقم ٣١١١ . وحسن إسناد ابن ماجه الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب ٥٥/٢ رقم ٣١ قال : رواه ابن ماجه موقوفاً ، بإسناد حسن . وحسنه أيضاً السيوطي في كتابه " تحفة الأبرار بنكت الأذكار للترويض ١٤/١ ، وللحديث شاهد عن ابن عمر بإسناد حسن ، أخرجه أحمد بن منيع في مسنده ، عن ثور مولى بني هاشم قال : قلت لابن عمر : كيف الصلاة على النبي ﷺ ؟ فقال ابن عمر : " اللهم اجعل صلواتك وبركاتك ورحمتك على سيد المرسلين ، وإمام المتقين ، وخاتم النبيين ، محمد عبدك ورسولك ، إمام الخير ، وقائد الخير ... الحديث . ينظر : إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري ٦/ ٤٩٩ رقم ٦٢٨٣ .

وعلى جواز ، واستحباب السيادة ، في الآذان ، والإقامة ، والتشهد في الصلاة جماعة من العلماء من الحفاظ ، والفقهاء ، وعلماء المذاهب الأربعة ، وغيرهم ، بالرغم من عدم وروده وإليك خلاصة أدلتهم وأقوالهم^(١) :

(١) فقها رد على الألباني ومن تبعه في إنكار ذلك ، في كتابه صفة صلاة النبي ﷺ ص ١٠٥ - ١٠٧ . وتالفه ! ففي بداية كلامه في ذلك يقول : " تحفظ المتأخرون في مشروعية زيادتها (السيادة) في الصلوات الإبراهيمية ... ثم ينقل أقوال بعض من ترك زيادتها . ثم يقول : والسألة مشهورة في كتب الفقه ، والغرض منها أن كل من ذكر هذه السألة من الفقهاء لاطبة ، لم يقع في كلام أحد منهم " سيدنا " ولو كانت هذه الزيادة مندوبة ، ما غلبت عليهم كالمعنى حتى أغفلوها ، والخير كله في الإجماع " أفت . قلت : معنى كلامه اختلاف الفقهاء في مشروعيته ... وأن السألة مشهورة في كتب الفقه ، بالاحلاف فيها . يعني أن بعضهم أجاز زيادتها ، ووقف في كلامهم . هذا ما يقتضيه الحلال ! فكيف يقول بعد ذلك : كل من ذكر هذه السألة من الفقهاء لاطبة ، لم يقع في كلام أحد منهم " سيدنا " ؟! فعلم الخلاف بين الفقهاء إذن ؟! على كل حال إن أردت بيان بعض أقوال الفقهاء ، من أصحاب المذاهب الأربعة ، واستحبابهم زيادتها ، وروفوعها في كلامهم ، وتفصيل أدلتهم في ذلك ؛ فليكن الرجوع إلى كتاب : تشنيف الآذان ، بأدلة استحباب السيادة عند ذكر اسمه عليه الصلاة والسلام : للعلامة أحمد بن محمد بن الصديق الفارسي ، وكتاب الإفادة في حكم السيادة

١ - قال الله تعالى : ﴿ تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا ﴾^(١) . عن ابن عباس قال : كانوا يقولون : يا محمد ، يا أبا القاسم ، فنهاهم الله عز وجل ، عن ذلك ، إعظاماً لنبيه ، ﷺ . قال : فقالوا : يا نبي الله ، يا رسول الله^(٢) . وهكذا قال مجاهد ، وسعيد بن جبور .

وقال قتادة : أمر الله ﷻ ، أن يهاب نبيه ﷺ ، وأن يُجَلَّ وأن يعظم وأن يسود^(٤) . قال ابن كثير : فهذا كله من باب الأدب ، في مخاطبة النبي ﷺ ، والكلام معه وعنده ؛ كما أمروا بتقديم الصدقة قبل مناجاته . قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَجَيَّعْتُمْ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْهِ تُجَوَّكُمُ صَلَافَةً ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^(٥)

للكور زين العابدين العبد محمد ، وتأمل أيضاً فوى الشيخ عطية صقر في هذا الموضوع ، وقد نقلها لك هنا ، وتدير جيداً تبينه في نهاية الفوى .

(٢) جزء من الآية ٦٣ التور .

(٣) الأثر في الدر المنثور ، عن ابن أبي حاتم ، وابن مردويه ، وأبي نعيم في دلائل النبوة ٤٣/١ رقم ٤ .

(٤) الأثر في الدر المنثور ، عن عبد الرزاق ، وعبد بن حيد ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ٦١/٥ .

(٥) الآية ١٢ المجادلة . وينظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٦/ ٩٧ ، ٩٦ .

قال عبد الله الغماري :
وكما لا يجوز ندازه باسمه المجرد عن
التعظيم ، لا يجوز ذكر اسمه مجرداً عن
وصف السيادة ، لأنها من ألقاب التعظيم
في العرف . وليس هذا بقياس ؛ بل هو
حكم في معنى النص ، لأن ذكر الاسم
مثل النداء ، فالآية تشملته ... وذكر
السيادة في الأذان وما معه ؛ زيادة في
التعظيم ، لم تغير لفظاً ، ولم تفسد معنى ،
فهي مطلوبة جزئاً ^(١) .

ب - وقال الأبي في شرح مسلم :
وما يستعمل من لفظ السيد والمولى ،
حسن وإن لم يرد ، والمستند فيه ما صح
من قوله ﷺ : " أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ " ^(٢)
واتفق أن طالباً يدعى بابن غمرين قال :
لا يزداد في الصلاة على سيدنا ، قال لأنه
لم يزد ، وإنما يقال : على محمد ، فنقمها
عليه الطلبة ، وبلغ الأمر إلى القاضي ابن
عبد السلام ، فأرسل وراءه الأعوان ،
فاختفى مدة ، ولم يخرج حتى شفع فيه
حاجب الخليفة ؛ فدخل عنده حينئذ ،

(١) إتيان الصنعة في تحقيق معنى البدعة ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٢) أخرجه مسلم " بشرح النووي " كتاب الفضائل ، باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق ٨ / ٤٢ رقم ٢٢٧٨ من حديث أبي هريرة .

وكانه رأى أن تغيب تلك اللمعة من
عقبته ^(٣) .
والدليل على أن سلوك الأدب
أفضل حديثان :

أحدهما : ما روي في الصحيحين ،
عن سهل بن سعد الساعدي ﷺ ، أن
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، دَعَبَ إِلَى بَنِي غَمْرَوَيْنِ
عَوَفَ لِيُصَلِّحَ بَيْنَهُمْ ، فَحَاطَتْ الصَّلَاةُ ،
فَجَاءَ الْمُؤَذِّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ : أَصَلَّى
لِلنَّاسِ فَأَقِيمَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَصَلَّى أَبُو
بَكْرٍ ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَالتَّاسِ فِي
الصَّلَاةِ ، فَتَخَلَّصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ ،
فَصَفَّقَ النَّاسَ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ
فِي صَلَاتِهِ ، فَلَمَّا أَكْبَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ ؛
الْتَفَتَ فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَأَشَارَ
إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، أَنْ امْكُثْ مَكَانَكَ
! فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ ، فَحَمِدَ اللَّهَ
عَلَى مَا أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، مِنْ
ذَلِكَ . ثُمَّ امْتَأَخَرَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى امْتَوَى
فِي الصَّفِّ ، وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
فَصَلَّى . فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : " يَا أَيُّهَا بَكْرُ
! مَا مَنَعَكَ أَنْ تَتَّبِعَ إِذْ أَمَرْتُكَ ؟ فَقَالَ أَبُو
بَكْرٍ : مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَاةٍ أَنْ يُصَلِّيَ
بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ! " ^(٤) .

(٣) شرح مسلم للأبي ٩٦/٦ ، ٩٧ . وينظر :
إتيان الصنعة في تحقيق معنى البدعة ص ٣٢ .
(٤) أخرجه البخاري (شرح فتح الباري) كتاب
الأذان ، باب من دخل ليؤم الناس فجاء الإمام

فأبو بكر ﷺ ، قدم سلوك الأدب ،
على امتثال الأمر ، وأقره النبي ﷺ .

والآخر : ما روي في الصحيحين
أيضاً ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﷺ ، قَالَ :
لَمَّا صَلَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْحُدَيْبِيَّةِ
كَتَبَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ بَيْنَهُمْ
كِتَابًا . فَكَتَبَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ . فَقَالَ
الْمُشْرِكُونَ : لَا تَكْتُبْ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ !
لَوْ كُنْتَ رَسُولًا لَمْ تُقَاتِلْكَ . فَقَالَ لِعَلِيِّ
أَمْعُهُ . فَقَالَ عَلِيُّ مَا أَنَا بِالَّذِي أَمْعَاهُ !
فَمَحَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ ^(١) .

وهذا علي بن أبي طالب ﷺ
أيضاً ؛ فضل سلوك الأدب ، على امتثال
الأمر ، وأقره النبي ﷺ .

ج - أن الأذان ورد بالفاظ متعددة ،
فيها زيادة ونقص ، وزاد فيه بعض
المصاحبة ؛ ألقاظاً لم ترد عن النبي ﷺ ،

الأول : إتحاف ١٩٦٢/٢ رقم ٦٨٤ ، وأخرجه مسلم
(شرح النووي) كتاب الصلاة ، باب تقديم
الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ولم يخالفوا
مفسدة بالتقدم ٢٨٠/٢ رقم ٤٢١ .

(١) أخرجه البخاري (شرح فتح الباري) كتاب
الصلح ، باب كيف يكتب هذا ما صالح فلان بن
فلان وفلان بن فلان وإن لم ينسبه إلى قبيلته أو
نسبه ٢٥٧/٥ رقم ٢٦٩٨ ، وأخرجه مسلم
(شرح النووي) كتاب الجهاد والسير ، باب فتح
خديبة في الحديبية ٣٧٦/٦ .

لعلمهم أن القصد بالأذان : الإعلام ١٠٤٩
يدخل الوقت - وأنه ليس متعبداً بلفظه
كالقرآن . وقد مر قريباً ؛ زيادات عد
الله بن عمر ، وعبد الله بن مسعود
التشديد ^(٢) .

(٢) ويقول الشيخ عطية ص

الأذان ، من السلام يد

والأمراء ، وعلى سيدنا رسول

علي خو العمل . قال :

بلا لا كن إذا فرغ من الأذان بقدر

رسول الله ﷺ فيقول . السلام علينا

و ربما قال : السلام علينا أي

رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الصلوة

السلام ، عليك يا رسول الله . فإنه لا بد

الكتاني في كتابه " التواييب الإدارية " ج ١

فلما ولي أبو بكر ﷺ كان المؤذن معه لقرطبي

يقف على يابه فيقول : السلام عليك يا خليفة

رسول الله ، ورحمة الله وبركاته ، حي غير

حي على الفلاح

ويقول الدكتور زين العابدين العبد محمد ، في كتابه : الإفادة في حكم السيادة : "الراجع في هذا : وبناء على ما سقناه من أدلة في المسألة يظهر لنا : أن السيادة جائزة للخالف جل نازله ، وتقدست أسماؤه .

وأما يجوز إطلاقها بالنسبة للمخلوق بجميع معانيها : لغوية ، أو عرفية ، أو شرعية ، سواء في جانب النبي ﷺ ، أو في غيره ، إلا أني أتوقف في جانب العبادة ، مثل الصلاة على النبي ﷺ ، عقب التشهد ، وفي الأذان ، والإقامة .

فإن بعض العلماء فضل ترك السيادة ، وبعضهم جوز إطلاقها ، بل فضله على الترك ، وكل منهما له دليله .

وجاء في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة أن بعض الخلف زادوا عقب الأذان وقيل أمراً ، منها : الصلاة على النبي ﷺ عقبه ، ومنها التسايح ، والاستغاثات قبله بالليل ونحو ذلك ، وهي بدع مستحسنة ، لأنه لم يرد ، في السنة ما يمنعها ، وعموم النصوص يقتضيها ، وقال الشافعية والخابلة : إن الصلاة على النبي ﷺ عقب الأذان سنة . وأكرر التنبيه على أنه لا تجوز المسارعة بالحكم بالبدعة على الشيء ، والواجب هو التريث والثبات والبحث والدرس ، حتى لا يطرئ المسلمون شعباً من أجل حكم شرعي فرعي في أمر اختلفت له آراء الفقهاء الأعلام منذ القرون الأولى . ينظر : فتاوى الأزهر ٩ / ١٣٦ .

وفي مصر : عندما ملك الفاطميون ، أمر جوهر الصقلي أن يكون الأذان على عمل آل البيت ، فريد فيه "حتى على غير العمل" وأصله في مسند ابن أبي شبة ، فكان المؤذن بعد الأذان يقف على باب القصر ويقول : السلام عليك يا أمير المؤمنين . وربما قال بعد ذلك : الصلاة والسلام عليك يا أمير المؤمنين ، وعلى آله الطاهرين . فلما زالت دولة الفاطميين ، وجاءت الدولة الأيوبية بد صلاح الدين ، كل ما كان لهم من شعار ، لبذل السلام على الخليفة بالسلام على رسول الله ، فكان المؤذن بعد الأذان يقول : السلام عليك يا رسول الله ، ورحمة الله وبركاته . وربما قال : الصلاة والسلام .

كان هذا العمل قاصراً على قصر الإمارة فقط ، يعني في المسجد السلطاني ونحوه ، فلما كان أيام الملك الصالح نجم الدين أيوب آخر ملوك الأيوبيين ، أمر جميع المؤذنين في مصر والقاهرة أن يقولوا على المنابر عقب الأذان : الصلاة والسلام عليك يا رسول الله ، ورحمة الله وبركاته ، وأن يقتصر في ذلك بعد أذان العشاء الأخيرة ، فظل العمل على هذا إلى زمن المنصور حاجي بن الأشرف شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن المنصور قلاوون ، فأمر أن يقال ذلك بعد أذان الفجر ، وبعد كل أذان ما عدا المغرب ، فما برح المؤذنون على ذلك إلى وقتنا هذا "مجلة الإسلام المجلد الثاني ، العدد الحادي والأربعون ، بقلم حسن محمد قاسم" .

يؤخذ من هذا أنه لا بأس من الصلاة والسلام على النبي ﷺ عقب الأذان ، ويكون من باب التوثيق الذي يستحسنه المتأخرون ، مبالغة في إعلام الناس بدخول الوقت ، وما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن .

فإن نظرنا إلى الاحياط في جانب العبادة ، نقول يجوز الترك ، وإن نظرنا إلى جانب الأدب وتوقيره نقول بالذكر . وكان يمكننا أن نقول يرجحان الترك لو كانت الصلوات الأذان ، والإقامة الخالية من السيادة ، مثل التي تذكر فيها : فنقول : التفتي عليه خير من المختلف فيه .

لكن من يرى السيادة في العبادة ، يرى أن التروك منها ذلك ، دون التي ذكر فيها السيادة ، لتعبيره بالأفضلية للسيادة في جانب المذكورة فيها السيادة . أما من منع السيادة بالنسبة للمخلوق ، وأطلق في ذلك ، فلا دليل له إلا قوله ﷺ : "إنما السيد الله" (١) ، وما روي من قوله ﷺ : "لا تسبوني" (٢) .

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الأدب ، باب في كراهية التصاح ٢٥٤/٤ رقم ٤٨٠٦ ، من حديث عبد الله بن الشخير .

(٢) قال العجلوني في كشف الخفاء ٣ / ٣٢٢ رقم ٣٠١٧ . قال في القاصد لا أصل له ، وقال الناجي في أوائل مولده السعي بذكر العفة . وأما النقل عن سيد الزوى : "لا تسودوني في الصلاة" فكلب تولد مقترى . والعمام مع إيرادهم له بلحون فيه أيضاً فيقولون : "لا تسبوني بالياء ، وإنما اللفظة بالواو .

أما الأول فلا يصح دليلاً في ١٠٥١ هذه المسألة ، وإن صح في نفسه ، وذلك لأنه يصح أن يكن النهي عنه بطريق القهوم في الحديث ، هو المعنى الذي يليق بجلال الله وعظمته ، جمعاً بينه ، وبين قوله ﷺ : "أنا سيد ولد آدم" (٣) . ومن المعلوم أن من أجاز إطلاقها على البشر ، لا يريد هذا المعنى ، وإنما يريد معنى يليق بالبشر .

وأما الحديث الثاني : فقد قال فيه الحفاظ أنه مكذوب ، لا أصل له . (٤) وبالجمل : فإني ﷺ ، سيد الرسلين ، وسيد ولد آدم ، وأعلام المتقين ، وقائد الغر المحجلين ، وقد خاطبه سهل بن حنيف ﷺ ، بقوله : "يا سيدي والرفي نافلة ؟ فأقره النبي ﷺ" (٥) .

٦- إنشاء سيدنا أنس بن مالك ﷺ ، الاجتماع عند ختم القرآن والدعاء : فَمَنْ قَابَتِ النَّبَاتِي قَالَ : "كَانَ

(٣) سبق تخريجه قريباً .

(٤) ينظر : الإفادة في حكم السيادة ص ١٤١-١١٦ .

(٥) الحديث : أخرجه أبو داود في سننه كتاب الطب ، باب ما جاء في الرفي ١١ / ٤ رقم ٣٨٨٨ . وأحمد في مسنده ٤٨٦/٣ ، والحاكم في المستدرک ٤٥٨/٤ رقم ٨٢٧٠ . وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجه . والله الداعي .

أَنَسَ ﷺ ، إِذَا خَتَمَ الْقُرْآنَ جَمَعَ وَلَذَّةً ، وَأَهْلَ بَيْتِهِ ، فَدَعَا لَهُمْ ^(١) .

والشاهد من الحديث ، أن فعل هذا الصحابي الجليل ، وقع منه ابتداءً ، دون سابق أمر أو فعل من النبي ﷺ .

ولكن يشهد لفعل سيدنا أنس ، ويدل على استحبابه عموم ما ورد في صحيح السنة المطهرة ، من شهود دعوة الخير ، ورؤية أهل الصلاح ، وعلي رأس هذا الخير ، القرآن الكريم ، وأهله .

ففي الصحيحين عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، أَنْ نُخْرِجَهُنَّ فِي الْفِطْرِ ، وَالْأَضْحَى الْفَوَاقِقَ ، وَنَحِيضَ ، وَذَوَاتِ الْخُدُورِ ، فَأَمَّا النَحِيضُ لَيَعْتَزِلْنَ الصَّلَاةَ ، وَيَشْهَدْنَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ ^(٢) .

(١) أخرجه الدارمي في سننه كتاب فضائل القرآن ، باب في عزم القرآن ٢ / ٥٦٠ رقم ٣٤٧٤ ، والطبراني في المعجم الكبير ١ / ٢٩١ رقم ٦٧٣ ، ورجاله ثقات كما قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٧٢/٧ ، والبيهقي في شعب الإيمان ٥ / ٨٢ وقال : " هذا هو الصحيح موثق ، وقد روي من وجه آخر عن قتادة ، عن أنس مرفوعاً وليس بشيء " .

قلت : لكن صححه موقوفاً النووي كما في الأصل .
(٢) أخرجه مسلم " بشرح النووي " كتاب صلاة العيدين . باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى وشهود الخطبة مفارقات للرجال

وهذا الحديث استدل الإمام النووي : وقال : " ويستحب حضور مجلس الختم لمن يقرأ ، ولمن لا يحسن القراءة ... وروى ابن أبي داود بإسنادين صحيحين عن قتادة التميمي الجليل الإمام صاحب أنس ﷺ قال : كان أنس بن مالك ﷺ إذا ختم القرآن جمع أهله ودعا .

وروى بإسناد صحيح ، عن الحكم بن عتيبة ، التميمي الجليل الإمام قال : أرسل إلي مجاهد وعبادة بن أبي لهبة فقالا : إنا أرسلنا إليك ، لآنا أردنا أن نختم القرآن ، والدعاء يستجاب عند ختم القرآن .

وفي بعض رواياته الصحيحة : وأنه كان يقال إن الرحمة ، تدل عند خاتمة القرآن .

وروى بإسناده الصحيح عن مجاهد قال : كانوا يجتمعون عند ختم القرآن ، يقولون : تدل الرحمة ^(٣) .

والاجتماع لكل هذا الخير : يشهد له أيضاً ما روي في صحيح مسلم ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ . قَالَ : خَرَجَ مُفَارِقاً

٤٤٦/٣ رقم ٨٩٠ ، والبخاري " بشرح فتح الباري " كتاب الحيض ، باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين ويعتزلن المصلى ١ / ٥٠٤ رقم ٣٢٤ .

(٣) الأذكار للنووي ، كتاب تلاوة القرآن ، فصل في آداب الختم ، وما يتعلق به . ص ٩٧ ، ٩٨ .

عَنْ حَلْفَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ : مَا أَجْلَسَكُمْ ؟ قَالُوا : جَلَسْنَا نَذْكُرُ اللَّهَ ! قَالَ : اللَّهُ مَا أَجْلَسَكُمْ إِلَّا ذَاكَ ! قَالُوا : وَاللَّهِ مَا أَجْلَسَنَا إِلَّا ذَاكَ . قَالَ : أَمَا إِلَيَّ لَمْ أَسْخَلِفْكُمْ تَهْمَةً لَكُمْ ، وَمَا كَانَ أَحَدٌ بِمَنْزِلَتِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَقَلَّ عَنْهُ حَدِيثًا مِنِّي . وَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، خَرَجَ عَلَى حَلْفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ : مَا أَجْلَسَكُمْ ؟ قَالُوا : جَلَسْنَا نَذْكُرُ اللَّهَ وَنُحَمِّدُهُ عَلَى مَا هَدَانَا لِلْإِسْلَامِ ، وَمَنْ بِهِ عَلَيْنَا ، قَالَ : اللَّهُ مَا أَجْلَسَكُمْ إِلَّا ذَاكَ ! قَالُوا : وَاللَّهِ مَا أَجْلَسَنَا إِلَّا ذَاكَ . قَالَ : أَمَا إِلَيَّ لَمْ أَسْخَلِفْكُمْ تَهْمَةً لَكُمْ ، وَلَكِنَّهُ أَتَانِي جِبْرِيلُ فَأَخْبَرَنِي ، أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُبَاهِي بِكُمْ الْمَلَائِكَةَ ^(١) .

والحديث دليل على جواز واستحباب ، الاجتماع على كل خير ، في بيوت الله ﷻ

أما ما روي عن ابن مسعود ﷺ ، لما يخالف ذلك من إنكاره ، خلق الذكر في المسجد .

لمحمول على ، الجهر المفرط في المسجد ، أو الإنكار لمذهب هؤلاء

(١) مسلم " بشرح النووي " كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر ٩ / ٢٧ رقم ٢٧٠١ .

المتدعة ، المغالين في بدعتهم ، ١٠٥٣ . وليس الإنكار لخلق الذكر .

فَعَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ ، قَالَ : كُنَّا نَجْلِسُ عَلَى بَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، قَبْلَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ ، فَإِذَا خَرَجَ حَسَنًا مَعَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَجَاءَنَا أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ ، فَقَالَ : أَخْرَجَ بِكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بَعْدَ ؟ قُلْنَا : لَا ، فَجَسَسَ مَعَنَا حَتَّى خَرَجَ ، فَلَمَّا خَرَجَ قُمْنَا إِلَيْهِ جَمِيعًا ، فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى : يَا أَبَا حَبِيبٍ الرَّحْمَانُ ، إِنِّي رَأَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ آتِئًا مِمَّا لَكَ كَرَاهَةٌ ، وَلَمْ أَرِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، إِلَّا خَيْرًا . قَالَ : فَمَا خَيْرٌ ؟ فَقَالَ : إِنَّ عَشْتِ فَسْتَرَاهُ ، قَالَ : رَأَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ قَوْمًا حُلَاةً جُلُوسًا ، يَنْتَظِرُونَ الصَّلَاةَ ، فِي كُلِّ حَلْفَةٍ رَجُلٌ ، وَفِي أَيْدِيهِمْ حَصَى ، فَيَقُولُ : سَبِّحُوا مِئَةً ، فَيُكَبِّرُونَ مِئَةً ، فَيَقُولُ : سَبِّحُوا مِئَةً ، فَيَهْلِلُونَ مِئَةً ، وَيَقُولُ : سَبِّحُوا مِئَةً ، فَيَسْبِّحُونَ مِئَةً ، قَالَ : فَمَاذَا قُلْتُمْ لَهُمْ ؟ قَالَ : مَا قُلْتُ لَهُمْ شَيْئًا ، انْتَظَرُوا رَأْيِي ، أَوْ انْتَظَرُوا أَمْرِي ، قَالَ : أَفَلَا أَمَرْتَهُمْ أَنْ يَعْدُوا سَيِّئَاتِهِمْ ، وَضَمَنْتَ لَهُمْ أَنْ لَا يَضِيعَ مِنْ حَسَنَاتِهِمْ ، ثُمَّ مَضَى وَمَضَيْنَا مَعَهُ ، حَتَّى أَتَى حَلْفَةً مِنْ تِلْكَ الْحَلَقِ ، فَوَقَّفَ عَلَيْهِمْ ، فَقَالَ : مَا هَذَا الَّذِي أَرَأَيْتُمْ تَصْنَعُونَ ؟ قَالُوا : يَا أَبَا عَبْدِ

الرَّحْمَانُ ، حَصَى تَعْدُ بِهِ التَّكْبِيرَ ،
وَالْتَهْلِيلَ ، وَالتَّسْبِيحَ ، قَالَ : فَعَدُّوا
مِائَاتِكُمْ ، فَأَنَا ضَامِنٌ أَنْ لَا يَضِيعَ مِنْ
حَسَنَاتِكُمْ شَيْءٌ ، وَيَحْكُمُ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ،
مَا أَسْرَعَ هَلَكَتِكُمْ ، هَؤُلَاءِ صَحَابَةُ نَبِيِّكُمْ
ﷺ مَتَوَفَّوْنَ ، وَهَذِهِ نِبَاةٌ لَمْ تَلِ ،
وَأَنِّي لَمْ تُكْسَرِ ، وَالَّذِي نَفْسِي فِي يَدِهِ ،
إِلَّكُمْ لَعَلَى مَلَّةٍ هِيَ أَهْدَى مِنْ مَلَّةِ
مُحَمَّدٍ ؟ أَوْ مُفْتَسِحُوا بَابَ ضَلَالَةٍ ؟ قَالُوا :
وَاللَّهِ ، يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَا أَرَدْنَا إِلَّا
الْخَيْرَ ، قَالَ : وَكَمْ مِنْ مُرِيدٍ لِلْخَيْرِ لَنْ
يُصِيبَهُ ، إِنْ رَسُولَ ﷺ حَدَّثَنَا ، أَنْ قَوْمًا
يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ ، لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ .
وَأَيُّمَ اللَّهِ ، مَا أَذْرَى لَعَلَّ أَكْثَرَهُمْ مِنْكُمْ ،
ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ . فَقَالَ عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ :
رَأَيْتَا عَامَّةَ أَوْلِيكَ الْحَلَقِ ، يُطَاعِعُونَا يَوْمَ
التَّهْرُوجِ ، مَعَ الْخَوَارِجِ ^(١) .

فهذا الأثر مع صحته ، لا يعارض ما
روى في الصحيح المرفوع ، مما سبق من
فضل ، حلق الذكر في المسجد ، وكذا ما
روى في الصحيح ، من رفع الصوت ،
بالذكر في المسجد ، بدون إفراط ! فعَنْ
عُقَيْبَةَ بْنِ غَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ
لِرَجُلٍ يُقَالُ لَهُ ، ذُو الْبِجَادَيْنِ ، إِنَّهُ أَوَّاهٌ ،

(١) أخرجه الدارمي في سننه ، المقدمة ، باب في
كراهية أخذ الرأي ٧٩/١ رقم ٢٠٤ ، وابن أبي
شيبه في مصنفه ٨/ ٧٣٠ رقم ١٠ مختصراً .

وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ كَثِيرَ الذِّكْرِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
فِي الْقُرْآنِ ، وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ فِي الدُّعَاءِ ^(٢) .
كيف والأثر ، فيه الحكم بن المبارك ،
قال فيه ابن حجر : صدوق ، ربما وهم ^(٣) .
٧- إنشاء ميدنا الإمام علي ، كرم
الله وجهه ، صلاة على النبي ﷺ ، كان
يعلمها الناس ، على الخير ، ولم يكف
بالصلاة الإبراهيمية ، لعلمه أن الأمر في
الأذكار والدعوات واسع ، لا يوقف فيه
عند الوارد .

روى ابن أبي شيبه ، والطبراني
وغیرهم عن سلامة الكندي قال : كان
علي ﷺ ، يعلم الناس الصلاة على نبي
الله ، يقول : " اللَّهُمَّ يَا ذَا حِجِّي
الْمَذْحُوتِ " ^(٤) ، وبأرض المسموكات ^(٥) .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ٢٨ / ٦٥٥ رقم
١٧٤٥٣ ، والطبراني في الكبير ١٢ / ٢٦٢ رقم
١٤٢٣٠ ، وسنده حسن كما قال المصنف في مجمع
الزوائد ٩ / ٣٦٩ ، وأخرجه البيهقي في شعب
الإيمان ٢ / ١٤٧ رقم ٦٠٥ .

(٣) تقريب التهذيب ١ / ٢٣٣ رقم ١٤٦٢ ،
وينظر : ميزان الاعتدال ١ / ٥٧٩ رقم ٢١٩٦ .
(٤) للدحو : التسط . وللمذحوت : الأرضون :
يُقَالُ ذَحَا يَذْحُو وَيَذْحِي : أَي يَسَطُ وَوَسَّعَ .
النهاية في غريب الحديث ٢ / ١٠٠ .

(٥) المسموكات : أي السموات السبع . والسمك
: العالي المرتفع . وسمك الشيء يسمكه إذا رفعه
المصدر السابق ٣ / ٣٦٢ .

وَجَارٍ ^(١) الْقُلُوبِ عَلَى فِطْرَتِهَا ، شَقِيحًا
وسعيدًا ، أجعل شرائف صلواتك ،
ونواحي بركاتك ، ورافع تحيتك على
محمد عبدك ورسولك ، الخاتم لما سبق ،
والفاتح لما أغلق ، والمعلوم الحق بالحق ،
ودافع جيئات ^(٢) الأباطيل ، كما كمل
فاضطلع بأمرك لطاعتك ، مُسْتَوَفِّرًا ^(٣) في
مرضاة غير ملك في قدم ، ولا وهن في
عزم ، داعيًا لوحيك ، حافظًا لعهدك ،
ماضيًا على نقاد أمرك حتى أوزي قيسًا
لقابس ^(٤) به هديت القلوب ، بعد
غمرات الفتن والإثم ، بموضحات
الأعلام ، ومسررات الإسلام ومآثرات
الأحكام ، فهو أمينك المأمون ، وخازن
علمك المخزون ، وشهيدك يوم الدين ،
ومبعوثك نعمة ، ورسولك بالحق ورحمة ،

(١) جمل : هو من جبر التظم للكبور . كله أقام
القلوب وأبناها على ما فطرها عليه من صرفه
والإقرار به ، شقيها وسعيدا . المصدر نفسه
٢٢٩/١ .

(٢) الجيئات : جمع جيئة : وهي المرة من جئ
إذا ارتفع . أي مُهْلِكُهَا يُقَالُ : فَعَفَا يَنْفَعُهُ دَفْعًا إِذَا
أَصَابَ دَفْعًا لَفَتْهُ . النهاية في غريب الحديث
١ / ٢١٣ ، ٢ / ١٢٤ .

(٣) المستوفر : الميسر . ينظر : النهاية في غريب
الحديث ١ / ١٨٩ .

(٤) أي : أظهر ثوراً من الحق لطالب الهدى ،
والقابس : طالب النار . والقيسي : الشعلة من النار .
المصدر السابق ٤ / ٤ ، ١٥٦/٥ .

اللهم افسح له متسعاً في عدلك ، ١٠٥٥
واجزه مضاعفات الخير من فضلك ،
له مهنيات غير مكدرات من فوز ثوابك
المعلوم ، ومن جزيل عطائك المقبول ^(١) ،
اللهم أعل على بناء الباقيين بناءه ، وأكرم
متواه لديك ونزله ، وأتم له نوره ،
وأجره من ابتعائك له ، مقبول الشهادة
مرضي المقالة ، ذا منطق عدل ، وكلام
فصل ، وحجة وبرهان عظيم : اللهم
اجعلنا سامعين مطيعين وأولياء مخلصين ،
ورفقاء مصاحبين ، اللهم بلغه منا السلام ،
واردد علينا منه السلام ^(٢) .

(١) يريد أن عطاء الله مضاعف ، يصل به عبادته
مرة بعد أخرى . ومنه العطل : الشرب بعد الشرب
. ينظر : نهاية في غريب الحديث ٣ / ٢٦٢ .

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط ٩ / ٤٣
رقم ٩٠٨٩ ، وقال المصنف في مجمع الزوائد /
سلامة الكندي رواه عن علي مرسلة ، وفيه
رجاله رجال الصحيح ، وابن أبي شيبه في مصنفه
٨٣/٧ رقم ٣ ، وابن بطة المعري في الإبانة
الكبرى ٤ / ١١١ رقم ١٥٦١ ، وقال الحافظ
ابن كثير هذا مشهور من كلام علي عليه السلام ، إلا أن
في إسناده نظراً . قال شيخنا الحافظ أبو الحجاج
الترقي : سلامة الكندي هذا ليس بمعروف ، ولم
يلزمه علياً . تفسير القرآن العظيم ٦ / ٤٥٣ . قلت
: سلامة الكندي ذكره ابن حبان في الثقات ٤ /
٣٤٣ ، وقال : شيخ يروى عن علي بن أبي طالب
، وذكره البخاري في التاريخ الكبير ٤ / ١٩٥ رقم
٢٤٦٨ وقال يروى عن علي وروى عنه نوح بن

والحسن ابن علي رضي الله عنه ، في الصحيحين ، عن عبد الله بن مسعود ، أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال : **لَيْتَكَ لَكَ شَرِيكَ لَكَ لَيْتَكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ لَيْتَكَ لَكَ شَرِيكَ لَكَ** . قال : **وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يَزِيدُ فِيهَا : لَيْتَكَ لَيْتَكَ ، وَالتَّخَيُّرُ بِيَدِكَ لَيْتَكَ ، وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ (١)** .

وفي صحيح مسلم عن ابن عمر . أن عمر كان يقول هذه الزيادة في تليته (٢) .

وَرَوَى البيهقي ، وابن أبي شيبة ، وإسحاق بن راهويه في " مُسْتَدَه " عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَ : حَجَجْنَا فِي إِمَارَةِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، فَرَأَى فِي تَلِيَّتِهِ ، فَقَالَ : **لَيْتَكَ**

فيس ، وزاد ابن أبي حاتم ، في الجرح والتعديل ٣٠٠/٤ ، رقم ١٣٠٨ ، مرسل حديث الصلاة على النبي ﷺ . والله أعلم .

(١) متفق عليه ، أخرجه مسلم " بشرح النووي " كتاب الحج ، باب التلية وصفتها ووقتها ٤/٤٤٤ رقم ١١٨٤ ، والبخاري " بشرح فتح الباري " كتاب الحج ، باب التلية ٣/٤٤٧ رقم ١٥٤٩ .
(٢) ينظر : صحيح مسلم في الأماكن السابقة .

عنه الثوري ، وما سمعته قبل ذلك .

وَرَوَى البيهقي ، وابن أبي شيبة عن المسور بن مخرمة ، أن عمر ابن الخطاب كان يزيد في تليته " لَيْتَكَ ذَا النِّعَمَاءِ ، وَالْفَضْلَ الْحَسَنَ (١) " . وروى البيهقي عن جابر بن عبد الله بن عمر ، في صحيح رسول الله ﷺ . قال : **رَأَى النَّاسَ لَيْتَكَ ذَا الْمَعَارِجِ ، وَلَيْتَكَ ذَا الْفَوَاضِلِ ، فَلَمْ يَبْعَثْ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ شَيْئاً (٢)** .

قال الحافظ في فتح الباري : بعد أن ذكر زيادة عمر ، وابنه في التلية كما هنا ، قال : " واستدل به على استحباب الزيادة ، على ما ورد في صحيح البخاري في ذلك . قال الطحاوي بعد أن أخرجه من حديث ابن عمر ، وابن مسعود ، وعائشة ، وجابر ، وعمر بن عبد العزيز : أجمع المسلمون جميعاً على هذه التلية ، غير أن قوماً قالوا : لا بأس أن يزيد لها من الذكر لله ما أحب ، وهو قول محمد ، والثوري ، والأوزاعي ...

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ٥ / ١٢١ ، ومصحف ابن أبي شيبة ٤ / ٤٦٦ رقم ٣ ، وينظر : نقيب الراية في تخريج أحاديث الهداية ٨٣/٥ .
(٤) مصنف ابن أبي شيبة ٤ / ٢٨٣ رقم ١١ .
(٥) السنن الكبرى للبيهقي ٥ / ٤٥ .

وبعد أن استعرض خلاف الفقهاء في ذلك ، وأدلتهم قال : " وحكى في " المعرفة " عن الشافعي قال : " ولا ضيق على أحد في قول ، ما جاء عن ابن عمر ، وغيره . من تعظيم الله ودعائه ، غير أن الاختيار عندي أن يفرد ما روي عن النبي ﷺ ، في ذلك انتهى " كلام الشافعي .

قال الحافظ ابن حجر : وهذا أعدل الوجه . فيفرد ما جاء مرفوعاً ، وإذا اختار قول ما جاء موقوفاً ، أو أنشأه هو من قبل نفسه مما يليق ؛ قاله على انفراده حتى لا يختلط بالمرفوع . وهو شيء محال الدعاء في التشهد ، فإنه قال فيه ﷺ " ثُمَّ لَتُخَيَّرَ بَعْدُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ ، أَوْ مَا أَحَبَّ " (١) أي بعد أن يفرغ من المرفوع أم المراد نقله (٢) .

قلت : يفهم من اختيار الحافظ ابن حجر : أنه لا خلاف ، أن الوقوف عند الوارد أفضل ، وأولى ، لكن لا ضيق ، ولا حرج ؛ على من أنشأ ذكراً ، أو صلاة على النبي ﷺ ، بما يليق ؛ ويقول به على انفراده حتى لا يختلط بالمرفوع .

(١) الحديث في صحيح مسلم " بشرح النووي " كتاب الصلاة ، باب التشهد في الصلاة ٢/٣٥١ رقم ٤٠١ .
(٢) فتح الباري ٣/٤٨٠ رقم ١٥٤٩ .

ولا يعترض على هذا الكلام ١٠٥٧ ، بما رواه الشيخان عن البراء بن عازب رضي الله عنه ، قال : **قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ قَرُوحًا وَضُوءًا لِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ اضْطَجَعْتَ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ قُلْ : اللَّهُمَّ أَسَلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ ، وَقَرُوحْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ ، وَأَلْبَسْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ . اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ ، وَبَنِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ . فَإِنْ مِتُّ مِنْ لَيْلَتِكَ ، فَأَلِّتْ عَلَيَّ الْفُطْرَةَ ، وَاجْعَلْنِي آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ . قَالَ فَرَدَّدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَمَّا بَلَغْتُ اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ . قُلْتُ : وَرَسُولُكَ . قَالَ : لَا . وَبَنِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ " (٣) .**

لأن الحديث يتعلق بتغيير لفظ الوارد ، بما ليس بوارد ، كتغيير نيك ، برسولك ، ولا علاقة لهذا بإنشاء لفظ ، أو ذكر زيادة على الوارد ، مما أقره النبي ﷺ ، واستحسنه الفقهاء ، بناء على عموم نصوص الشرع على نحو ما سبق ، والله أعلم .

(٣) أخرجه البخاري " بشرح فتح الباري " كتاب الوضوء ، باب فضل من بات على الوضوء ١/٤٢٦ رقم ٢٤٧ ، ومسلم " بشرح النووي " كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع ٩/٣٨ رقم ٢٧١٠ .

١- قول غُضَيْفِ بْنِ الْحَارِثِ التَّمَالِيِّ رضي الله عنه أَتَمَّلْتُ بِذَنبِكُمْ عِنْدِي " فِي رَفْعِ الْأَيْدِي ، عَلَى الْمَتَابِرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَالْقَصَصِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ .

ففي المسند : عَنْ غُضَيْفِ بْنِ الْحَارِثِ التَّمَالِيِّ رضي الله عنه ، قَالَ يَبْتَغِي إِلَيَّ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ ، فَقَالَ : يَا أَبَا أَسْمَاءَ ، إِنَّ قَدْ أَجَمَعَا النَّاسَ عَلَى أَمْرَيْنِ قَالَ : وَمَا هُمَا ؟ قَالَ : رَفْعُ الْأَيْدِي ، عَلَى الْمَتَابِرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَالْقَصَصِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ ، فَقَالَ : أَمَا إِنَّهُمَا أَتَمَّلْتُ بِذَنبِكُمْ عِنْدِي ، وَلَسْتُ مُجِيبَكَ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُمَا ، قَالَ : لِمَ ؟ قَالَ : لِأَنَّ الشَّيْءَ رضي الله عنه ، قَالَ : " مَا أَخَذْتُ قَوْمَ بَدْعَةٍ ، إِلَّا رَفَعْتُ مِثْلَهَا مِنَ السَّنَةِ ، فَتَمَسَّكَ بِسَنَةِ ، خَيْرٌ مِنْ إِحْدَاثِ بَدْعَةٍ " . فليس فيما استدلل به حجة ، إِلَّا عَلَى عُمُومِهِ ، وَإِلَّا فَالْخَلِيفَةُ مَحْصِي : بِالْبَدْعَةِ الضَّلَالَةِ ، فِيهِمَا مَا أَحَدَتْهُمَا قَوْمٌ ، إِلَّا رَفَعْتُ مِثْلَهَا مِنَ السَّنَةِ ، لِأَنَّ حَالَهُ هَذِهِ الْبَدْعَةُ : أَمَّا تَخَالُفُ السَّنَةِ ، وَبِالنَّهْيِ التَّصَلُّكِ بِالسَّنَةِ ، فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ، خَيْرٌ مِنْ إِحْدَاثِ تِلْكَ الْبَدْعَةِ ، النَّاسِ لَلْسُنَةِ التَّوْبَةِ ، وَإِلَّا فَرَفَعَ الْأَيْدِي عَلَى الْمَتَابِرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، لَهُ أَصْلٌ مِنَ السَّنَةِ الْمَطْهُورَةِ ^(١) ، وَكَذَلِكَ الْقَصَصُ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ ^(٢) .

(١) مسند أحمد ١٨ / ١٧٢ رقم ١٦٩٧٠ ، ورواه الطبراني في الكبير ١٢ / ٤٧٨ رقم ١٤٦٠٠ ، والبزار ، وفيه أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم ، وهو متكرر الحديث ، كما قال الشيخ في مجمع الزوائد ١ / ١٨١ ، وقال شيخ الأرنؤوط ، في تحقيقه للمسند ٤ / ١٠٥ رقم ١٧٠٩١ ، إسناده ضعيف ، لضعف أبي بكر بن عبد الله ، وهو ابن أبي مريم القساري الشامي ، بقية بن الوليد - وإن كان مثله - وقد عصى - مجمع ، وبإني رجاله ثقات ، رجال الصحيح ، غير غُضَيْفِ بْنِ الْحَارِثِ رضي الله عنه . قلت : الحديث مسنده جيد ، كما قال الحافظ في الفتح ١٣ / ٢٦٧ رقم

قلت : الشاهد هنا في الحديث قوله : " أَمَا إِنَّهُمَا أَتَمَّلْتُ بِذَنبِكُمْ عِنْدِي " . فهذا دليل على تخصيص عموم أحاديث البدعة ، وإن منها ما هو حسن ، أما أن غُضَيْفَ رضي الله عنه لم يفعلهما ، مستدلاً على ذلك بقوله رضي الله عنه : " مَا أَخَذْتُ قَوْمَ بَدْعَةٍ ، إِلَّا رَفَعْتُ مِثْلَهَا مِنَ السَّنَةِ ، فَتَمَسَّكَ بِسَنَةِ ، خَيْرٌ مِنْ إِحْدَاثِ بَدْعَةٍ " . فليس فيما استدلل به حجة ، إِلَّا عَلَى عُمُومِهِ ، وَإِلَّا فَالْخَلِيفَةُ مَحْصِي : بِالْبَدْعَةِ الضَّلَالَةِ ، فِيهِمَا مَا أَحَدَتْهُمَا قَوْمٌ ، إِلَّا رَفَعْتُ مِثْلَهَا مِنَ السَّنَةِ ، لِأَنَّ حَالَهُ هَذِهِ الْبَدْعَةُ : أَمَّا تَخَالُفُ السَّنَةِ ، وَبِالنَّهْيِ التَّصَلُّكِ بِالسَّنَةِ ، فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ، خَيْرٌ مِنْ إِحْدَاثِ تِلْكَ الْبَدْعَةِ ، النَّاسِ لَلْسُنَةِ التَّوْبَةِ ، وَإِلَّا فَرَفَعَ الْأَيْدِي عَلَى الْمَتَابِرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، لَهُ أَصْلٌ مِنَ السَّنَةِ الْمَطْهُورَةِ ^(١) ، وَكَذَلِكَ الْقَصَصُ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ ^(٢) .

٧٢٧٧ ، وحسن السوطي ينظر : فيمن القدير شرح الجامع الصغير ٥ / ٤١٢ ، ٤١٣ . (٢) قال النووي : قد ثبت رفع يديه رضي الله عنه في الدعاء في مواطن ، وهي أكثر من أنه محصى . قال : وفي جمعت منها نحواً من ثلاثين حديثاً من الصحيحين انتهى . نيل الأوطار ٣ / ٢٧١ .

(٣) قال الحافظ في فتح الباري : " وقد مضى في كتاب الطم ١ / ٩٩٥ رقم ٢٨ أن من موقوف كان يذكر الصحابة كل خمس لئلا يغفلوا ، ومضى في

١- حديث قتل خبيب ، في بحث الرجوع ، وسنه ركعتين عند القتل ، ففي الحديث : " ... فَلَمَّا خَرَجُوا بِهِ مِنَ الْحَرَمِ ، يَقُولُ فِي الْحِلِّ ، قَالَ لَهُمْ خَبِيبٌ : ذَعُونِي أَصْلِي رَكْعَتَيْنِ . فَرَكَّوهُ فَرَكَّعَ رَكْعَتَيْنِ . فَقَالَ : وَاللَّهِ لَوْ أَنَّ تَحْسِبُوا أَنَّ مَا بِي جَزَعٌ ، لَرَدْتُ . ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ اخْصِبْهُمْ عَذَابًا ، وَأَقْلَهُمْ بَدَدًا ، وَلَا تُبْقِ مِنْهُمْ أَحَدًا ، ثُمَّ أَتَمَّ يَقُولُ :

لَسْتُ أَبَالِي حِينَ أَقْتُلُ مُسْلِمًا *** عَلَى أَيِّ جَنْبٍ كَانَ لِلَّهِ مُضَرَعِي وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ وَإِنْ يَشَأْ *** يَبَارِكْ عَلَى أَوْصَالِ شَلُوبِ مُمَزَّعٍ وَكَانَ خَبِيبٌ ، هُوَ أَوَّلُ مَنْ مَنَ ، لِكُلِّ مُسْلِمٍ قُلٌّ صَبْرًا ، الصَّلَاةُ " ^(١) .

كتاب الدعوات ١١ / ١٤٢ رقم ٦٣٣٧ . أن ابن عباس قال : حدث الناس كل جمعة فإن آيت لعزين ، ونحوه وصية عائشة لعبد بن عمر . والمراد بالقصص : التذكير والموعظة ، وقد كان ذلك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن لم يكن يجعله راتباً كخطبة الجمعة ، بل بحسب الحاجة . فتح الباري ١٣ / ٢٦٧ رقم ٧٢٧٧ .

(١) أخرجه البخاري " بشرح فتح الباري كتاب المغازي ، باب فضل من شهد بدرًا ٧ / ٣٥٩ رقم ٣٩٨٩ ، وباب غزوة الرجيع ، ورغل وذكوان ٧ / ٤٣٧ رقم ٤٠٨٦ .

وإبعاء : إجماع سلف الأمة ١٠٥٩ فمن بعدهم .

١ - جمع القرآن في عهد الصديق رضي الله عنه : ففي صحيح البخاري ، عن زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه ، وَكَانَ مِمَّنْ يَكْتُبُ الْوَحْيَ . قَالَ : أُرْسِلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ ، مَقْتُلُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ وَعِنْدَهُ عُمَرُ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : إِنَّ عُمَرَ أَتَانِي فَقَالَ : إِنَّ الْقَتْلَ قَدْ اسْتَحَرَّ يَوْمَ الْيَمَامَةِ بِالثَّانِي ، وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَسْتَحَرَّ الْقَتْلُ بِالْقُرْآنِ فِي الْمَوَاطِنِ ، فَيَذْهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا أَنْ تَجْمَعُوهُ ، وَإِنِّي يَأْرَى أَنْ تَجْمَعَ الْقُرْآنَ ! قَالَ : أَبُو بَكْرٍ قُلْتُ لِعُمَرَ : كَيْفَ أَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ؟ فَقَالَ عُمَرُ : هُوَ وَاللَّهِ خَيْرٌ . فَلَمْ يَزَلْ عُمَرُ يُرَاجِعُنِي فِيهِ . حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ لِلَّذِي صَدَرِي ، وَرَأَيْتُ الَّذِي رَأَى عُمَرُ . قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَعُمَرُ عِنْدَهُ جَالِسٌ لَا يَتَكَلَّمُ . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : إِنَّكَ رَجُلٌ خَافُ عَاقِلٌ ، وَلَا تُثْهِمَكَ ! كُنْتُ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، فَتَبِعَ الْقُرْآنَ فَاجْمَعُهُ . فَوَاللَّهِ لَوْ كَلَّفَنِي نَقْلَ جَبَلٍ مِنَ الْجِبَالِ مَا كَانَ أَثْقَلَ عَلَيَّ مِمَّا أُمِرْتُ بِهِ مِنْ جَمْعِ الْقُرْآنِ . قُلْتُ : كَيْفَ تَفْعَلَانِ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : هُوَ وَاللَّهِ خَيْرٌ . فَلَمْ أَزَلْ أُرَاجِعُهُ ، حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِلَّذِي

شَرَحَ اللَّهُ لَهُ صَدْرُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ .
فَقُمْتُ فَتَبَعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعَهُ ، مِنَ الرَّقَاعِ
، وَالْأَكْتافِ ، وَالْعُسْبِ وَصُدُورِ الرِّجَالِ .
حَتَّى وَجَدْتُ مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ آيَتَيْنِ ، مَعَ
خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ لَمْ أَجِدْهُمَا مَعَ أَحَدٍ
غَيْرِهِ ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ
عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾
إِلَى آخِرِهِمَا . وَكَانَتْ الصُّحُفُ الَّتِي
جُمِعَ فِيهَا الْقُرْآنُ ، عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ حَتَّى
تَوَفَّاهُ اللَّهُ ، ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ ،
ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (١) .
قال الحافظ ابن حجر : " قال ابن
بطلال : إنما نقر أبو بكر أولاً ، ثم زيد بن
ثابت ثانياً ، لأنهما لم يجدا رسول الله ﷺ
فعله ، فكرها أن يحلا أنفسهما محل من
يزيد ! احتياطه للدين على احتياط
الرسول ، فلما نبههما عمر على فائدة
ذلك ، وأنه خشية أن يتغير الحال في
المستقبل إذا لم يجمع القرآن ، فبصر إلى
حالة الحفاء بعد الشهرة ، رجعا إليه . قال
: ودل ذلك على أن فعل الرسول ﷺ ،
إذا تجرد عن القرائن - وكذا تركه - لا
يدل على وجوب ، ولا تحريم انتهى .

(١) أخرجه البخاري " بشرح فتح الباري كتاب
فضائل القرآن ، باب جمع القرآن ٦٢٧/٨ رقم
٤٩٨٦ .

وليس ذلك من الزيادة على احتياط
الرسول ، بل هو مستمد من القواعد التي
مهدها الرسول ﷺ ، قال ابن الباقلائي :
كل أمر يرجع لإحصائه ، وحفظه ؛ فهو
واجب على الكفاية ، وكان ذلك من
النصيحة لله ، ورسوله ، وكتابه ، وأئمة
المسلمين ، وعامتهم . قال : وقد لهم
عمر أن ترك النبي ﷺ ، جمعه لا دلالة له
على المنع ، ورجع إليه أبو بكر لما رأى
وجه الإصابة في ذلك ، وأنه ليس في
المنقول ، ولا في المعقول ما يتأله ، وما
يترتب على ترك جمعه من ضياع بعضه ،
ثم تابعهما زيد بن ثابت ، وسائر الصحابة
على تصويب ذلك " (٢) .

وقال المحدث الفقيه عبد الله الغماري
: " وقول أبي بكر وعمر : هو والله خير ،
يؤيد أن النبي ﷺ ، لم يفعل جميع
المندوبات ، أو جميع ما هو خير ، وجمع
القرآن كان واجباً على المسلمين ، مع أنه
بدعة ، ليحفظ من الضياع ، فأنهم الله
عمر التفكير ، في عمل هذه البدعة
الواجبة ، لما فيها من خير كبير للإسلام
والمسلمين . وقد اعترف الشاطبي بهذا
العمل ، وأنه واجب ، وسماه مصلحة ،
وأبى أن يسميه بدعة ، لأن البدعة عنده :

(٢) ينظر : فتح الباري ٦٣٠/٨ رقم ٤٩٨٦ .

ما قصد بها الزيادة على الشارع ، وهذا
خطأ كبير ! لأن من أجاز الزيادة في

(١) وعلى هذا الخطأ الكبير في الفهم ، البعض !
حيث يظن أن من يقول ، من علماء المسلمين ،
بتقسيم البدعة إلى حسنة وقيحة ، يزيد في دين
الله ﷻ ، وأن ما كان في زمانه ﷺ ، ناقصاً ! .
يقول صالح بن عقبل العصيمي الحميري : في رسالته
للماجستير ، والتي بعنوان : بدع القبور أنواعها
واحكامها ص ٢٢ : " تقسيم البدعة إلى حسنة
وقيحة ، وعمودة ومذمومة ، ليس له في الشرع
مستند ! لأنه يعارض كمال الدين . قال تعالى :
(الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَاتَّمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي
رَزَوْتُمْ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا) جزء من الآية ٣ المائدة
. لاستحسان عمل من أعمال البشر ، يقتضي
الزيادة على هذا الكمال ، وعلى أنه كان في زمانه
ﷺ ، ناقصاً ، ولا يقول هذا أحد أحد . وما نحن
بقول ونقرر أيضاً : أن من أجاز الزيادة في الشريعة
، ليس بمسلم ، ولأن الذين عرفوا البدعة ،
ولسموها إلى الأحكام التكليفية الخمسة ، لم
يذكروا قصد الزيادة ، ولا كلامهم بفهم منه هذا ،
وإنما هذا القصد ، من سوء الفهم والظن ، من
الفرق القابل ، ولتتهم بتفكرون ! .

وتأكيداً لسوء الفهم - نجده يقول في ص ٢٣ :
" فالقول بالبدعة الحسنة ، قول علي الله بغير برهان ،
ويفسد الدين ؛ لأن كل من دعا إلى أمر لم يرد عن
الشارع الحكيم ، فسوف يستمر يستمر البدعة
الحسنة " . قلت : من قال من علماء المسلمين قديماً
وحديثاً ، بتقسيم البدعة إلى حسنة وقيحة ، دليلهم
الشارع الحكيم من القرآن والسنة ، وما لم يرد عن
الشارع الحكيم ، أو يعارضه ، يحكمون عليه بما
يليق من الأحكام التكليفية الخمسة . والقول على

الشريعة ، فليس بمسلم ، ولأن ١٠٦١
الذين عرفوا البدعة ، لم يذكروا قصد
الزيادة ، وقسموها إلى حسنة ، وسنة ،
وقسموها باعتبار المصلحة ، والمفسدة إلى
الأحكام الخمسة : الوجوب ، والحرم ،
والكراهة ، والنadb ، والإباحة . ومر
كلامهم في تعريفهم للبدعة ، فلا داعي
لأعادته .

ثم المصلحة هي الباعثة ، على
إحداث أمر ، وهي غير الأمر المحدث ،
فحفظ القرآن من الضياع مصلحة ،
أوجبت جمعه في مصحف . وهكذا الشأن
في كل بدعة حسنة .

فالشاطبي شد عن العلماء بما ابتدعه ،
ولم يأت فيما شد به بشيء معقول ،

العموم : بأن كل ما لم يرد عن الشارع الحكيم
حلال ، قولاً واحداً ! هو عين الجهل والضلال .
ونأمل قوله في نفس المصدر ص ٢٥ في تعريف
البدعة قال : " هي كل جديد عاقل الشرع ، لا
مستند شرعياً له " هو بذلك يتفق مع من يقسم
البدعة ، في تعريفهم لها . فالجديد المخالف للشرع
بلا دليل ، هو البدعة الضلالة ، والجديد غير
المخلف للشرع ، وله دليله من عموم الشرع قرآنًا
وسنة ، هو البدعة الحسنة . وهذا تأكيد لم سبق
تقريره من اتفاق الجميع ، على تعريف البدعة ،
مهما اختلفت الصيغ في التعبير ، ولكن الاختلاف
في تطبيقه على الأمثلة ، بسبب عدم استيعاب ،
عموم أدلة الشرع ، على الشيء الجديد الحسن ! .

واضطر آخر الأمر أن يعترف : بأن الأمر المحدث : ينقسم إلى الأحكام الخمسة ، كما قال سلطان العلماء وغيره ، ومما مصلحة لا بدعة ، فما صنع شيئاً^(١) .

٢- صلاة التراويح : جماعة في المسجد ، في رمضان ، وقول سيدنا عمر رضي الله عنه فيها " نعم البدعة هذه " . ففي البخاري ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِي ، أَنَّهُ قَالَ : خَرَجْتُ ، مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه ، لَيْلَةً فِي رَمَضَانَ ، إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَإِذَا النَّاسُ أَوْزَاعٌ ، مُتَفَرِّقُونَ يُصَلِّي الرَّجُلُ لِنَفْسِهِ ، وَيُصَلِّي الرَّجُلُ فَيُصَلِّي بِصَلَاتِهِ ، الرَّفِطُ فَقَالَ عُمَرُ ، إِنِّي أَرَى لَوْ جُمِعَتْ هَؤُلَاءِ ، عَلَى قَارِيٍّ وَاحِدٍ ، لَكَانَ أَثْمَلًا ، ثُمَّ عَزَمَ فَجَمَعَهُمْ ، عَلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه ، ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ ، لَيْلَةً أُخْرَى ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ ، بِصَلَاةِ قَارِيَتِهِمْ ، قَالَ عُمَرُ : " نِعَمَ الْبِدْعَةُ هَذِهِ " ، وَالَّتِي يَتَأَمُّونَ عَنْهَا ، أَفْضَلُ مِنَ الَّتِي يَقُومُونَ - يُرِيدُ آخِرَ اللَّيْلِ - وَكَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ أَوَّلَهُ^(٢) .

وروجه الاستشهاد بقول عمر رضي الله عنه ، سبق من قول كثير ، من أئمة المسلمين ،

أَكْفَى هَذَا يَقُولُ إِمَامُ الْمُتَحَقِّقِينَ ابْنُ حَبَرٍ الْعَقْلَانِي : قَالَ فِي قَوْلِ عُمَرَ رضي الله عنه : " نِعَمَ الْبِدْعَةُ هَذِهِ " أَمَلَهَا مَا أَحْدَثَ : عَلِيٌّ غَيْرَ مِثَالِ سَلَمَةَ ، وَطَلَّقَ فِي الشَّرْعِ ، فِي مِقَابِلِ السَّنَةِ ، فَكُنْ مَذْمُومَةً .

والتحقيق : أمّا إن كانت مما تدرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة ، وإن كانت مما تدرج تحت مستحب في الشرع : فهي مستحبة ، وإلا فهي من قسم المباح ، وقد تنقسم إلى الأحكام الخمسة^(٣) .

وقال في شرح حديث : " إِنَّمَا كُنْ وَمُخْتَلَاتِ الْأُمُورِ " وَ الْمَحْدَثَاتِ : بفتح الدال ، جمع محدثة والمراد بها : ما أحدث ، وليس له أصل في الشرع ، ويسمى في عرف الشرع بدعة ، وما كان له أصل يدل عليه الشرع ، فليس بدعة ، فالبدعة في عرف الشرع مذبذبة ، بخلاف اللغة . فإن كل شيء ، أحدث علي غير مثال ، يسمى بدعة ، سواء كان محموداً ، أو مذموماً .

وقال أيضاً : والمراد بقوله : " كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ " ما أحدث ، ولا دليل له : من الشرع ، بطريق خاص ولا عام .

(٣) فتح الباري ٤ / ٢٩٨ رقم ٢٠١٠ .

رسم بعض العلماء البدعة إلى الأحكام الخمسة ، وهو واضح^(١) . وقال في شرح حديث " مَنْ عَمِلَ غَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ " ^(٢) . هذا الحديث معدود من أصول الإسلام ، وقاعدة من قواعده . فإن معناه من اخترع من الدين ، ما لا يشهد له : أصل من أصوله ، فلا يلتصق إليه^(٣) .

قلت : إذا كان هذا تسليم من الإمام ، بأن أحاديث البدعة ، مخصصة ؛ فهو لا يتناقض مع قوله : " البدعة في عرف الشرع مذمومة " ^(٤) إذ المراد ذمها ؛ إذا أطلقت في لسان الشرع ، بدون تقييد^(٥) .

(١) فتح الباري ١٣ / ٢٦٧ ، ٢٦٦ رقم ٧٢٧٧ .

(٢) متفق عليه ، من حديث عائشة ، رضي الله عنها ، أخرجه مسلم " بشرح النووي " كتاب الأضحية ، باب نقض الأحكام الباطلة ، ورد محدثات الأمور ٦ / ٢٥٦ رقم ١٧١٨ ، والبخاري " بشرح فتح الباري " كتاب الصلح ، باب إذا اضطلحوا علي جدر ٥ / ٣٥٥ رقم ٢٦٩٧ .

(٣) فتح الباري ٥ / ٣٥٧ رقم ٢٦٩٧ .

(٤) يراجع ص ٨ ، ١٩ .

(٥) وفي ذلك رد علي الدكتور عيسى بن عبد الله بن مانع الحميري ، في زعمه تناقض ابن حنبل في تعريف البدعة شرعاً . ينظر : البدعة الحسنة أصل من التشريع ص ١٥٧ - ١٥٩ .

وأزيد : أن ما صنع عمر رضي الله عنه ، لم يبدع بدعة ضلالة ؛ بل كان إحداث خير ، له أصل في السنة النبوية ، وهو ما روي عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، خَرَجَ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ ، فَصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ ، فَصَلَّى رَجُلًا بِصَلَاتِهِ ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ يَتَحَدَّثُونَ بِذَلِكَ ، فَاجْتَمَعَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، فِي اللَّيْلَةِ الثَّانِيَةِ ، فَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ يَذْكُرُونَ ذَلِكَ ، فَكَثُرَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالثَةِ ، فَخَرَجَ فَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ ، فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الرَّابِعَةَ ، عَجَزَ الْمَسْجِدُ عَنْ أَهْلِهِ ، فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، فَطَفِقَ رَجُلًا مِنْهُمْ يَقُولُونَ : الصَّلَاةُ فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، حَتَّى خَرَجَ لَصَلَاةِ الْفَجْرِ ، فَلَمَّا قَضَى الْفَجْرَ ، أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ ثُمَّ تَشَهَّدَ ، فَقَالَ : أَمَّا بَعْدُ . فَإِنَّهُ لَمْ يَخَفْ عَلَيَّ ؛ شَأْنَكُمْ اللَّيْلَةَ ، وَلَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ ؛ صَلَاةُ اللَّيْلِ فَتَعَجَزُوا عَنْهَا ، وَذَلِكَ لِي رَمَضَانَ^(٦) .

لقد بين النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه إنما منع أن يصلي بهم ، في الليلة الرابعة ، خشية أن

(٦) أخرجه مسلم " بشرح النووي " كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الترغيب في قيام الليل ٣ / ٢٩٦ رقم ٧٦١ ، و البخاري " بشرح فتح الباري " كتاب صلاة التراويح ، باب فضل من قام رمضان ٤ / ٢٩٥ رقم ٢٠١٣ .

(١) إتيان الصنعة في تحقيق معنى البدعة ص ٣٩ .

(٢) أخرجه البخاري " بشرح فتح الباري " كتاب صلاة التراويح ، باب فضل من قام رمضان ٤ / ٢٩٤ رقم ٢٠١٠ .

تفرض عليهم ، فلما قبضه الله عز وجل إلى رحته ، لم يخف عمر رضي الله عنه ، مما كان النبي ﷺ ، يخافه ! . ورأى إن جمعهم ؛ على قارئ واحد أمثل ؛ فجمعهم . ولم يكن فيما صنع خلاف ، ما مضى من كتاب ، أو سنة ، أو إجماع . بل أصله في القرآن ، قوله تعالى : ﴿ كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾ ^(١) . وفي السنة المطهرة ، صلاة النبي ﷺ ، التراويح ثلاث ليل ، كما في خبر عائشة رضي الله عنها .

وبالجملة : فوصفها بالحسن ؛ لأن أصلها في الدين قرآنًا وسنة ، ووصفها بالبدعة لغة ؛ وهو الشيء الجديد ، والشيء الجديد هنا إلزام الناس ، ومواظبتهم على القيام جماعة . فهذا الإلزام المستحب ؛ ومواظبة الناس عليه ، لم يكن في عهد النبوة . وهو بهذا المعنى بدعة لغة ؛ لا شرعاً ، ومن هنا وصفه سيدنا عمر رضي الله عنه ، بالبدعة ! ووصفه بالحسن " نعمت " لأن أصله في الدين قرآنًا وسنة . سواء جواز صلاة السنن عموماً جماعة ، أو جواز صلاة التراويح جماعة خصوصاً .

(١) الآية ١٧ الذريات .

قال الدكتور تقي الدين الندوي : " قوله : " البدعة " فيه إشارة إلى ، أنها ليست ببدعة شرعية ، حتى تكون ضلالة ، بل بدعة لغوية ، وهي حسنة " ^(٢) .

وفي هذا رد علي الدكتور عيسى بن عبد الله بن مانع الحميري في قوله : " وبناء علي ما تقرّر تبين فحش وغلط ؛ من فسر قول عمر بالبدعة ، بالمعنى اللغوي ، حيث إنه أقم الفاروق والصحابه أجمعين ، بأنهم يحدّثون ما ليس علي مثال سبق الخ

وبلغت المبالغة مداها بزعمه ؛ أن هذا الفهم بلاء ! يشبه بلاء الخوارج ، وربط هذا البلاء بلذي الخويصرة ، ثم زعم أن أول من تبع ذي الخويصرة ، في هذا الوتر ، ابن تيمية الحراني ^(٣) ، ثم تأسف علي من تبعه في ذلك ، من فضلاء العلماء ، كالمختار الشنقيطي ، ونجيب المطيعي .

(٢) الموطأ رواية محمد ابن الحسن ١ / ٢٥٥ / ٢٤١ . وينظر : شرح الزرقاني علي الموطأ / ٢٩٠ رقم ٢٤٨ .

(٣) قلت : لا أدري سر تحامله علي الإمام ابن تيمية ، مع أنه سبقه غيره من الأئمة ، في وصف قول سيدنا عمر : " نعمت البدعة هذه " بأنها بدعة لغوية . راجع كلام الإمام الزركشي خاصة لهو هام جداً ، وكلام الأئمة عامة : الشافعي ، وابن حزم ، وابن رجب ، والقرطبي وغيرهم .

وزعم أن هذا الإلتباس منهم لابن تيمية زلة عظيمة ! ومن التناقض الغريب ، أنه يعتبر موقف سيدنا عمر رضي الله عنه السابق " سنة حسنة " تاصيلاً لقاعدة القياس التي أصلها النبي ﷺ ! ^(١) .

دون أن يبين لنا سر وصف سيدنا عمر رضي الله عنه ، قيام الليل في شهر رمضان ، بـ " البدعة " وما مراده بها ؛ هل هي البدعة الشرعية أم ماذا !؟ .

وكذلك لم يبين لنا : صالح بن مقبل العصيمي ، في كتابه بدع القبور أنواعها وأحكامها ، وهو يرفض تقسيم البدعة إلى حسنة وقيحة ^(٢) ، إذا كان المراد بقول الفاروق عمر : البدعة - المعنى اللغوي ، لا الشرعي . فلماذا وصفها بالحسن ؛ بقوله " نعمت " !؟ .

وهو نفس التساؤل ؛ تعقياً علي الأمير الصنعاني في قوله : " وأعلم أنه يتعين حمل قوله : " بدعة " علي جمعه لهم علي معين ، وإلزامهم بذلك ؛ لا أنه أراد أن الجماعة بدعة ! فإنه ﷺ ، قد جمع لهم كما عرفت . إذا عرفت هذا عرفت ، أن عمر هو الذي جعلها جماعة علي معين ، وبماها بدعة .

(١) ينظر كتابه : البدعة الحسنة أصل من أصول التشريع ص ١٥ ، ١٦ .
(٢) بدع القبور أنواعها وأحكامها ص ٢٢ .

وأما قوله : " نعم البدعة " ١٠٦٥ . فليس في البدعة ، ما يمدح ، بل كل بدعة ضلالة ^(٣) .

قلت : إذن فماذا تفيد كلمة " نعم " !؟ . وهو نفس التساؤل ، للدكتور محمد بن علوي ، حيث يرى تقسيم البدعة ، إلى حسنة وسيئة ؛ ليس إلا للبدعة اللغوية ، إما البدعة بالمعنى الشرعي ؛ ليست إلا ضلالة ، وفئة مردودة مبغوضة ، وأن القائلين بالتقسيم إلى حسنة وسيئة ، يرون أن هذا إنما هو بالنسبة للبدعة اللغوية ، لأنهم يقولون : إن الزيادة في الدين والشرعية ضلالة ، وسيئة كبيرة ^(٤) . قلت : فهمه بأن القائلين بالتقسيم إلى حسنة وسيئة ، يرون أن هذا إنما هو ، بالنسبة للبدعة اللغوية ، فهم غير صحيح ! .

لأنه يتعارض مع ، أحاديث تخصيص حديث " كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ " ، ويتعارض مع فهم الأئمة ، بتقسيم البدعة إلى ؛ الأحكام التكليفية الخمسة ، وهي أحكام شرعية ، وليست لغوية ! .

أما قوله : " لأنهم يقولون إن الزيادة في الدين ، والشرعية ضلالة .. " .

(٣) سبل السلام ٢ / ٣٩٣ .

(٤) مفاهيم يجب أن تصحح ١١٣ - ١١٥ ، وينظر : كلمة علمية هادية في البدعة وأحكامها ص ٧٢ .

قلت : نعم يقولون ذلك في ،
البدعة الشرعية الضلالة ، وليست اللغوية .
وصفة القول : أن ما هو جديد في
الدين والدنيا ، عن زمن النبوة المباركة ،
والسلف رضي الله عنهم . يطلق عليه
لفظ بدعة لغة . ثم نعرض مضمون الجديد
على الشرع ، ونحكم عليه بما يليق ، من
الأحكام التكليفية الخمسة .

فإن كان الجديد مخالفاً لنصوص
الشرع قلنا : بدعة ضلالة (ويدخل فيها
الحرام ، والمكروه) ، حسب درجة
مخالفة الجديد ، لنصوص الشرع ، وفيه .
وإن كان الجديد موافقاً لنصوص
الشرع قلنا : بدعة حسنة (ويدخل فيها
الواجب ، والمستحب والمباح) ، حسب
درجة موافقة الجديد ، لنصوص الشرع ،
وطبقة .

ولو فهم أولئك المنكرون ، لتقسيم
البدعة ، هذا المعنى . لظهر لهم أن محل
الاجتماع قريب ، وموطن الرأى بعيد .

٣ - تحويل مقام سيدنا إبراهيم
عليه السلام ، من مكانه في عهد الفاروق عمر
رضي الله عنه : فالمقام كان ملتصقاً بالبيت ، ثم
أخره عمر رضي الله عنه . أخرج البيهقي ، بسند
قوي ، كما قال الحافظ في الفتح ، عن
عائشة رضي الله عنها ، قالت : " أن

المقام كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي زمن
أبي بكر ، ملتصقاً بالبيت ، ثم أخره عمر " (١)
قال الحافظ في الفتح : " ولم تترك
الصحابة فعل عمر ، ولا من جاء بعدهم
فصار إجماعاً . وكان عمر رأى أن إبقاءه ،
يلزم منه تضيق على الطائفتين ، أو على
المصلين . فوضعه في مكان يرتفع به
الحرج ، وقبلاً له ذلك لأنه الذي كان
أشاراً ، باعناذه مصلى ، وأول من عمل
عليه المقصورة الموجودة الآن " (٢) .

٤ - جمع القرآن في عهد عثمان
رضي الله عنه : ففي صحيح البخاري عن أنس بن
مالك رضي الله عنه ، أن حذيفة بن اليمان ، قدم
على عثمان ، وكان يغاري أهل الشام ،
في فتح إرمينية ، وأذربيجان مع أهل
العراق . فأفرغ حذيفة اختلافهم في
القراءة فقال حذيفة لعثمان يا أمير
المؤمنين : أدرك هذه الأمة ، قبل أن
يختلفوا في الكتاب ، اختلف اليهود
والنصارى . (فإذا أهل الشام يقرءون
بقراءة أبي بن كعب ، فيأبون بما لم
يسمع أهل العراق ، وإذا أهل العراق
يقرءون بقراءة عبد الله بن مسعود ،
فيأبون بما لم يسمع أهل الشام ، فيكفر

(١) دلائل النبوة ٢/٦٣ .

(٢) ينظر : فتح الباري ١٩/٨ رقم ٤٤٨٣ .

بعضهم بعضاً " (١) فأرسل عثمان إلى
حفصة ، أن أرسل إلينا بالصحف ،
ننسخها في المصاحف ، ثم نردّها إليك
فأرسلت بها حفصة إلى عثمان . فأمر
زيد بن ثابت ، وعبد الله بن الزبير ،
وسعيد بن العاصي ، وعبد الرحمن بن
الخارج بن هشام . فنسخوها في
المصاحف . وقال عثمان للرهط
القرشيين الثلاثة : إذا اختلفتم أنتم وزيد
بن ثابت ، في شيء من القرآن ، فاكتبوه
بلسان قرشي ، فإنما نزل بلسانهم .
فعلوا . حتى إذا نسخوا الصحف في

(١) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ، من طريق
زيد بن عمارة التميمي قال : " أتى عليّ المسجد
زمن الوليد بن عتبة ، في حلقه فيها حذيفة ،
سمع رجلاً يقول : قراءة عبد الله بن مسعود ،
وسمع آخر يقول قراءة أبي موسى الأشعري ،
فذهب ثم قام فعند الله وألقى عليه ثم قال :
فكذلك كان من قبلكم اختلفوا ، والله أكرمكم إلى
أمر المؤمنين " ومن طريق أخرى عنه " أن النبي
اختلفوا في آية من سورة البقرة ، قرأ هذا (وأتوا
النجع والقمرة لله) وقرأ هذا (وأتوا النجج
والقمرة للبت) فذهب حذيفة واحمررت عتاه .
ومن طريق أبي الشعثاء قال : " قال حذيفة يقول
أهل الكوفة قراءة ابن مسعود ، ويقول أهل البصرة
قراءة أبي موسى ، والله لئن قدمت على أمير
المؤمنين لأمرته أن يجعلها قراءة واحدة " ينظر :
فتح الباري ٦٣٤/٨ ، ٦٣٥ ، رقم ٤٩٨٧ .

المصاحف ، رد عثمان الصحف ١٠٦٧
إلى حفصة وأرسل إلى كل أمة
بمصحف ، مما نسخوا ، وأمر بما سواه
من القرآن في كل صحيفة ، أو مصحف
أن يحرق " (٢) . فاتفق الناس على
مصحف واحد ، وتركوا تلك القراءات
الشاذة ، كقراءة أبي بن كعب ، وابن
مسعود ، وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهم .

وهذا العمل - وإن كان بدعة -
فهو بدعة حسنة واجبة ، فهو من
النصيحة لله ، ورسوله ، وكتابه ، وأئمة
المسلمين ، وعامتهم . وقد فهم عثمان أن
ترك النبي صلى الله عليه وسلم ، كتابة المصحف بلسان
قرشي ، مع تضمنه باقي الأحرف في
الرسم ، لا دلالة فيه على المنع ، وأنه
ليس في المنقول ، ولا في المعقول ما ينافيه ،
وما يترتب على ترك ذلك ، من لفة
الأمة ، وتكفير بعضهم بعضاً ، وفعل ما
فعل بمشاوردة الصحابة رضي الله عنهم . وموافقهم .
يدل على هذا ، ما أخرجه ابن أبي داود
بإسناد صحيح ، من طريق سويد بن غفلة
قال : " قال علي : لا تقولوا في عثمان إلا
خيراً ، فوالله ما فعل الذي فعل في

(٢) أخرجه البخاري " بشرح فتح الباري " كتاب
فضائل القرآن ، باب جمع القرآن ٦٢٧/٨ رقم
٤٩٨٧ .

الْمَصَاحِفَ ؛ إِلَّا عَنْ مَلَأَ مَثًا * قَالَ مَا تَقُولُونَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ ؟ فَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ : إِنَّ قِرَاءَتِي خَيْرٌ ، مِنْ قِرَاءَتِكَ ! وَهَذَا يَكَادُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا ، قُلْنَا : فَمَا تَرَى ؟ قَالَ : أَرَى أَنْ تَجْمَعَ النَّاسَ ؛ عَلَى مُصْحَفٍ وَاحِدٍ ؛ فَلَا تَكُونَ فُرْقَةً وَلَا اخْتِلَافًا. قُلْنَا: فَغَمَّ مَا رَأَيْتَ^(١).

وفي حكاية هذا الإجماع ، من الإمام علي عليه السلام ، رد على بعض الروافض ، في الاعتراض على أبي بكر ، وعثمان بما فعلاه ، قائلين : كيف جاز أن يفعلوا شيئاً ، لم يفعله الرسول ، عليه أفضل الصلاة والسلام ؟

والجواب : أنه لم يفعلوا ذلك إلا بطريق ، الاجتهاد السائغ الناشئ ، عن النصح منهما ؛ لله ، ولرسوله ، ولكتابه ، ولأئمة المسلمين ، وعامتهم .. وإذا تأمل النصف ما فعلاه أبو بكر ، وعثمان من ذلك ، جزم بأنه يعد في فضائلهما ، وينوه بعظيم منقبتيهما ، لثبوت قوله عليه السلام : " مَنْ سَنَّ سُنَّةَ حَسَنَةٍ ، فَلَهُ أَجْرُهَا ، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا " ^(٢) فما جمع القرآن أحد بعدهما ، إلا وكان له مثل أجرهما ؛ إلى يوم القيامة ^(٣).

(١) ينظر : فتح الباري ٦٣٥/٨ رقم ٤٩٨٧ .

(٢) سبق ترجمته ص ١٢ .

(٣) ينظر : فتح الباري ٦٢٩/٨ رقم ٤٩٨٦ .

قلت : فإذا كان هذا ، إجماع على تحسين ذلك ، فمرد هذا التحسين ؛ القرآن الكريم ، والسنة المطهرة ، وقواعد الشريعة ، أو المصلحة المستمدة من شيء من ذلك . وهكذا الشأن في كل بدعة حسنة ، إلى يوم القيامة .

٥- زيادة سيدنا عثمان عليه السلام ، إذاً ثانياً ^(٤) يوم الجمعة :

ففي صحيح البخاري : عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ : كَانَ النَّدَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوَّلُهُ إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمَنْبَرِ ، عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ ﷺ ، وَكَثُرَ النَّاسُ ؛ زَادَ النَّدَاءُ الثَّلَاثَ ، عَلَى الزُّوَرَاءِ ^(٥).

وهذه بدعة ، أحدثها سيدنا عثمان عليه السلام . روى ابن أبي شيبة ، من طريق ابن

(٤) جاءت روايات تصف الأذان الذي زاده ، سيدنا عثمان عليه السلام ، بالأذان الأول ، والثاني ، والثالث . ولا منافاة بين كل ذلك . ف باعتبار كونه جعل مقدماً على الأذان ، والإقامة يسمى أولاً ، والنظر إلى الأذان الحقيقي لا الإقامة يسمى ثانياً ، وباعتبار كونه مزيداً يسمى ثالثاً . ينظر : فتح الباري ٤٥٨/٢ رقم ٩١٢ .

(٥) الزُّوَرَاءُ : مَوْضِعٌ بِالسُّوْقِ بِالْمَدِينَةِ ، قَالَه البخاري . والحديث أخرجه البخاري " بشرح فتح الباري كتاب الجمعة ، باب الأذان يوم الجمعة ٢ / ٤٥٧ رقم ٩١٢ .

عمر قال : " الأذان الأول ، يوم الجمعة ، بدعة " ^(١).

قال الحافظ ابن حجر : " فيحتمل أن يكون قال ذلك على سبيل الإنكار ، ويحتمل أنه يريد أنه لم يكن في زمن النبي ﷺ ، وكل ما لم يكن في زمنه يسمى بدعة ، لكن منها ما يكون حسناً ومنها ما يكون بخلاف ذلك . وتبين بما مضى أن عثمان أحدثه ؛ لإعلام الناس بدخول وقت الصلاة قياساً ، على بقية الصلوات ، فألحق الجمعة بها ، وأبقى خصوصيتها بالأذان بين يدي الخطيب . ^(٢) . أهـ .

خامساً : زيادات العلماء :

١- زيادة العلماء : فقط الإعراب ^(٣) في القرآن الكريم . التي كان المخترع الأول لها أبا الأسود الدؤلي ^(٤).

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٤٨ / ٢ رقم ٣ .

(٢) فتح الباري ٤٥٨ / ٢ رقم ٩١٢ .

(٣) فقط الإعراب : هو العلامات الدالة ، على ما يعرض للحرف ، من حركة أو شد أو مد أو سكون أو تنوين ، وهو بذلك يكون مرادفاً ، لمعنى الضبط ، والشكل . ينظر : رسم المصحف وضبطه بين التوليف والاصطلاحات الحديثة للدكتور شعبان محمد إسماعيل ص ٨٧ .

(٤) والذي تجدر الإشارة إليه هنا ، أن أبا الأسود الدؤلي ، كان رجلاً ضريباً ، ولذلك طلب من زياد ، أن يختار له عدداً من العلماء ، يقومون بتنفيذ هذا العمل ، ثم لم يزل يختار منهم ، حتى اختار رجلاً ،

وذلك بتكليف من زياد بن ١٠٦٩ أبيه ^(٥) بذلك . وقد تردد أبو الأسود في ذلك لأمر ما ، ولكنه رجع عن هذا التردد ، بعد ما سمع رجلاً ، يقرأ قوله تعالى : ﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ ^(٦) بحمد الله من رسوله . فقال : معاذ الله أن يتبرأ الله

من بني عبد القيس ، فقال عذ المصحف ، وصيغاً يخالف لون المداد (أي يخالف لون المصحف) فإذا فتحت شفتي فأنقط واحدة فوق الحرف ، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف ، وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله ، فإذا أقيمت شيئاً من هذه الحركات فحة (يريد بالفحة : التنوين) ، فأنقط نقطتين ، فاجتهد بالمصحف حتى أتى على آخره . ينظر : المحكم لأبي عمرو الداني ص ٣-٤ .

(٥) وهو الذي يقال له : زياد بن عبد القيس ، و زياد ابن سمية ، وهي أمه ، كانت جارية للحارث بن كلدة القضي ، طيب العرب ، ولما استلحقه معاوية وزعم : أنه أخوه قيل له : زياد بن أبي سفيان . ويكنى أبا المغيرة . ليست له صحة ولا رواية . وهو أخو أبي بكرة القضي الصحابي لأمه . وكان رجلاً عاقلاً في دنياه ، داهية ، خطيباً ، له قدر وجلالة عند أهل الدنيا . وهو معدود من دعاة العرب . كان كاتباً لأبي موسى الأشعري زمن إمرته على البصرة . مات سنة ثلاث وخمسين من الهجرة ، وهو على إمرة العراق لمعاوية . وأخباره في التاريخ شهيرة . ينظر : لسان الميزان ١٦٥/٣ رقم ٣٥١٧ . وأحال المحقق إلى مراجع كثيرة .

(٦) الآية ٣ من سورة التوبة .

من رسوله. فبدأ بإعراب القرآن ،
بوضع نقط مخالف مداد المصحف ، إذ
جعل للفتحة نقطة فوق الحرف ، وللضمة
نقطة إلى جانب الحرف ، وللكسرة نقطة
أسفل الحرف ، وجعل للمثنون في كل
ذلك نقطتين متجاورتين^(١).

وفي العصر العباسي : ظهر الخليل بن
أحمد البصري الفراهيدي المتوفى سنة
١٧٠هـ^(٢) فأخذ نقط أبي الأسود
الدؤلي ، وجعل يطور فيه إذ جعل الضمة
واواً صغيرة ، تكتب فوق الحرف ،
والفتحة ألفاً صغيرة مبطوحة فوق الحرف ،

(١) ينظر : الإتقان للسيوطي ٤٥٦/٤ رقم
٦٢٢٩ ، ومناهل العرفان في علوم القرآن محمد
عبد العظيم الزرقاني ١/٤٠٤-٤٠٦ ، ورسم
المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات
الحديثة ص ٨٧ .

(٢) هو : الخليل بن أحمد ، أبو عبد الرحمن ،
الأزدية ، الفراهيدي ، البصري ، صاحب العربية
والعروض ، أحد الأعلام في علم اللسان ، خيراً
متواضعاً ، ذا زهد وعفاف .

وقد ذكره أبو حاتم بن حبان في كتاب الثقات فقال
: يروي المقاطيع . وكان من خيار عباد الله
المتقنين في العبادة ، مولده سنة مائة ، ومات سنة
سبعين ومائة ، وقيل : سنة بضع وستين ، وقيل : سنة
ستين ، وسنة خمس وسبعين ، والله أعلم . ينظر في
ترجمته تاريخ الإسلام للدعي ٣/٢١٢ رقم ١٠٤ ،
والبدء والنهاية ١٠/١٧٢ ، والمنظم لابن
الجوزي ٧/١٤٢ رقم ٢٢٣ .

والكسرة ياء صغيرة تكتب تحت الحرف ،
ثم وضع للشدة علامة رأس الشين ،
وللتسكون علامة رأس الخاء ، وعلامة
للمد ،

وعلمة للزوم والإشمام . وقد زاد
علي هذه العلامات ، من التحسين ما
جعلها علي حالتها التي نراها الآن عليها^(٣).

ب- زيادة العلماء نقط الإعجام :
الذي يميز الحروف المتماثلة رسماً من
بعضها مثل : ب ، ت ، ث ، ج ، ح ،
خ . وهكذا فإن أرجح الآراء في أن
الواضع له : نصر بن عاصم الليثي ،
ويحيى بن يعمر . وذلك صيانة للقرآن من
الخطأ الذي تفشى على السنة الكثيرين

الداخلين في الإسلام . فخيف على القرآن
أن تمتد إليه أخطاء المخطين في النطق
العربي . الأمر الذي حمل أمير المؤمنين عبد
الملك بن مروان ، أن يعمل جاهداً على
إزالة هذا البعث . فأمر الحجاج بن
يوسف الثقفي ، وكان والياً على العراق
أن يزيل أسباب هذا التحريف عن
القرآن فكلف الحجاج اثنين من علماء
المسلمين ، الذين لهم قدم راسخة في فهم
أسرار العربية ، وإتقان فنون القراءات ،

(٣) ينظر : رسم المصحف وضبطه بين التوقيف
والاصطلاحات الحديثة ص ٨٩ .

بوضع علامات تميز الحروف من بعضها ،
فوضع النقط المسمى بنقط الإعجام .
وكان لون هذه النقط ، مماثل لون
المصحف ، ليميز عن نقط أبي الأسود
الدؤلي ، المغاير لرسم المصحف ، وكان لا
يزال على حاله ، إلى أن غيره ، الخليل بن
أحمد ، فيما بعد ، كما تقدم في نقط
الإعراب^(١).

وبما لا خلاف فيه أنه كان لكل هذه
الأعمال الجليلة ، أحسن الأثر ، وأجله
في حفظ القرآن الكريم وصدق رب العزة
: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ
لَخَافِظُونَ ﴾^(٢).

ج- زيادة العلماء تقسيم الصحف
وتجزئته :

على ضوء ما سبق عرفنا أن
المصاحف ، كانت خالية ، من النقط
والشكل ، ثم تم نقطها وشكلها علي نحو
ما بينا . وأيضاً فإنما كانت غير مقسمة ،
إلى أجزاء أو أحزاب أو أرباع .

إذ كان كتاب المصاحف في الصدر
الأول ، يضعون ثلاث نقط عند آخر

(١) ينظر : مناهل العرفان ١/٤٠٦ ، ورسم
المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات
الحديثة ص ٩٠ .

(٢) الآية ٩ من سورة الحجر .

فاصلة ، من فواصل الآيات إلهاداً ١٠٧١
بانقضاء الآية ، كما كانوا يضعون لفظ
خمس ، عند انقضاء خمس آيات ، ولفظ
عشر عند انتهاء عشر آيات . وهكذا
يعيدون لفظ خمس وعشر ، مع تكرار هذا
العدد من الآيات في كل سورة حتى نهاية
السورة . يؤخذ هذا من قول قتادة : "
بَدَءُوا فَتَقَطُّوا ثُمَّ خَمْسُوا ثُمَّ عَشَرُوا " ^(٣).

كما كان بعضهم يضع اسم السورة
، ويذكر كونها مكية أو مدنية . إلى أن
قامت طائفة من العلماء ، فقسمت
القرآن ثلاثين قسماً ، وأطلقوا على كل
قسم منها اسم الجزء ، ثم قسموا الجزء
إلى حزبين ، وقسموا الحزب إلى أربعة
أقسام ، كل قسم منها يسمى رباعاً ، ^(٤).

وبجانب ذلك قام فريق من العلماء ،
بوضع علامات للوقف ، والوصل ، إعانة
للقارئ على فهم آيات القرآن الكريم ،
وتدبر معانيه ، فالوقف على ما تم معناه ،
ووصل ما لم يتم معناه له أثر كبير في
الفهم والتدبر .

كما وضعت علامات جانبية للدلالة
على الكلمات ، التي يسجد عندها

(٣) الإتقان للسيوطي ٤/٤٥٤ رقم ٦٢١١ .

(٤) ينظر : مناهل العرفان في علوم القرآن
١/٤٠٨ ، ٤٠٧ .

للقبائل ، فإذا كان يوم الجمعة انضموا إلى المسجد الجامع ، فشاهدوا الجمعة .

وذكر الخطيب في تاريخ بغداد : أن أول جمعة أحدثت في الإسلام في بلد مع قيام الجمعة القديمة ، في أيام المعتضد في دار الخلافة (يعني بغداد) من غير بناء مسجد لإقامة الجمعة ، وسبب ذلك خشية الخلفاء على أنفسهم في المسجد العام ، وذلك في سنة ثمانين ومائتين ، ثم بني في أيام المكتفى مسجد فجمعوا فيه .

وقال ابن المنذر : لا أعلم أحداً قال : بتعداد الجمعة ، غير عطاء بن أبي رباح^(١) .

قال عبد الله الغماري : " وعلى التعداد استمر عمل المسلمين ، في البلاد الإسلامية ، ولم يقل أحد أنه بدعة ضلالة ، وأن الذين أجازوه مبتدعة ضالون . لأنه فرع فقهي ، اختلفت أنظار العلماء فيه ، بحسب ما ظهر لهم من الأدلة " (٢) .

(١) ينظر : تلخيص الخبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ١٣٣-١٣٧ رقم ٦٢١ .

(٢) قال ابن قدامة : " ووجهه أن البلد متى كان كبيراً ، يشق على أهله الاجتماع في مسجد واحد ، ويتعذر ذلك لتباعد أقطاره ، أو ضيق مسجده عن أهله ، كبغداد وأصبهان ونحوهما من الأمصار الكبار ، جازت إقامة الجماعة فيما يحتاج إليه من جوامعها ، وهذا قول عطاء .

وقال أبو حنيفة ، ومالك والشافعي : لا تجوز الجمعة في بلد واحد ، في أكثر من موضع واحد : " لأن النبي ﷺ ، لم يكن يجمع إلا في مسجد واحد " وكذلك الخلفاء بعده ، ولو جاز لم يعطلوا المساجد ، حتى قال ابن عمر : لا تقام الجمعة إلا في المسجد الأكبر ، الذي يصلي فيه الإمام .

ولنا ، أنها صلاة شرع لها الاجتماع والخطبة ، فجازت فيما يحتاج إليه من المواضع ، كصلاة العيد . وقد ثبت أن علياً ، رضي الله عنه كان يخرج يوم العيد إلى المصلى ، ويستخلف على خطبة الناس إلى مسعود البدرى ، فيصلي بهم .

فأما ترك النبي ﷺ ، إقامة جمعتين ، فللغناء عن إحداها ، ولأن أصحابه كانوا يرون سماع خطبة وشهود جمعة ، وإن بعدت منازلهم ، لأنه المبلغ عن الله تعالى ، وشارع الأحكام ، ولما دعت الحاجة إلى ذلك في الأمصار صليت في أماكن ، ولم ينكر ، فصار إجماعاً .

وقول ابن عمر ، يعني أنها لا تقام في المساجد الصغار ، ويترك الكبير فاما مع عدم الحاجة ، فلا يجوز في أكثر من واحد ، وإن حصل النبي ﷺ بالثنين لم تجز الثالثة ، وكذلك ما زاد ، لا تعلم في هذا علقاً ، إلا أن عطاء قيل له : إن أهل البصرة لا يسمون المسجد الأكبر . قال : لكل قوم مسجد يسمون فيه ، ويجزئ ذلك من التجميع في المسجد الأكبر . وما عليه الجمهور أولى ، إذ لم ينقل عن النبي ﷺ ، وخلفائه أنهم جمعوا أكثر من جمعة ، إذ لم تلغ الحاجة إلى ذلك . ولا يجوز إثبات الأحكام بالحكم بغير دليل ، فإن صلوا جمعتين في مصر واحد من غير حاجة ، وإحداها جمعة الإمام ، فهي صحيحة تقدمت أو تأخرت ، والأخرى باطلة ، لأن في الحكم ببطلان جمعة الإمام الغيبتاً عليه ، وتفرقة

و- زيادة العلماء " ولا يعز من عادت " في دعاء القنوت .

فَقِنِ الْحَسْنَ بْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ ، فِي قُنُوتِ الْوُتْرِ : " اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ ، وَاعْفَ عَنِّي فِيمَنْ عَافَيْتَ ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ ، إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ ، وَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ مَنْ رَأَيْتَ ، وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ " (١) .

الجمعة ولم يصلي معه ، ويفضي إلى أنه متى شاء أربعون أن يفسدوا صلاة أهل البلد أمكنهم ذلك ، بأن يجمعوا في موضع ، ويسبقوا أهل البلد بصلاة الجمعة ، وليل : السابقة هي الصحيحة ، لأنها لم يتقدمها ما يفسدها ، ولا تفسد بعد صحتها بما بعدها . والأول أصح ، لما ذكر . أهم المراد نقله ينظر : المغني ٤ / ١٧٥ ، وإتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة ص ٢٠ ، ٢١ . وينظر : نيل الأوطار ٢٣٣/٣ ، ٢٣٤ .

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة ، باب القنوت في الوتر ٦٣/٢ رقم ١٤٢٥ ، والترمذي كتاب الصلاة ، باب ما جاء في قنوت الوتر ٢ / ٣٢٨ رقم ٤٦٤ ، وقال حديث حسن ، وأخرجه السائي في سننه كتاب قيام الليل ، باب الدعاء في الوتر ٣ / ٢٤٨ رقم ١٧٤٥ ، وابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في قنوت الوتر ١ / ٣٧٠ رقم ١١٧٨ ، والدارمي في سننه كتاب الصلاة ، باب الدعاء في القنوت ١ / ٤١٥ .

قال الصجلوني : " ولا يعز من عادت " هو مذكور في القنوت قبل وتعاليت ، هكذا اشتهر وزادها غير واحد من العلماء في كتبهم . بل رواها البيهقي عن الحسن ، والحسين ابن علي رفعه (٢) . والصحيح أنه من حديث الحسن ، وأخرجه الطبراني في الكبير (٣) ، عن الحسن بن علي قال : علمني رسول الله ﷺ ، كلمات أقولهن ، في قنوت الوتر ، وذكره بالزيادة ، لكن أكثر الروايات بإسقاطها (٤) .

وقال الإمام النووي : هذا هو المروي عن النبي ﷺ ، وزاد العلماء فيه " ولا يعز من عادت " قبل " تباركت وتعاليت " وبعده " فلك الحمد على ما قضيت ، أستغفرك وأتوب إليك " . قلت : قال أصحابنا : لا بأس بهذه الزيادة .

رقم ١٥٩١ ، واحد ١ / ١٩٩ ، وصححه سننه النووي في الأذكار ص ٥٧ ، واحد شاكر في تحقيقه على سنن الترمذي ٢ / ٣٢٩ . وينظر : تلخيص الخبير ١ / ٦٠٣ رقم ٣٧١ .

(٢) السنن الكبرى ٢ / ٢٠٩ ، ٣ / ٣٩ .

(٣) ٣ / ١٢٤ ، رقم ٢٦٣٥ . وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢ / ٢٤٤ ، فيه ليث بن أبي سليم ، وهو مدلس ، وهو ثقة .

(٤) كشف الخفاء ٢ / ٣٠٥ رقم ٢٩٠٩ ، وينظر : المقاصد الحسنة للسخاوي ص ٤٢٥ رقم ١٢٦٧ .

وقال أبو حامد ، والبُزْجِي ، وآخرون مستحبة . واتفقوا على تغليب القاضي أبو الطيب ، في إنكار " لا يعز من عادية " وقد جاءت في رواية البيهقي والله أعلم اهـ . كلام النووي ^(١) .

قلت : وما سبق من أدلة الجمهور على تقسيم البدعة ، يخصص ، عموم أحاديث البدعة ، والتي منها :

١- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، إِذَا خَطَبَ ، احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ ، وَعَلَا صَوْتُهُ ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ ، حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ ، يَقُولُ : صَبَّحَكُمْ وَمَسَّكُمْ ، وَيَقُولُ : بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ ، كَهَاتَيْنِ ، وَيَقْرُنُ بَيْنَ إصْبَعَيْهِ ، السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى ، وَيَقُولُ : أَمَّا بَعْدُ ؛ فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ ، وَخَيْرُ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ ^(٢) .

٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : " إِنَّمَا هُمَا اثْنَانِ ، الْكَلَامُ وَالْهُدَى ؛ فَأَحْسَنُ الْكَلَامِ ، كَلَامُ اللَّهِ ، وَأَحْسَنُ الْهُدَى ، هُدَى مُحَمَّدٍ

(١) روضة الطالبين وعمدة المفتين ١ / ٩٣ .

(٢) أخرجه مسلم (شرح النووي) كتاب الجمعة ، باب تخفيف الصلاة والخطبة ٣ / ٤١٨ رقم

أَلَا وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُور ، فَإِنَّ شَرَّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا ، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ ^(٣) .

(٣) أخرجه ابن ماجة في سننه ، المقدمة ، باب اجتناب البدع والجدل ١ / ٣٠ رقم ٤٦ ، ورواه بالحسن ، الحافظ السوطي في الجامع الصغير ١ / ١٠٥ . ورواه ابن أبي عاصم في السنة ١ / ١٦ رقم ٢٥ مختصراً جداً ، وقال الألباني : حديث صحيح ، رجاله كلهم ثقات ، رجال مسلم ، غير أن أبا إسحاق : وهو عمرو بن عبد الله السلمي ، مدلس ، وكان اختلط . لكن الحديث يشهد له ، قبله ، وما بعده . يعني حديث العرياض ابن سارية رضي الله عنه ، ثم تناقض وحكم علي الحديث بالضعف ، في كتابه ضعيف سنن ابن ماجة ١ / ٤ رقم ٣ . وقال الإمام ابن تيمية ، في الفتاوى الكبرى ٦ / ٧٧ ، رواه ابن ماجة ، وابن أبي عاصم ، بأسانيد جيدة ، إلى محمد بن جعفر بن أبي كثير ، عن موسى بن عقبة ، عن أبي الأحوص ، عن عبد الله بن مسعود ، إلى أن قال : وهذا إسناده جيد ، لكن المشهور أنه موقوف علي ابن مسعود . ورواه القطاعي في مسنده ٢ / ٢٦٣ رقم ١٣٢٥ ، ورواه الطبراني في المعجم الكبير ٩ / ٩٧ رقم ٨٥٢١ ، والبيهقي في مسنده ٥ / ٤١٨ رقم ٢٠٥١ ، وعبد الرزاق في مصنفه ١١ / ١١٦ رقم ٢٠٠٧٦ ، والبيهقي في شعب الإيمان ٤ / ٢٠١ رقم ٤٧٨٨ . قلت : الحديث رواه البخاري موقوفاً ، بشرح " فتح الباري " كتاب الأدب ، باب الهدي الصالح ١٠ / ٥٢٥ رقم ٦٠٩٨ ، وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ١٣ / ٢٦٣ رقم ٧٢٧٧ . وقال الحافظ في الفتح : ظاهر سياق هذا الحديث أنه موقوف ، لكن القدر الذي له حكم الرفع منه ، قوله :

٣- وَعَنْ الْعَرِيَّاضِ بْنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه ، قَالَ : وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، يَوْمَ مَا بَعَدَ صَلَاةَ الْغَدَاةِ ، مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ، ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ ، فَقَالَ رَجُلٌ ، إِنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةٌ مُودَّعٌ ، فَمَآذَا نَفْهَذُ إِلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : أَوْصِيَكُمْ بِقَوِي اللَّهِ ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ ، وَإِنْ عَبْدٌ حَبِشِي ، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ ، يَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ ، فَإِنَّهَا ضَلَالَةٌ . فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ ،

وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ ، فإن فيه إخباراً ، عن صفة من صفاته ﷺ ، وهو أحد أقسام المرفوع ، وقل من نه على ذلك أنه ينظر : فتح الباري ١٣ / ٢٦٦ رقم ٧٢٧٧ - وقال أيضاً : والحديث جاء أكثره مرفوعاً ، من حديث جابر رضي الله عنه ، في صحيح مسلم . ينظر : فتح الباري ١٠ / ٥٢٧ رقم ٦٠٩٨ ، وهذا ما جعل الإمام الحاكم ، يحكم علي الحديث بالصحة ، علي شرط الشيخين ، لأننا : عقب روايته لحديث ابن مسعود " الاتصاف في السنة ، أحسن من الاجتهاد في البدعة " . هذا حديث مسند صحيح ، علي شرطهما ، ولم يخرجاه ، إنما أخرجا في هذا النوع ، حديث عبد الله " وإنا هما اثنتان الهدي والكلام فلفضل الكلام كلام الله ، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ ، الحديث . ينظر : المستدرك ١ / ١٨٤ ، ١٨٥ رقم ٣٥٣ ، ٣٥٢ .

فَعَلَيْهِ يَسْتَبِي ، وَسُنَّةُ الْخُلَفَاءِ ، الرَّاشِدِينَ ١٠٧٧ الْمُهَدِّدِينَ ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالتَّوَّاجِدِ ^(١) .

قال الإمام النووي : قوله ﷺ : " كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ " هذا عام مخصوص ، وكذا ما أشبهه من الأحاديث الواردة ، ويؤيد ما قلناه ؛ قول عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ، في التراويح : " نَعَمْتُ الْبِدْعَةَ هَذِهِ " ولا يمنع ؛ من كون الحديث عاماً ، مخصوصاً ، قوله : " كُلُّ بِدْعَةٍ مُؤَكَّدًا " بل يدخله التخصيص مع

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب السنة ، باب لزوم السنة ٤ / ٢٠٠ رقم ٤٦٠٧ ، والترمذي في سننه كتاب العلم ، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع ٥ / ٤٣ رقم ٢٦٧٦ وقال : حسن صحيح ، وأخرجه ابن ماجة في سننه المقدمة ، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين ١٥ / ١ رقم ٤٢ ، ٤٣ ، والدارمي في سننه المقدمة ، باب اتباع السنة ١ / ٥٧ رقم ٩٥ ، وأحمد في مسنده ٤ / ١٢٦ ، والحاكم في المستدرك ١ / ١٧٤ رقم ٣٢٩ ، وقال : صحيح ليس له علة ، وابن حبان في صحيحه (الإحسان في تريب صحيح ابن حبان) ١ / ١٧٨ رقم ٥ ، وابن أبي عاصم في السنة ص ١٧ - ٢٠ أرقام ٢٦ - ٣٤ ، والمروزي في السنة ص ٢٦ رقم ٦٩ - ٧٢ ، والآجزي في الشريعة ص ٤٦ ، ٤٧ ، وابن عبد البر ، في جامع بيان العلم وفضله ٢ / ١٨١ - ١٨٢ ، والطحاوي في مشكل الآثار ٢ / ٦٩ ، وأبو نعيم في الحلية ٥ / ٢٢٠ ، ١٠ / ١١٥ . وقال : هو حديث جيد . من صحيح ، حديث الشاميين .

ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ تَذَمَّرُ كُلُّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ ^(١) .
وَقَالَ أَيْضًا فِي شَرْحِ حَدِيثٍ : " مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً ، قَلَّ أَجْرُهَا " .
فيه الحث على الابتداء بالخيرات ، وسن السنن الحسانات ، والتحذير من الأباطيل ، والمستقبحات . وفي هذا الحديث تخصيص قوله ﷺ : " كُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٍ ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ " وأن المراد به المحدثات الباطلة ، والبدع المذمومة ^(٢) .

(١) جزء من الآية ٢٥ الأحقاف . وينظر : المنهاج شرح مسلم ٤٢٣ / ٣ رقم ٨٦٧ . قلت : وفي كلام النووي ، جواب على سؤال من ينكر هذا التخصيص متسائلًا : " فهل يستطيع الحسن للبدع ، أن يزعم وجود فارق بين لفظ (كل) في قوله : " كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ " ، ولفظ (كل) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ جزء من الآية ٢٠ البقرة . وقوله سبحانه : ﴿ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾ جزء من الآية ٢ البقرة . وما شابهها ؟ .
وهل يستطيع أن يقول بخروج شيء من عموم قوله سبحانه : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ . كما يقول بخروج البدعة الحسنة - على حد زعمه - من عموم قوله : " كل بدعة ضلالة " ؟ ينظر : بدع القبور أنواعها وأحكامها ص ٣٢ ، ٣٣ .

قلت : وهل يستطيع هو أن يقول بعدم خروج شيء من عموم قوله تعالى : ﴿ تَذَمَّرُ كُلُّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ مع قوله سبحانه : ﴿ هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ جزء من الآية ٨٨ القصص ١٢ .

(٢) المنهاج شرح مسلم ١١٣ / ٤ رقم ١٠١٧ ، وينظر : ممن قال بالتخصيص أيضاً ، الإمام الزرقاني ، في شرحه : علي الموطأ ١ / ٢٨٩ رقم ٢٤٨ ، وراجع كلام الحافظ ابن حجر ص ١٢ .

وقال الإمام ابن تيمية : في جمع الناس ، علي إمام واحد ، في صلاة التراويح ، قال : " وعمر بن الخطاب الذي أمر بذلك وإن سماه بدعة ، فإنما ذلك لأنه بدعة في اللغة ، إذ كل أمر لمعل على غير مثال متقدم ، يسمى في اللغة بدعة ، وليس مما تسميه الشريعة بدعة وينتهي عنه ، فلا يدخل فيما رواه مسلم من صحيحه ، عن جابر قال : كان رسول الله ﷺ ، يقول في خطبته : " أن بعد ، فإن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة " .

فإن قوله ﷺ : " كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ " حق . وليس فيما دلت عليه ، الأدلة الشرعية على الاستحباب ؛ بدعة كما قال في الحديث الذي رواه أهل السنن ، وصححه الترمذي ، عن العرياض بن سارية رضي الله عنه ، قال : وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، يَوْمًا بَعْدَ صَلَاةِ الْعَدَاةِ ، مُرَغِّطًا بَلِيغَةً ، ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعَيْونُ ، وَوَجَلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ ، فَقَالَ رَجُلٌ : إِنَّ هَذِهِ مُرَغِّطَةٌ مُودَّعٌ ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ ، وَالسَّخِ وَالطَّاعَةِ ، وَإِنْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ ، فَإِنَّهُ مِنْ يَعِشْ مِنْكُمْ ، يَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا ، وَإِيَّاكُمْ

وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ ، فَإِنَّهَا ضَلَالَةٌ . فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ ، فَعَلَيْهِ بَسْتِي ، وَسُنَّةُ الْخُلَفَاءِ ، الرَّاشِدِينَ الْمُهَدِّينَ ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ .

ففي هذا الحديث ، أمر المسلمين باتباع سنته ، وسنة الخلفاء الراشدين ، وبين أن المحدثات ، التي هي البدع ، التي لم ينهاها ، ما خالف ذلك . فالتراويح ، ونحو ذلك ، لو لم تعلم دلالة نصوصه وأفعاله عليها ، لكان أدنى أمرها ؛ أن تكون من سنة الخلفاء الراشدين ، فلا تكون من البدع الشرعية ، التي سماها النبي ﷺ ، بدعة ؛ وهي عنها ^(١) .

وقال الدكتور تقي الدين الندوي ، في تحقيقه للموطأ ، رواية محمد ابن الحسن " به يندفع ما يقال : إن قول عمر " نعمت البدعة " يخالف الحديث : " كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ " بأن المراد بالبدعة في الكلية ، البدعة الشرعية ، وتوصيف الحسن ؛ للبدعة اللغوية ، ولم يرو عن أحد من الصحابة ؛ في زمان الخلفاء فمن بعدهم ، الإنكار على ذلك ؛ بل قد وافقوا عمر في كونه حسنًا ، وباشروا به ، وأمروا واهتموا به ^(٢) .

(١) مجموع الفتاوى ٣١ / ٣٧ ، ويراجع : ما سبق من قوله ص ٦ ، ٧ .
(٢) الموطأ ١ / ٣٥٥ رقم ٢٤١ . ويراجع : كلام الإمام الخطابي ص ١٣ .

قلت : وهو دليل علي صحة ١٠٧٩ فهم السلف ، لعموم حديث " كل بدعة ضلالة " ؛ وأنه مخصص أمه .
أدلة من ذم البدعة مطلقاً ، وأنها غير مخصصة :

استدل القائلون بدم البدعة مطلقاً ، ، وأنها غير مخصصة ؛ بأدلة من القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، وأقوال السلف الصالح رضي الله عنهم .

أولاً : أدلتهم من القرآن الكريم :
١- قول الله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ ^(٣) . قال الشاطبي : " المستحسن للبدع يلزمه عادة ، أن يكون الشرع عنده لم يكمل بعد ، فلا يكون لقوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ معنى يعتبر به عندهم ... وقال : ابن الماجشون أنه سمع مالكا يقول : من أحدث في هذه الأمة شيئاً لم يكن عليه سلفها ؛ فقد زعم أن رسول الله ﷺ خان الرسالة ! لأن الله تعالى يقول : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ فما لم يكن يومئذ

ديناً ، فلا يكون اليوم ديناً ^(١) .
وهذا الدليل الذي استدل به الشاطبي ،
تابعه عليه البعض ، وقد سبق تفصيل الرد
عليه فليراجع ^(٢) .

٢- قول الله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي
أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ
مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ
مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ
فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ
وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ
وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِمَا
كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو
الْأَلْبَابِ ﴾ ^(٣) قال الشاطبي : فهذه الآية
أعظم الشواهد . وقد جاء في الحديث
تفسيرها ، فصح عن عائشة - رضى الله
عنها - قالت : تلا رسول الله ﷺ هذه
الآية : فقال : " فإذا رأيتم الذين يتبعون
ما تشابه منه ، فأولئك الذين سعى الله
فاحذروهم " ^(٤) .

(١) ينظر : الاعتصام ١ / ٣٣ ، ٨٧ .

(٢) ص ٥٦ الدليل الرابع من أدلة الجمهور على
تعريف البدعة ، وتخصيصها (إجماع سلف الأمة
لمن بعدهم جمع القرآن الكريم في عهد الصديق .
(٣) الآية ٧ آل عمران .

(٤) أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب
التفسير ، باب منه آيات محكمات ٥٧/٨ رقم
٤٥٤٧ ، وأخرجه مسلم (بشرح النوى) كتاب

وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه في قوله
﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ
فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ﴾ قال هم
الخوارج . وفي قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ
وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾ ^(٥) . قال : هم
الخوارج ^(٦) .

قال الحافظ ابن كثير : وهذا الحديث
أقل أقسامه ، أن يكون موقوفاً ، من كلام
الصحابي ، ومعناه صحيح ، فإن أول
بدعة وقعت في الإسلام : فتنة الخوارج ^(٧) .
قال الشاطبي : فقد ظهر هذا
التفسير أهم أهل البدع ، لأن أبا أمامة
رضي الله عنه ، جعل الخوارج داخلين في عبء
الآية ، وأما تتول عليهم . وهم من أهل
البدع عند العلماء ، إما على أنهم خرجوا
ببدعتهم عن أهل الإسلام ، وإما على أنهم
من أهل الإسلام لم يخرجوا عنهم ، على
اختلاف العلماء فيهم .

رجعل هذه الطائفة ممن في قلوبهم
زيف ، فزيع هم . وهذا الوصف موجز
في أهل البدع كلهم ، مع أن لفظ الآية
عام ، وفي غيرهم ممن كان على صفاتهم .

العلم ، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن
والتحذير من متبعة ٤٦٩/٨ رقم ٢٦٦٥ .
(٥) جزء من الآية ١٠٦ آل عمران .
(٦) أخرجه أحمد في مسنده ٥ / ٢٦٢ .
(٧) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١ / ٣٤٦

٣ - وفي صحيح البخاري عن
مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبِي ﴿ قُلْ هَلْ
نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ هُمُ
الْخَوَرِيُّونَ ^(١) قَالَ : لَا أَمَّا الْيَهُودُ
وَالنَّصَارَى . أَمَّا الْيَهُودُ فَكَذَّبُوا مُحَمَّدًا
ﷺ ، وَأَمَّا النَّصَارَى فَكَفَرُوا بِالْحَيَّةِ ،
وَقَالُوا : لَا طَعَامَ فِيهَا وَلَا شَرَابَ .
وَالْخَوَرِيُّونَ الَّذِينَ يَقْضُونَ عَنْهُمْ اللَّهُ
مَنْ بَعْدَ مِثْلِهِ وَكَانَ سَعْدٌ يُسَمِّيهِمُ
الْقَاسِقِينَ ^(٢) .

ولما قال سبحانه في وصفهم : " الذين
ضل سعيهم في الحياة الدنيا " وصفهم
بالضلال مع ظن الاهتداء ، دل على أنهم
المتدعون في أفعالهم عموماً ، كانوا من
أهل الكتاب أولاً ، من حيث
قال النبي ﷺ : " كل بدعة ضلالة " .

٤- ومن الآيات قوله تعالى :
﴿ وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَالْبُغُوهُ
وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرَقَ بَيْنَكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ
سَبِيلُهُ ﴾ ^(١) .

(١) فتح المُنَهَّلَة وَصَمَّ الرَّاءُ نِسْبَةً إِلَى خَوَرَاءَ
وَمِنْ الْقُرْبَةِ الَّتِي كَانَ ابْتِدَاءُ خُرُوجِ الْخَوَارِجِ عَلَى
عَلِيِّ مِنْهَا . فتح الباري لابن حجر ٢٧٨/٨ رقم
٤٧٢٨ .

(٢) أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب
الطُّسْرِ ، قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ٢٧٨/٨
رقم ٤٧٢٨ .

ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ^(٢) ١٠٨١
فالصراط المستقيم هو سبيل الله الذي
دعا عليه وهو السنة ، والسبيل هي سبل
الاختلاف الحائدين عن الصراط المستقيم
وهم أهل البدع . وليس المراد سبل
المعاصي ، لأن المعاصي من حيث هي
معاص لم يضعها أحد طريقاً تسلك دائماً
على مضاهاة التشريع . وإنما هذا الوصف
خاص بالبدع المحدثات .

ويدل على هذا ما رواه أحمد . عن
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ خَطَبَ لَنَا رَسُولُ
ﷺ ، خَطَبًا ثُمَّ قَالَ : هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ . ثُمَّ
خَطَبَ خُطُوبًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ . ثُمَّ
قَالَ : هَذِهِ سَبِيلُ اللَّهِ قَالَ يَزِيدُ مُتَّفَقَةً عَلَى
كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ ثُمَّ قَرَأَ
: ﴿ إِنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَالْبُغُوهُ
وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرَقَ بَيْنَكُمْ عَنْ
سَبِيلِهِ ﴾ ^(١) .

فهذا التفسير يدل على شمول الآية
لجميع طرق البدع لا تختص ببدعة دون
أخرى .

٥- ومنها قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ
فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعْبًا لَسْتُ مِنْهُمْ
سَبِيلُهُ ﴾ ^(٢) .

(٣) الآية ١٥٣ الأنعام .

(٤) الآية ١٥٣ من سورة الأنعام .

وَالسَّاعَةُ ، كَهَاتَيْنِ ؛ وَيَقْرُنُ بَيْنَ
إِصْبَغَيْهِ ، السَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى ، وَيَقُولُ : أَمَّا
بَعْدُ ؛ فَإِنْ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ ،
وَخَيْرُ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ ، وَشَرُّ الْأُمُورِ
مُحَدَّثَاتُهَا ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ .

٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه ،
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : " إِنَّمَا هُمَا
اِثْنَانِ ، الْكَلَامُ وَالْهُدَى ؛ فَأَحْسَنُ الْكَلَامِ ،
كَلَامُ اللَّهِ ، وَأَحْسَنُ الْهُدَى ، هُدَى مُحَمَّدٍ
. أَلَا وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ ، فَإِنْ شَرُّ
الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا ، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ ،
وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ .

٤- وَعَنْ الْعَرَبِاضِ بْنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه ،
قَالَ : وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، يَوْمًا بَعْدَ
صَلَاةِ الْغَدَاةِ ، مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ، ذَرَفَتْ مِنْهَا
الْعُيُونُ ، وَوَجَلَّتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ ، فَقَالَ
رَجُلٌ ، إِنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةٌ مُودَّعٌ ، فَمَاذَا
تَعْهَدُ إِلَيْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : أَوْصِيكُمْ
بِتَقْوَى اللَّهِ ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ ، وَإِنْ عَبْدٌ
حَبَشِيٌّ ، فَإِنَّهُ مِنْ بَعْضِ مِنْكُمْ ، يَرَى
اِخْتِلَافًا كَثِيرًا ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ
، فَإِنَّهَا ضَلَالَةٌ . فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ ،
فَعَلَيْهِ بَسْتِي ، وَسِتَّةُ الْخُلَفَاءِ ؛ الرَّاشِدِينَ
الْمُهَنْدِينَ ، عَصُوا عَلَيْهَا بِالتَّوَّاجِدِ " (١) .

(١) الأحاديث سبق قهرها ، وينظر : الاعتصام
٥١ / ١ - ٥٤ .

وهذه الأحاديث ونحوها ، سبق بيان
وجه دلالتها ، وأما مخصصة بالأدلة
الأخرى ، التي استشهد بها الجمهور ، في
تعريف البدعة ، وتخصيصها ، وتقسيمها ،
إلى الأحكام الخمسة (٢) .

٥ - وفي حديث الصحيفة :
الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ غَيْرِ إِلَى تَوْرٍ (٣) ، فَمَنْ
أَخَذَتْ فِيهَا حَدَثًا ، أَوْ آوَى مُحَدَّثًا ،
فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ،
لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا غَدْلٌ (٤) .
قال الشاطبي : " وهذا الحديث في
سياق العموم ، فيشمل كل حدث أحدث
فيها ، مما ينافي الشرع . والبدع من أقبح
الحدث " (٥) .

قلت : نعم ! كل حدث أحدث
وينافي الشرع ؛ فالحديث يشمل ، وهو
من أقبح الحدث .

(٢) تراجع ص ٧٠ وما بعدها .

(٣) غير و تَوْرٍ : صحن جبلين ، وتور وورد جبل
أحد .

(٤) مضق عليه ، أخرجه مسلم " شرح النووي"
كتاب الحج ، باب فضل المدينة ودعاء النبي ﷺ
فيها بالركعة ١٤٨/٥ رقم ١٣٧٠ ، والبخاري
بشرح فتح الباري : كتاب الاعتصام بالكتاب
والسنة ، باب ما يكره من التعمق والتنازع والفلو
في الدعاء ٢٨٩/١٣ رقم ٧٣٠٠ .

(٥) الاعتصام ٥٤ / ١ .

وكل حدث أحدث ، ولا ينافي
الشرع ، فالحديث لا يشمل ،
والأحاديث الأخرى تخصصه .
ثالثاً : ما ورد من آثار عن
السلف الصالح :

ما جاء عن السلف الصالح ، من
الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ، في ذم البدع
وأهلها ، كثير منها ما يلي :

١- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه
قَالَ : " الْقَصْدُ فِي السُّنَّةِ ، خَيْرٌ مِنَ
الْاجْتِهَادِ فِي الْبِدْعَةِ " (١) .

٢ - وعنه أيضاً قَالَ : " اتَّبِعُوا ، وَلَا
تَبْدَعُوا لَقَدْ كُفِّتُمْ كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ " (٢) .

(١) أخرجه الدارمي في سننه ، المقدمة ، باب في
كراهية أخذ الرأي ٨٣/١ رقم ٢١٧ ، والبيهقي
في السنن الكبرى ٣ / ١٩ ، والحاكم في المستدرک
١ / ١٨٤ رقم ٣٥٢ ، وقال : هذا حديث مسند
صحيح على شرطهما ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ،
والطبراني في الكبير ١٠ / ٢٠٨ رقم ١٠٤٨٨ ،
وله محمد بن بشر الكندي ، قال فيه يحيى : ليس
بثقة ، كذا قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١ /
١٧٣ .

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٩ / ١٥٤
رقم ٨٧٧٠ ، ورجاله رجال الصحيح كما قال
الهيثمي ، في مجمع الزوائد ١ / ١٨١ ، والدارمي
في سننه ، المقدمة ، باب في كراهية أخذ الرأي
٨٠/١ رقم ٢٠٥ ، وقال العجلوني : قال النجم
رسنه صحيح . في كشف الخفاء ١ / ٣٠ رقم
٦٣ .

٣- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ زُرَّارَةَ ، ١٠٨٥
قَالَ : وَقَفَ عَلَيَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ
رضي الله عنه وَأَنَا أَقْصُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ : " يَا
عَمْرُو ! لَقَدْ ابْتَدَعْتُمْ بِدْعَةً ضَلَالَةٌ ، أَوْ
أَنْتُمْ لَاهْدَى مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَأَصْحَابِهِ ،
وَلَقَدْ رَأَيْتُهُمْ تَفَرَّقُوا عَنِّي حَتَّى رَأَيْتُ
مَكَانِي مَا فِيهِ أَحَدٌ " (٣) .

٣ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ قَالَ :
كُنَّا نَجْلِسُ عَلَى بَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ
قَبْلَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ ، فَإِذَا خَرَجَ مَشِينَا مَعَهُ
إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَجَاءَنَا أَبُو مُوسَى
الْأَشْعَرِيُّ فَقَالَ : أَخْرَجَ إِلَيْكُمْ أَبُو عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بَعْدُ ؟ قُلْنَا : لَا ، فَجَلَسَ مَعَنَا
حَتَّى خَرَجَ ، فَلَمَّا خَرَجَ قُمْنَا إِلَيْهِ جَمِيعًا ،
فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ
إِنِّي رَأَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ آتِفًا أَمْرًا أَنْكَرْتُهُ ،
وَلَمْ أَرَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ إِلَّا خَيْرًا . قَالَ : فَمَا
هُوَ؟ فَقَالَ : إِنَّ عَشْتِ فَسْتَرَاهُ - قَالَ -
رَأَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ قَوْمًا حَلَقًا جُلُوسًا
يَنْتَظِرُونَ الصَّلَاةَ ، فِي كُلِّ حَلَقَةٍ رَجُلٌ ،
وَفِي أَيْدِيهِمْ حَصَى فَيَقُولُ : كَبُرُوا مِائَةً ،
فَيَكْبُرُونَ مِائَةً ، فَيَقُولُ : هَلَّلُوا مِائَةً ،
فَيَهْلَلُونَ مِائَةً ، وَيَقُولُ : سَبَّحُوا مِائَةً

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٩ / ١٢٧
رقم ٨٦٣٧ ، وله إسنادان ، أحدهما رجاله رجال
الصحيح ، كما قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١ /
١٨٩ .

فَيَسْبَحُونَ مِائَةً. قَالَ : فَمَاذَا قُلْتُمْ لَهُمْ ؟ قَالَ : مَا قُلْتُ لَهُمْ شَيْئًا انْتِظَارَ رَأْيِكَ أَوْ انْتِظَارَ أَمْرِكَ. قَالَ : أَفَلَا أَمَرْتَهُمْ أَنْ يَعْبُدُوا سَيِّئَاتِهِمْ وَحَضَمْتُمْ لَهُمْ أَنْ لَا يَضِيعَ مِنْ حَسَنَاتِهِمْ. ثُمَّ مَضَى وَمَضَيْنَا مَعَهُ حَتَّى أَتَى حَلْفَةَ مِنْ تِلْكَ الْحَلْقِ ، فَوَقَفَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ : مَا هَذَا الَّذِي أَرَأَيْتُمْ تَصْنَعُونَ ؟ قَالُوا : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ خَصَى نَعْدُ بِهِ التَّكْبِيرَ وَالتَّهْلِيلَ وَالتَّسْبِيحَ. قَالَ : فَعْبُدُوا سَيِّئَاتِكُمْ فَأَنَا ضَامِنٌ أَنْ لَا يَضِيعَ مِنْ حَسَنَاتِكُمْ شَيْءٌ ، وَيَحْكُمُ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ مَا أَسْرَعَ هَلَكَتِكُمْ ، هَؤُلَاءِ صَحَابَةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ ، مُتَوَافِرُونَ وَهَذِهِ ثِيَابُهُ لَمْ تَبَلْ ، رَأَيْتُهُ لَمْ تُكْسَرْ ، وَالَّذِي لَفَسِي فِي يَدِهِ . إِنَّكُمْ لَعَلَى مِلَّةٍ هِيَ أَهْدَى مِنْ مِلَّةِ مُحَمَّدٍ ، أَوْ مُفْتَحِي بَابِ ضَلَالَةٍ . قَالُوا : وَاللَّهِ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَا أَرَدْنَا إِلَّا الْخَيْرَ. قَالَ : وَكَمْ مِنْ مُرِيدٍ لِلْخَيْرِ لَنْ يُصِيبَهُ ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، حَدَّثَنَا أَنْ قَوْمًا يَقْرءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ ، وَإِنَّمَا اللَّهُ مَا أَذْرَى لَعَلَّ أَكْثَرَهُمْ مِنْكُمْ . ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ ، فَقَالَ عَمْرُو بْنُ مَسْلَمَةَ : رَأَيْنَا عَامَّةَ أَوْلَئِكَ الْحَلْقِ يُطَاعُونَ يَوْمَ التَّهَرُّوَانِ مَعَ الْخَوَارِجِ .^(١)

(١) أخرجه الدارمي في سننه ، المقدمة ، باب في كراهية أخذ الراي ١ / ٧٩ رقم ٢٠٤ ، وابن أبي شيبة في مصنفه ٨ / ٧٣٠ رقم ١٠ ، والطبراني في

٤ - وَعَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ ، قَالَ : بَلَغَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ أَنَّ قَوْمًا ، يَقْعُدُونَ مِنَ الْمَغْرِبِ إِلَى الْعِشَاءِ يُسَبِّحُونَ يَقُولُونَ : قُولُوا كَذَا وَقُولُوا كَذَا ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : " إِنْ قَعَدُوا قَاذُونِي " ، فَلَمَّا جَلَسُوا أَهْوَاهُ فَأُطْلِقَ فَدَخَلَ مَعَهُمْ فَجَلَسَ وَعَلَيْهِ بُرْسٌ ، فَأَخَذُوا فِي تَسْبِيحِهِمْ فَحَسَرَ عَبْدُ اللَّهِ عَنْ رَأْسِهِ الْبُرْسَ ، وَقَالَ : " أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ " ، فَكَتَبَ الْقَوْمُ ، فَقَالَ : " لَقَدْ جِئْتُمْ بِيَدَعٍ ظُلْمَاءَ ، أَوْ لَقَدْ فَضَلْتُمْ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلِمًا " ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ : مَا جِئْنَا بِيَدَعٍ ظُلْمَاءَ ، وَلَا فَضَلْنَا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلِمًا ! . فَقَالَ عَمْرُو بْنُ عُتْبَةَ بْنِ فَرْقَدٍ : أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ يَا ابْنَ مَسْعُودٍ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَتَفَرَّقُوا ، قَالَ : وَرَأَى ابْنُ مَسْعُودٍ حَلْقَتَيْنِ فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ فَقَامَ مِنْهُمَا ، فَقَالَ : " أَتَيْتُكُمْ كَأَنَّ قَبْلَ صَاحِبَتِهَا ؟ " قَالَتْ إِحْدَاهُمَا : نَحْنُ ، فَقَالَ لِلْأُخْرَى : " قُومَا إِلَيْهَا " فَجَعَلَهُمَا وَاحِدَةً .^(٢)

الكبير ٩ / ١٢٧ رقم ٨٦٣٦ ، وفيه مجالد بن سعيد ، وثقه النسائي ، وضعفه البخاري ، واحد بن حنبل ، ويحيى . كما قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١ / ١٨١ .

(٢) أخرجه الطبراني الطبراني في الكبير ٩ / ١٢٥ رقم ٨٦٣٠ ، وفيه عطاء بن السائب ، وهو ثقة ،

٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : مَا أَتَى عَلَى النَّاسِ عَافٍ ، إِلَّا أَخَذُوا فِيهِ بِدْعَةٍ ، وَأَتُوا فِيهِ سُنَّةً ، حَتَّى تَحْتِيَ الْبِدْعُ ، وَتُبَوِّتَ السُّنَّةُ .^(١)

٦ - وعن الشعبي قال : " ما ابتدع في الإسلام بدعة ، إلا وفي كتاب الله عز وجل ، ما يكذبه " .^(٢) . وغير ذلك من الآثار .^(٣)

والجواب عن هذه الآثار ولحومها فيما يلي :
أولاً : ما جاء عن السلف الصالح ، من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ، في ذم البدع ،

ولكنه اختلف ، كما قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١ / ١٨١ . وعبد الرزاق في مصنفه ٣ / ٢٢١ رقم ٥٤٠٩ . قلت : أبو البخاري ؛ لم يسمع من ابن مسعود ، فالحديث منقطع . ينظر : جامع التحصيل في أحكام المراسيل ١ / ١٨٣ رقم ٢٤٢ .

(١) أخرجه الطبراني في الكبير ١٠ / ٢٦٢ رقم ١٠٩١٠ ، ورجاله موثقون ، كما قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١ / ١٨٨ . قلت : مسنده ضعيف ؛ لجهالة : عَبْدُ الْمُؤْمِنِ أَبُو عُبَيْدٍ .

(٢) أخرجه ابن الخلال في كتابه السنة ٢ / ٤٥٦ رقم ٩١٤ ، ورجاله إسناده ثقات .

(٣) إن أردت نماذج من تلك الآثار التي لم تصح ، فانظر : كثر العمال أرقام : ١٠٩٦ ، ١٠٩٨ ، ١١٠٠ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١١٥ ، ١١١٨ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٤ ، ١٤١٥ ، ١٤١٦ ، ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، ١٤١٩ ، ١٤٢٠ ، ١٤٢١ ، ١٤٢٢ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٥ ، ١٤٢٦ ، ١٤٢٧ ، ١٤٢٨ ، ١٤٢٩ ، ١٤٣٠ ، ١٤٣١ ، ١٤٣٢ ، ١٤٣٣ ، ١٤٣٤ ، ١٤٣٥ ، ١٤٣٦ ، ١٤٣٧ ، ١٤٣٨ ، ١٤٣٩ ، ١٤٤٠ ، ١٤٤١ ، ١٤٤٢ ، ١٤٤٣ ، ١٤٤٤ ، ١٤٤٥ ، ١٤٤٦ ، ١٤٤٧ ، ١٤٤٨ ، ١٤٤٩ ، ١٤٥٠ ، ١٤٥١ ، ١٤٥٢ ، ١٤٥٣ ، ١٤٥٤ ، ١٤٥٥ ، ١٤٥٦ ، ١٤٥٧ ، ١٤٥٨ ، ١٤٥٩ ، ١٤٦٠ ، ١٤٦١ ، ١٤٦٢ ، ١٤٦٣ ، ١٤٦٤ ، ١٤٦٥ ، ١٤٦٦ ، ١٤٦٧ ، ١٤٦٨ ، ١٤٦٩ ، ١٤٧٠ ، ١٤٧١ ، ١٤٧٢ ، ١٤٧٣ ، ١٤٧٤ ، ١٤٧٥ ، ١٤٧٦ ، ١٤٧٧ ، ١٤٧٨ ، ١٤٧٩ ، ١٤٨٠ ، ١٤٨١ ، ١٤٨٢ ، ١٤٨٣ ، ١٤٨٤ ، ١٤٨٥ ، ١٤٨٦ ، ١٤٨٧ ، ١٤٨٨ ، ١٤٨٩ ، ١٤٩٠ ، ١٤٩١ ، ١٤٩٢ ، ١٤٩٣ ، ١٤٩٤ ، ١٤٩٥ ، ١٤٩٦ ، ١٤٩٧ ، ١٤٩٨ ، ١٤٩٩ ، ١٥٠٠ ، ١٥٠١ ، ١٥٠٢ ، ١٥٠٣ ، ١٥٠٤ ، ١٥٠٥ ، ١٥٠٦ ، ١٥٠٧ ، ١٥٠٨ ، ١٥٠٩ ، ١٥١٠ ، ١٥١١ ، ١٥١٢ ، ١٥١٣ ، ١٥١٤ ، ١٥١٥ ، ١٥١٦ ، ١٥١٧ ، ١٥١٨ ، ١٥١٩ ، ١٥٢٠ ، ١٥٢١ ، ١٥٢٢ ، ١٥٢٣ ، ١٥٢٤ ، ١٥٢٥ ، ١٥٢٦ ، ١٥٢٧ ، ١٥٢٨ ، ١٥٢٩ ، ١٥٣٠ ، ١٥٣١ ، ١٥٣٢ ، ١٥٣٣ ، ١٥٣٤ ، ١٥٣٥ ، ١٥٣٦ ، ١٥٣٧ ، ١٥٣٨ ، ١٥٣٩ ، ١٥٤٠ ، ١٥٤١ ، ١٥٤٢ ، ١٥٤٣ ، ١٥٤٤ ، ١٥٤٥ ، ١٥٤٦ ، ١٥٤٧ ، ١٥٤٨ ، ١٥٤٩ ، ١٥٥٠ ، ١٥٥١ ، ١٥٥٢ ، ١٥٥٣ ، ١٥٥٤ ، ١٥٥٥ ، ١٥٥٦ ، ١٥٥٧ ، ١٥٥٨ ، ١٥٥٩ ، ١٥٦٠ ، ١٥٦١ ، ١٥٦٢ ، ١٥٦٣ ، ١٥٦٤ ، ١٥٦٥ ، ١٥٦٦ ، ١٥٦٧ ، ١٥٦٨ ، ١٥٦٩ ، ١٥٧٠ ، ١٥٧١ ، ١٥٧٢ ، ١٥٧٣ ، ١٥٧٤ ، ١٥٧٥ ، ١٥٧٦ ، ١٥٧٧ ، ١٥٧٨ ، ١٥٧٩ ، ١٥٨٠ ، ١٥٨١ ، ١٥٨٢ ، ١٥٨٣ ، ١٥٨٤ ، ١٥٨٥ ، ١٥٨٦ ، ١٥٨٧ ، ١٥٨٨ ، ١٥٨٩ ، ١٥٩٠ ، ١٥٩١ ، ١٥٩٢ ، ١٥٩٣ ، ١٥٩٤ ، ١٥٩٥ ، ١٥٩٦ ، ١٥٩٧ ، ١٥٩٨ ، ١٥٩٩ ، ١٦٠٠ ، ١٦٠١ ، ١٦٠٢ ، ١٦٠٣ ، ١٦٠٤ ، ١٦٠٥ ، ١٦٠٦ ، ١٦٠٧ ، ١٦٠٨ ، ١٦٠٩ ، ١٦١٠ ، ١٦١١ ، ١٦١٢ ، ١٦١٣ ، ١٦١٤ ، ١٦١٥ ، ١٦١٦ ، ١٦١٧ ، ١٦١٨ ، ١٦١٩ ، ١٦٢٠ ، ١٦٢١ ، ١٦٢٢ ، ١٦٢٣ ، ١٦٢٤ ، ١٦٢٥ ، ١٦٢٦ ، ١٦٢٧ ، ١٦٢٨ ، ١٦٢٩ ، ١٦٣٠ ، ١٦٣١ ، ١٦٣٢ ، ١٦٣٣ ، ١٦٣٤ ، ١٦٣٥ ، ١٦٣٦ ، ١٦٣٧ ، ١٦٣٨ ، ١٦٣٩ ، ١٦٤٠ ، ١٦٤١ ، ١٦٤٢ ، ١٦٤٣ ، ١٦٤٤ ، ١٦٤٥ ، ١٦٤٦ ، ١٦٤٧ ، ١٦٤٨ ، ١٦٤٩ ، ١٦٥٠ ، ١٦٥١ ، ١٦٥٢ ، ١٦٥٣ ، ١٦٥٤ ، ١٦٥٥ ، ١٦٥٦ ، ١٦٥٧ ، ١٦٥٨ ، ١٦٥٩ ، ١٦٦٠ ، ١٦٦١ ، ١٦٦٢ ، ١٦٦٣ ، ١٦٦٤ ، ١٦٦٥ ، ١٦٦٦ ، ١٦٦٧ ، ١٦٦٨ ، ١٦٦٩ ، ١٦٧٠ ، ١٦٧١ ، ١٦٧٢ ، ١٦٧٣ ، ١٦٧٤ ، ١٦٧٥ ، ١٦٧٦ ، ١٦٧٧ ، ١٦٧٨ ، ١٦٧٩ ، ١٦٨٠ ، ١٦٨١ ، ١٦٨٢ ، ١٦٨٣ ، ١٦٨٤ ، ١٦٨٥ ، ١٦٨٦ ، ١٦٨٧ ، ١٦٨٨ ، ١٦٨٩ ، ١٦٩٠ ، ١٦٩١ ، ١٦٩٢ ، ١٦٩٣ ، ١٦٩٤ ، ١٦٩٥ ، ١٦٩٦ ، ١٦٩٧ ، ١٦٩٨ ، ١٦٩٩ ، ١٧٠٠ ، ١٧٠١ ، ١٧٠٢ ، ١٧٠٣ ، ١٧٠٤ ، ١٧٠٥ ، ١٧٠٦ ، ١٧٠٧ ، ١٧٠٨ ، ١٧٠٩ ، ١٧١٠ ، ١٧١١ ، ١٧١٢ ، ١٧١٣ ، ١٧١٤ ، ١٧١٥ ، ١٧١٦ ، ١٧١٧ ، ١٧١٨ ، ١٧١٩ ، ١٧٢٠ ، ١٧٢١ ، ١٧٢٢ ، ١٧٢٣ ، ١٧٢٤ ، ١٧٢٥ ، ١٧٢٦ ، ١٧٢٧ ، ١٧٢٨ ، ١٧٢٩ ، ١٧٣٠ ، ١٧٣١ ، ١٧٣٢ ، ١٧٣٣ ، ١٧٣٤ ، ١٧٣٥ ، ١٧٣٦ ، ١٧٣٧ ، ١٧٣٨ ، ١٧٣٩ ، ١٧٤٠ ، ١٧٤١ ، ١٧٤٢ ، ١٧٤٣ ، ١٧٤٤ ، ١٧٤٥ ، ١٧٤٦ ، ١٧٤٧ ، ١٧٤٨ ، ١٧٤٩ ، ١٧٥٠ ، ١٧٥١ ، ١٧٥٢ ، ١٧٥٣ ، ١٧٥٤ ، ١٧٥٥ ، ١٧٥٦ ، ١٧٥٧ ، ١٧٥٨ ، ١٧٥٩ ، ١٧٦٠ ، ١٧٦١ ، ١٧٦٢ ، ١٧٦٣ ، ١٧٦٤ ، ١٧٦٥ ، ١٧٦٦ ، ١٧٦٧ ، ١٧٦٨ ، ١٧٦٩ ، ١٧٧٠ ، ١٧٧١ ، ١٧٧٢ ، ١٧٧٣ ، ١٧٧٤ ، ١٧٧٥ ، ١٧٧٦ ، ١٧٧٧ ، ١٧٧٨ ، ١٧٧٩ ، ١٧٨٠ ، ١٧٨١ ، ١٧٨٢ ، ١٧٨٣ ، ١٧٨٤ ، ١٧٨٥ ، ١٧٨٦ ، ١٧٨٧ ، ١٧٨٨ ، ١٧٨٩ ، ١٧٩٠ ، ١٧٩١ ، ١٧٩٢ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٤ ، ١٧٩٥ ، ١٧٩٦ ، ١٧٩٧ ، ١٧٩٨ ، ١٧٩٩ ، ١٨٠٠ ، ١٨٠١ ، ١٨٠٢ ، ١٨٠٣ ، ١٨٠٤ ، ١٨٠٥ ، ١٨٠٦ ، ١٨٠٧ ، ١٨٠٨ ، ١٨٠٩ ، ١٨١٠ ، ١٨١١ ، ١٨١٢ ، ١٨١٣ ، ١٨١٤ ، ١٨١٥ ، ١٨١٦ ، ١٨١٧ ، ١٨١٨ ، ١٨١٩ ، ١٨٢٠ ، ١٨٢١ ، ١٨٢٢ ، ١٨٢٣ ، ١٨٢٤ ، ١٨٢٥ ، ١٨٢٦ ، ١٨٢٧ ، ١٨٢٨ ، ١٨٢٩ ، ١٨٣٠ ، ١٨٣١ ، ١٨٣٢ ، ١٨٣٣ ، ١٨٣٤ ، ١٨٣٥ ، ١٨٣٦ ، ١٨٣٧ ، ١٨٣٨ ، ١٨٣٩ ، ١٨٤٠ ، ١٨٤١ ، ١٨٤٢ ، ١٨٤٣ ، ١٨٤٤ ، ١٨٤٥ ، ١٨٤٦ ، ١٨٤٧ ، ١٨٤٨ ، ١٨٤٩ ، ١٨٥٠ ، ١٨٥١ ، ١٨٥٢ ، ١٨٥٣ ، ١٨٥٤ ، ١٨٥٥ ، ١٨٥٦ ، ١٨٥٧ ، ١٨٥٨ ، ١٨٥٩ ، ١٨٦٠ ، ١٨٦١ ، ١٨٦٢ ، ١٨٦٣ ، ١٨٦٤ ، ١٨٦٥ ، ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ ، ١٨٦٨ ، ١٨٦٩ ، ١٨٧٠ ، ١٨٧١ ، ١٨٧٢ ، ١٨٧٣ ، ١٨٧٤ ، ١٨٧٥ ، ١٨٧٦ ، ١٨٧٧ ، ١٨٧٨ ، ١٨٧٩ ، ١٨٨٠ ، ١٨٨١ ، ١٨٨٢ ، ١٨٨٣ ، ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ ، ١٨٨٦ ، ١٨٨٧ ، ١٨٨٨ ، ١٨٨٩ ، ١٨٩٠ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٢ ، ١٨٩٣ ، ١٨٩٤ ، ١٨٩٥ ، ١٨٩٦ ، ١٨٩٧ ، ١٨٩٨ ، ١٨٩٩ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠١ ، ١٩٠٢ ، ١٩٠٣ ، ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ ، ١٩٠٦ ، ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ ، ١٩٠٩ ، ١٩١٠ ، ١٩١١ ، ١٩١٢ ، ١٩١٣ ، ١٩١٤ ، ١٩١٥ ، ١٩١٦ ، ١٩١٧ ، ١٩١٨ ، ١٩١٩ ، ١٩٢٠ ، ١٩٢١ ، ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ ، ٢٠٢٣ ، ٢٠٢٤ ، ٢٠٢٥ ، ٢٠٢٦ ، ٢٠٢٧ ، ٢٠٢٨ ، ٢٠٢٩ ، ٢٠٣٠ ، ٢٠٣١ ، ٢٠٣٢ ، ٢٠٣٣ ، ٢٠٣٤ ، ٢٠٣٥ ، ٢٠٣٦ ، ٢٠٣٧ ، ٢٠٣٨ ، ٢٠٣٩ ، ٢٠٤٠ ، ٢٠٤١ ، ٢٠٤٢ ، ٢٠٤٣ ، ٢٠٤٤ ، ٢٠٤٥ ، ٢٠٤٦ ، ٢٠٤٧ ، ٢٠٤٨ ، ٢٠٤٩ ، ٢٠٥٠ ، ٢٠٥١ ، ٢٠٥٢ ، ٢٠٥٣ ، ٢٠٥٤ ، ٢٠٥٥ ، ٢٠٥٦ ، ٢٠٥٧ ، ٢٠٥٨ ، ٢٠٥٩ ، ٢٠٦٠ ، ٢٠٦١ ، ٢٠٦٢ ، ٢٠٦٣ ، ٢٠٦٤ ، ٢٠٦٥ ، ٢٠٦٦ ، ٢٠٦٧ ، ٢٠٦٨ ، ٢٠٦٩ ، ٢٠٧٠ ، ٢٠٧١ ، ٢٠٧٢ ، ٢٠٧٣ ، ٢٠٧٤ ، ٢٠٧٥ ، ٢٠٧٦ ، ٢٠٧٧ ، ٢٠٧٨ ، ٢٠٧٩ ، ٢٠٨٠ ، ٢٠٨١ ، ٢٠٨٢ ، ٢٠٨٣ ، ٢٠٨٤ ، ٢٠٨٥ ، ٢٠٨٦ ، ٢٠٨٧ ، ٢٠٨٨ ، ٢٠٨٩ ، ٢٠٩٠ ، ٢٠٩١ ، ٢٠٩٢ ، ٢٠٩٣ ، ٢٠٩٤ ، ٢٠٩٥ ، ٢٠٩٦ ، ٢٠٩٧ ، ٢٠٩٨ ، ٢٠٩٩ ، ٢١٠٠ ، ٢١٠١ ، ٢١٠٢ ، ٢١٠٣ ، ٢١٠٤ ، ٢١٠٥ ، ٢١٠٦ ، ٢١٠٧ ، ٢١٠٨ ، ٢١٠٩ ، ٢١١٠ ، ٢١١١ ، ٢١١٢ ، ٢١١٣ ، ٢١١٤ ، ٢١١٥ ، ٢١١٦ ، ٢١١٧ ، ٢١١٨ ، ٢١١٩ ، ٢١٢٠ ، ٢١٢١ ، ٢١٢٢ ، ٢١٢٣ ، ٢١٢٤ ، ٢١٢٥ ، ٢١٢٦ ، ٢١٢٧ ، ٢١٢٨ ، ٢١٢٩ ، ٢١٣٠ ، ٢١٣١ ، ٢١٣٢ ، ٢١٣٣ ، ٢١٣٤ ، ٢١٣٥ ، ٢١٣٦ ، ٢١٣٧ ،

فَيَهْلُلُونَ مائةً ، وَيَقُولُ : سَبِّحُوا مائةً ، فَيَسْبِّحُونَ مائةً .

ولذا حثهم على الوحدة ، قائلاً : " اِتَّكُمَا كَأَنَّ قَبْلَ صَاحِبَتِهَا ؟ " قَالَتْ إِحْدَاهُمَا : نَحْنُ ! فَقَالَ لِلْأُخْرَى : " قُومَا إِلَيْهَا " فَجَعَلَهُمَا وَاحِدَةً " . وهو نفس ما حدث من الفاروق عمر رضي الله عنه ، في صلاة التراويح . فتأمل .

ولأن الذكر في بيوت الله خير ، وأصله في القرآن . قال تعالى : ﴿ فِي بُيُوتِ أَذْنِ اللَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ (١) . وأصله في السنة أيضاً ما روى مرفوعاً :

١ - " لَا يَزَالُ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ فِي صَلَاةٍ ، مَا دَامَ فِي مُصَلَاةٍ ، قَاعِدًا وَلَا يَخْبِسُهُ إِلَّا أَنْتَظَارُ الصَّلَاةِ . وَالْمَلَائِكَةُ يَقُولُونَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ ، مَا لَمْ يُخْذَثْ " (٢) .

٢ - " إسباغ الوضوء على المكاره ، وإعمال الأقدام إلى المساجد ، وانتظار الصلاة بعد الصلاة يغسل الخطايا غسلًا " (٣) .

(١) الآية ٣٦ النور .

(٢) أخرجه أحمد مسنده ٥١٢/١٦ رقم ١٠٨٨١ . عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک عن علي بن أبي طالب مرفوعاً ٢٢٣/١ رقم ٤٥٦ ، وقال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

٣ - " ألا أدلكم على ما يكفر الله به الخطايا ، ويزيد في الحسنات ؟ قالوا : بلى يا رسول الله ! قال : إسباغ الوضوء في المكاره ، وانتظار الصلاة بعد الصلاة . ما منكم من رجل يخرج من بيته فيصلي مع الإمام ، ثم يجلس ينتظر الصلاة الأخرى ، إلا والملائكة تقول : اللهم اغفر له اللهم ارحمه " (٤) .

٤ - وعن داود بن صالح قال : قال أبو سلمة بن عبد الرحمن : يا ابن أخي هل تدري في أي شيء نزلت هذه الآية ؟ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (٥) قال : قلت لا . قال : يا ابن أخي إني سمعت أبا هريرة يقول : لم يكن في زمان النبي صلى الله عليه وسلم غزو يربط فيه ، ولكن انتظار الصلاة بعد الصلاة (٦) .

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرک ، عن أبي سعيد الخدري ، مرفوعاً ٣٠٥/١ رقم ٦٨٩ ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

(٥) الآية ٢٠٠ آل عمران .

(٦) أخرجه الحاكم في المستدرک ٢/٢٢٩ رقم ٣١٧٧ ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

وغير ذلك من الأحاديث ، التي تبين فضل حلق الذكر في المسجد ، وانتظار الصلاة .

ولذا تجد أن أبي موسى الأشعري قال : كما جاء في نص الحديث : " وَلَمْ أَرِ وَالْخُدَّ لِلَّهِ إِلَّا خَيْرًا " .

وتجد أيضاً رجل من بني تميم ، ممن أكره عليهم ابن مسعود ، يرد عليه قائلاً : مَا جِئْنَا بِبِدْعَةٍ ظَلَمَاءَ ، وَلَا فَضَلْنَا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم عَلَمًا ! . ولم يراجع ابن مسعود في إجابته ! .

فما يؤكد أن الإنكار عن ابن مسعود كان لأمر آخر ، وهو فرقة الأمة ، التي هي أصل كل ضلالة .

والبعض : يجوز أن ابن مسعود غي عن ذلك ، خوفاً عليهم من العجب ، أو لظنهم بذلك أنهم أهدي من الصحابة ! بدليل ما جاء في آخر الحديث : " رَأَيْنَا غَائِمَةً أُولَئِكَ الْحَلَقِ ، يُطَاعَتُونَا يَوْمَ التَّهْرُوتَانِ ، مَعَ الْخَوَارِجِ " .

اختلف العلماء ، في الرأي المقصود إليه بالذم والعيب ، في هذه الآثار :

وبالجملة : قال ابن عبد البر : « اختلف العلماء ، في الرأي المقصود إليه بالذم والعيب ، في هذه الآثار المذكورة في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن

أصحابه رضي الله عنهم ، وعن التابعين لهم ١٠٨٩ بإحسان .

فقال طائفة : الرأي المذموم هو البدع المخالفة للسنن في الاعتقاد كرايهم ، وسائر مذاهب أهل الكلام ؛ لأنهم قوم استعملوا قياسهم وآراءهم في رد الأحاديث " ...

وقال آخرون وهم جمهور أهل العلم : « الرأي المذموم في هذه الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن أصحابه والتابعين . هو القول في أحكام شرائع الدين بالاستحسان والظنون ، والاشتغال بحفظ العضلات والأغلوطات ... ورد الفروع و بعضها على بعض قياساً ، دون ردها على أصولها . قالوا : وفي الاشتغال بهذا ، والاستغراق فيه تعطيل السنن .. " (١) .

قلت : وكل هذا يؤكد رأي الجمهور في تعريفهم للبدعة وهي : " ما يقابل السنة النبوية ، فيراد بها : ما خالف القرآن الكريم ، أو حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، وسواء كانت دلالة القرآن ، أو الحديث ، على مخالفة الفعل مباشرة ، أو بوسيلة القواعد المأخوذة منهما .

(١) ينظر : جامع بيان العلم وفضله ٢/١٣٨ ، ١٣٩ .

ويدخل في التعريف : ما كان مخالفاً ؛ لعمل الخلفاء الراشدين ، والصحابة الأكرمين عليهم السلام ، ومثل الفعل ؛ الترك . فما جاء في القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، بطلب تركه ، يعتبر الخروج عن هذا الطلب ، بدعة مخالفة للسنة النبوية . وعلى هذا التعريف يحمل مثل قول الشعبي : " ما ابتدع في الإسلام بدعة ، إلا وفي كتاب الله عز وجل ، ما يكنبه " . أم .

المبحث الثالث

حكم البدعة ، وأثرها في عدالة الراوي ، وقبول روايته

أولاً : حكم البدعة :

يختلف حكم البدعة باختلاف مفهومها ، وتقسيمها : فمن عم البدعة في كل حادث (مذموماً كان أو ممدوحاً) ، ونظر إليها من حيث الجملة ، وكوفها بدعة ، ولم يذهب إلى تقسيمها كرمها .

وأما من خصص البدعة ، فلا شك في أن البدع عنده ، ليست على مرتبة واحدة ؛ بل تعريها الأحكام التكليفية الخمسة .

وحكمها على تعريفها المختر : عرضها على قواعد الشرع وأدلتها ، فهي شئ تناولها من الأدلة والقواعد ألحقت به من إيجاب أو تحريم أو غيرها .

ثانياً : أثرها في عدالة الراوي ، وقبول روايته :

البدعة : من أسباب الطعن في عدالة الراوي ، وضبطه معاً ، وهي عند أهل الحديث ، تتعلق ببدع أصول الدين ، لا بدع فروعها .

فالمتعين إلى مختلف الفرق الإسلامية ، الخارجة عن أهل السنة ، إبان توسع المجتمع الإسلامي ، يمثلون عدداً هاماً منه ، وفيهم من توافرت فيه أهلية الرواية ، بل كان من أئمتها ، لذلك شغلت قضية عدالتهم ، والأخذ عنهم ، بال أئمة الحديث ، واختلفت فيها آراؤهم بين متشدد ، ومتساهل ، ومعتدل .

فذهب البعض : إلى رد رواية المبتدع مطلقاً ، الكافر بالتأويل ، والفاسق به ، واعتبرهما بمثابة الكافر المعاند ^(١) .

وذهب جماعة من أهل النقل ، والمتكلمين ، إلى القول بقبول أخبار أهل البدع مطلقاً ، كقاراً كانوا أو فساقاً بالتأويل ^(٢) .

وهذا الرأي لم ينسب لأي إمام من أئمة الحديث ، وليس عملياً البحث فيه .

وأما المعتدلون فذهبوا إلى التفصيل ، لعدة اعتبارات ، منها التفريق بين المغالي في بدعته ، وغير المغالي ، والداعي إلى

بدعته ، وغير الداعي ، والمستحل ^{١٠٩١} الكذب في الرواية والشهادة ، وغير المستحل .

فمن كان منهم غير مغال في بدعته ، وغير داعي إليها ، وغير مستحل الكذب في الرواية والشهادة ، قبلوا روايته . تقديماً لمصلحة تحصيل ذلك الحديث ، ونشر تلك السنة النبوية ، على مصلحة إهانتها ، وإطفاء بدعته .

قال الحافظ الذهبي : " فلقائل أن يقول : كيف ساغ توثيق مبتدع ! وحد الثقة العدالة والإتقان ؟ فكيف يكن عدلاً ، من هو صاحب بدعة ؟ .

وجوابه : أن البدعة على ضربين فبدعة صغرى : كالشيع بلا غلو ولا تحرف ، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم ، مع الدين والورع والصدق ؛ فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية ، وهذه مفسدة بينة .

ثم بدعة كبرى : كالرفض الكامل والغلو فيه ، والخط على أبي بكر ، وعمر رضي الله عنهما ، والدعاء إلى ذلك ، فهذا النوع لا يحتاج بهم ولا كرامة .

وأيضاً فما استحضر الآن في هذا الضرب ، رجلاً صادقاً ولا مأموراً ، بل الكذب شعارهم ، والتقية والنفاق

(١) ينظر : الكفاية للخطيب البغدادي ص ١٩٤ ، باب ما جاء عن أهل البدع والأهواء ، والاحتجاج بروايتهم .

(٢) ينظر : المصدر السابق ص ١٩٥ .

دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله ! حاشا وكلا .

فالشيعة الغالي في زمان السلف وعرفهم : هو من تكلم في عثمان ، والزبير ، وطلحة ، ومعاوية وطائفة ، ممن حارب علياً رضي الله عنه ، وتعرض لسبهم .

والغالي في زماننا وعرفنا : هو الذي يكفر هؤلاء السادة ، ويتبرأ من الشيخين أيضاً ، فهذه حال معتر^(١) .

وقال الحافظ ابن حجر : وأما البدعة . فالموصوف بها : أما أن يكون ممن يكفر ، أو يفسق .

فالمكفر بها : لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه ، من قواعد جميع الأئمة ، كما في غلاة الروافض ، من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره ، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك . وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شئ البتة .

والمفسق بها : كبدع الخوارج والروافض ، الذين لا يغفلون ذلك الغلو ، وغير هؤلاء من الطوائف ، المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً ، لكنه مستند إلى ، تأويل ظاهر سائغ .

فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله ، إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب ، مشهوراً بالسلامة ، من خوارم المروءة ، موصوفاً بالديانة والعبادة .

فقليل يقبل مطلقاً .

وقيل يرد مطلقاً .

والثالث التفصيل : بين أن يكون داعية ، أو غير داعية .

فيقبل غير الداعية ، ويرد حديث الداعية .

وهذا المذهب هو الأعدل . وصارت إليه الطوائف من الأئمة . وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه . لكن في دعوى ذلك نظر .

ثم اختلف القائلين بهذا التفصيل : فبعضهم أطلق ذلك ، وبعضهم زاده تفصيلاً . فقال : إن اشتملت رواية غير الداعية ، علي ما يشيد بدعته ، ويزينه ويحسنه ظاهراً فلا تقبل ، وأن لم تشتمل فتقبل .

وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه ، في حق الداعية . فقال : أن اشتملت روايته على ما يرد بدعته ، قبل وإلا فلا .

وعلى هذا إذا اشتملت ، رواية المبتدع سواء كان داعية أم لا . على ما

لا تعلق له بدعته أصلاً ، هل ترد مطلقاً ، أو تقبل مطلقاً ؟ . مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيه . فقال : إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه ، هو إجماداً لبدعته وإطفاء لاره ، وأن لم يوافقه أحد ، ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده ، مع ما وصفنا من صدقه ، وتحريزه عن الكذب ، واشتهاره بالدين ، وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته . فينبغي أن تقدم مصلحة تحصیل ذلك الحديث ، ونشر تلك السنة على مصلحة إهائته ، وإطفاء بدعته . والله أعلم .

وأعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة : بسبب اختلافهم في العقائد ؛ فينبغي التنبه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق .

وكذا عاب جماعة من الورعين ، جماعة دخلوا في أمر الدنيا ؛ فضعفوا خبرهم لذلك ، ولا أثر لذلك التضعيف ، مع الصدق والضبط . وأبعد ذلك كله من الاعتبار ، تضعيف من ضعف بعض الرواة ، بأمر يكون الحمل فيه على غيره ، أو للتحامل بين الأقران . وأشد من ذلك ؛ تضعيف من ضعف من هو أوثق منه أو أعلى قدراً ، أو أعرف بالحديث . فكل هذا لا يعتبر به^(١) .

وقد أصاب الإمام محمد بن ١٠٩٣ جرير الطبري في قوله : " لو كان كل من ادعى عليه ، مذهب من المذاهب الرديئة ، ثبت عليه ما ادعى به ، وسقطت عدالته ، وبطلت شهادته بذلك ؛ للزم ترك أكثر محدثي الأمصار ، لأنه ما منهم إلا وقد نسبهم قوم ، إلى ما يرغب به عنه " (٢) .

وهذا المذهب العدل الذي ذهب إليه عامة أهل الحديث ، واعتمده ابن حجر العسقلاني وغيره ، منتزع من نصوص عليها الأئمة قبلهم .

قال الإمام الشافعي : وهو يحدث عن إبراهيم بن أبي يحيى القدري ، لصدقه . فمما عرف عنه قوله : " لأن آخر من بعد أحب إلي من أن أكذب " ، وكان الشافعي في روايته عنه يقول : " حدثني الثقة في حديثه ، المتهم في دينه " (٣) .

ومثله قول محمد بن إسحاق بن خزيمة كان يقول : " حدثنا الصدوق في روايته ، المتهم في دينه ، عباد بن يعقوب " (٤) . وسئل الإمام أحمد بن حنبل : " أكتب عن المرجعي والقدري ؟ قال : " نعم يكتب عنه ، إذا لم يكن داعياً " (٥) .

(٢) المصدر السابق ١ / ٤٤٩ .

(٣) ينظر : فتح المغيث للسخاوي ١ / ٣٥٩ .

(٤) المدخل للحاكم ص ٤٩ .

(٥) الكفاية للخطيب البغدادي ص ٢٠٥ ، باب ذكر بعض النقول عن أئمة الحديث ، في جواز الرواية ، عن أهل الأهواء والبدع .

(١) هدي الساري مقدمة الفتح ١ / ٤٠٤ .

وقيل له في حديثك أسماء قوم من القدرية فقال : " هو ذا نحدث عن القدرية " (١).

وقال الجوزجاني : " ومنهم زائغ عن الحق ، أي عن السنة ، صدوق اللهجة ، قد جرى في الناس حديثه ، لكنه مخذول في بدعته ، مأمون في روايته ، فهؤلاء ليس فيه حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ، ما يعرف وليس بمنكر ؛ إذا لم يقو به بدعتهم " (٢).

وقال الحاكم : " وأصحاب الأهواء ، فإن روايتهم عند أكثر أهل الحديث مقبولة ، إذا كانوا فيها صادقين " (٣).

وقال ابن دقيق العيد : " إننا لا نعتبر المذاهب في الرواية ، إذ لا نكفر أحداً ، من أهل القبلة ، إلا بإنكار قطعي من الشريعة ، فإذا اعتبرنا ذلك ، وانضم إليه الورع والتقوى ، فقد حصل معتمد الرواية " (٤).

وقال الإمام النووي : " ولم يزل الخلف والسلف على الصلاة ، خلف

المعتزلة وغيرهم ، ومناكرتهم ، وموارثتهم ، وإجراء أحكام المسلمين عليهم " (٥).

وصفوة القول في ذلك : أن الأمر يدور على الصدق في الرواية ، ولا يرد كل مكفر ببذعته ، بل لابد أن يكون ما يعرف به التكفير متفقاً عليه ، بين قواعد جميع الأئمة ؛ لأن كل طائفة تدعى أن مخالفها مبتدعة ، وقد تبالغ فتكفرها ، فلو أخذ ذلك على الإطلاق ؛ لاستلزم تكفير جميع الطوائف .

فالمعتمد : أن الذي ترد روايته ، هو من أنكر أمراً متواتراً من الشرع ، معلوماً من الدين بالضرورة ، وكذا من اعتقد عكسه ، فأما من لم يكن بهذه الصفة ، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه ، مع ورعه ، وتقواه ، فلا مانع من قبوله أصلاً . وقد خرّج الأئمة في صحاحهم ، وسنتهم ، ومسانيدهم ، وأجزاءهم ، عن أهل الأهواء على اختلاف بدعهم ، إذا كانوا من أهل هذا الشأن ، مع الصدق والإتقان .

وقد سرد السيوطي في كتابه التدريب ، جميع من رمي ببذعة ، فمن خرّج لهم الشيخان ، أو أحدهما في كتابه (٦).

(٥) روضة الطالبين وعمدة المفتين ١ / ١٣٠ .

(٦) ينظر التدريب ١ / ٣٢٨-٣٢٩ .

ثالثاً : الموقف من العالم العابد العامل ، إذا وقع في بدعة .

قلت : إذا كان هذا هو قول الأئمة ، في مبتدعة أصول الدين ، فما بال ادعاء العلم في زماننا ، يتجرءون ، ويتطاولون على علماء المسلمين ؛ ممن يخالفهم الرأي ، بالتكفير تارة ، وبالتفسيق أخرى ، ويرفضون علمهم ، بنحرد الاختلاف معهم ، قولاً أو عملاً ، في بدع الفروع ، والتي هي موضوع دراستنا ؟ ! وإلى هؤلاء أقدم فم النصيحة الذهبية ، من إمامين جليلين .

الأول : ما قاله ابن تيمية ، في حق العالم ، المجتهد المخطئ ، في طلب الحق . وأنه مغفور له سواء كان في المسائل النظرية (التي يسميها بعض الناس أصول الدين) أو المسائل العملية (التي يسميها بعض الناس فروع الدين) .

قال رحمه الله تعالى : " وهكذا الأقوال التي يكفر قائلها قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق ، وقد تكون عنده ، ولم تثبت عنده ، أو لم يتمكن من فهمها ، وقد يكون قد عرضت له شبهات يعذر الله بها ، فمن كان من المؤمنين مجتهداً في طلب الحق وأخطأ ، فإن الله يغفر له خطأه كأنما ما

كان ، سواء كان في المسائل ١٠٩٥ النظرية أو العملية . هذا الذي كان عليه أصحاب النبي ﷺ ، وجهابرة أئمة الإسلام .

وما قسموا المسائل إلى مسائل أصول يكفر بإنكارها ، ومسائل فروع لا يكفر بإنكارها .

فأما التفريق بين نوع وتسميته مسائل الأصول ، وبين نوع آخر وتسميته مسائل الفروع ، فهذا التفريق ليس له أصل لا عن الصحابة ، ولا عن التابعين لهم بإحسان ولا أئمة الإسلام (١).

وقال الذهبي رحمه الله تعالى : " إن الكبير من أئمة العلم إذا كثرت صوابه ، وعُلم تحريه للحق ، واتسع علمه وظهر ذكاؤه ، وعُرف صلاحه وورعه واتباعه ، يُغفر له زلله ، ولا تضلله ونظره ، ونسب محاسنه ، نعم . ولا نفتدي به في بدعته وخطئه ، ونرجو له التوبة من ذلك " (٢).

قال هذا في ترجمة (قتادة بن دعامة) وقد رمى بالقدر حيث يقول عنه الذهبي : " وهو حجة بالإجماع إذا بين السماع ، فإنه مُدلس معروف بذلك ، وكان يرى بالقدر ، نَسأل الله العفو . ومع هذا فما

(١) الفتاوى ٢٣ / ٣٤٦-٣٤٧ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٥ / ٢٧١ .

(١) المرجع السابق ص ٢٠٦ .

(٢) ينظر : فتح المغيث للسخاوي ١ / ٣٦١ .

(٣) ينظر : المدخل ص ٤٩ : القسم الخامس من الصحيح المختلف فيه : روايات المبتدعة .

(٤) ينظر : فتح المغيث للسخاوي ١ / ٣٥٩ .

توقف أحد في صدقه وعدالته وحفظه ، ولعل الله يعذر أمثاله ممن تليس بدعة يريد بها تعظيم الباري وتزيهه ، وقد بذل وسعه ؛ لإله حكم عدل لطيف بعباده ، ولا يسأل عما يفعل ^(١).

وهذا الأصل الذي حققه ابن تيمية ، و الذهبي ، رحمة الله تعالى عليهما ، هو منهج أهل السنة والجماعة ، في الحكم على علماء الإسلام ، وقادة الأمة حتى من رمي منهم بدعة ، أو من كان له تاويل مخالف للكتاب والسنة ^(٢) . فهل ينتبه لهذا أدعياء العلم في زماننا؟! أهـ.

والله تبارك وتعالى
أعلى وأعلم .

(١) المصدر السابق ٢٧١/٥ .

(٢) راجع إن شئت تأكيداً لذلك شهادة الإمام ابن تيمية لمخالفيه من الأئمة مثل الإمام الغزالي في الفتاوى ٦٣/٤ - ٦٦ ، والإمام ابن حزم المصدر السابق ١٨ / ٤ - ٢٠ ، والإمام الأشعري المصدر نفسه ١٤/٤ ، ٩٧ / ١٣ . وغيرهم . وينظر : جامع بيان العلم وفضله ، باب لا يقبل قول بعض العلماء في بعض إلا بينة ٢ / ١٥٣ - ١٦٣ .

أهم المصادر والمراجع

أهل في الترتيب الألف واللام ،
وآب ، وابن ، في أول اسم الكتاب ،
وكذلك كلمة (كتاب) .

(أ)

١- الأبي شرح مسلم ، مطبعة
السعادة ، الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ .
٢- إتيان الصنعة في تحقيق معنى
البدعة ، لأبي الفضل عبد الله الصديق
الغماري ، طبعة دار الأنصار بالقاهرة ،
بدون تاريخ .

٣- الأحكام في أصول الأحكام ،
لابن حزم الظاهري ، تحقيق أحمد محمد
شاكر ، دار الكتب العلمية بيروت ،
الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٤- الاعتصام ، للشاطبي ، تحقيق
محمود طعمة ، دار المعرفة بيروت ، الطبعة
الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

٥- أعلام الموقعين عن رب العالمين ،
لابن قيم الجوزية ، تحقيق محمد محي الدين
عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ،
الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ .

٦- الإفادة في حكم السيادة ،
للدكتور زين العابدين العبيد محمد ، دار
البحوث للدراسات الإسلامية ، دبي ،
الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

٧- اقتضاء الصراط المستقيم .
لمخالفة أصحاب الجحيم ، لابن تيمية ،
تحقيق صلاح عويضة ، مكتبة الإيمان
بالمصورة ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ -
١٩٩٦ م .

(ب)

٨- الباعث على إنكار البدع
والخوارج ، لعبد الرحمن بن اسماعيل بن
ابراهيم أبو شامة ، تحقيق عثمان أحمد
عبر ، دار الهدى القاهرة ، الطبعة الأولى
١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

٩- بدع القبور أنواعها وأحكامها ،
لصالح بن مقبل العصيمي التميمي ، دار
الفضيلة بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٥
هـ - ٢٠٠٤ م .

١٠- البدعة تحديدها وموقف
الإسلام منها ، لفضيلة الأستاذ الدكتور
عزت علي عيد عطية ، طبعة دار الكتب
الحديثة ، القاهرة ، بدون تاريخ .

١١- البدعة مفهومها وحدودها .
تأليف مؤسسة الرسالة . سلسلة الكتب
المؤلفة في رد الشبهات (٥) إعداد مركز
الأبحاث العقائدية . مستل من شبكة
الإنترنت موقع aqaed.com .

(ت)

١٢- تدريب الراوي شرح تقريب
النوازي ، للسيوطي ، تحقيق الدكتور عبد
الوهاب عبد اللطيف ، دار الكتب

العلمية بيروت ، الطبعة الثالثة ١٠٩٧
١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

١٣- تفسير التحرير والتنوير ، محمد
الطاهر بن عاشور ، الدار التونسية
١٩٨٤ م .

١٤- تفسير القرآن العظيم ، لابن
كثير ، تحقيق عبد العزيز غنيم وغيره ،
مطبعة دار الشعب بمصر بدون تاريخ .

١٥- تلخيص الخبير في تخرج
أحاديث الرافعي الكبير ، لابن حجر
العسقلاني ، تحقيق عادل عبد الموجود ،
وعلى معوض ، دار الكتب العلمية
بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ -
١٩٩٨ م .

١٦- التمهيد لما في الموطأ من المعاني
والأسانيد لأبن عبد البر النمري ، الناشر
: وزارة عموم الأوقاف والشؤون
الإسلامية - المغرب ، ١٣٨٧ ، تحقيق :
مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد
الكبير البكر .

(ج)

١٧- جامع بيان العلم وفضله ،
لابن عبد البر ، المطبعة المنيرية ١٩٧٨ ،
تصوير دار الكتب العلمية .

١٨- الجامع لأحكام القرآن ،
للقرطبي ، تصحيح أحمد عبد العليم ،
الطبعة الثانية ١٩٥٢ م .

١٩- جامع العلوم والحكم ،
لابن رجب ، تحقيق طارق أحمد محمد ،
دار الصحابة بطنطا ، الطبعة الأولى ،
١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

(ح)

٢٠- الحاوي في فتاوى الخافض أبي
الفضل عبد الله الصديق الغماري ، طبعة
دار الأنصار بالقاهرة ، الطبعة الأولى
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

(د)

٢١- درء تعارض العقل والنقل ،
لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو
العباس ، طبعة دار الكنوز الأدبية -
لرياض ، ١٣٩١هـ تحقيق : محمد رشاد
سالم .

٢٢- دلائل النبوة ، لأبي نعيم
الأصبهاني ، تحقيق الدكتور محمد رواس
قلعجي وغيره ، دار النفائس بيروت ،
الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

(ز)

٢٣- زاد المسير في علم التفسير ،
لعبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ،
الناشر : المكتب الإسلامي ، بيروت ،
الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ .

(ر)

٢٤- الرسالة ، للإمام الشافعي ،
تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار الفكر
بيروت ، ١٣٠٩هـ .

٢٥- السنة والبدعة ، لعبد الله
محفوظ محمد الحداد باعلوى الحضرمي ،
مطابع المختار الإسلامي ، بدون تاريخ .

٢٦- سنن أبي داود ، تحقيق محمد
محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب
العلمية بيروت .

٢٧- سنن ابن ماجة ، تحقيق محمد
فؤاد عبد الباقي ، عيسى البابي الحلبي
بمصر ١٩٥٤م .

٢٨- سنن الترمذي ، تحقيق أحمد
شاكر ، ومحمد فؤاد عبد الباقي وغيرهما ،
عيسى البابي الحلبي بمصر ١٣٨٥هـ
نشر وتصوير دار الحديث .

٢٩- سنن الدارقطني ، تحقيق السيد
عبد الله هاشم يماني ، دار المحاسن بمصر ،
الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .

٣٠- سنن الدارمي ، تحقيق فواز
أحمد زمزلي ، وخالد العلمي ، دار الريان
بمصر ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ -
١٩٨٧م .

٣١- السنن الكبرى ، لليهقي ،
دار المعارف العثمانية ، الطبعة الأولى
١٣٤٤هـ - ١٩٢٥م .

٣٢- سنن النسائي ، (المتن) تحقيق
الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر

الإسلامية بيروت ، الطبعة الثانية
١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٣٣- السنة ، لابن أبي عاصم ،
تحقيق ناصر الدين الألباني ، المكتب
الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة
١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٣٤- السيرة النبوية ، لابن هشام ،
تحقيق الدكتور فتحي أنور ، ومجدي فتحي
، دار الصحابة بطنطا ، الطبعة الأولى
١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

(ش)

٣٥- شرح الزرقاني على الموطأ ،
محمد الزرقاني ، دار الفكر بيروت ، الطبعة
الأولى ١٩٩٦م .

٣٦- شرح الطحاوية في العقيدة
السلفية ، لعلي بن أبي العز الحنفي ، تحقيق
الدكتور عبد الرحمن عميرة ، مكتبة
المعارف بالرياض ، الطبعة الثانية
١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

٣٧- شعب الإيمان ، لليهقي ، دار
الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٠هـ .

(ص)

٣٨- الصحاح تاج اللغة وصحاح
الغريب ، للجوهري ، تحقيق أحمد العطار ،
مصر ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ -
١٩٨٢م .

٣٩- صحيح ابن حبان ، ١٠٩٩
بترتيب الأمير ابن بلبان ، تحقيق شعيب
الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة بيروت ،
الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

٤٠- صحيح ابن خزيمة ، تحقيق
محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب
الإسلامي بيروت ، الطبعة الثانية
١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٤١- صحيح البخاري ، مع (فتح
الباري) تحقيق محب الدين الخطيب ،
ومحمد فؤاد عبد الباقي ، دار الريان
بمصر ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ -
١٩٨٦م .

٤٢- صحيح مسلم ، مع (المنهاج
شرح مسلم) تحقيق محمد فؤاد عبد
الباقي ، دار الحديث بمصر ، الطبعة الأولى
١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

(ف)

٤٣- فتح الباري بشرح صحيح
البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق
محب الدين الخطيب ، ومحمد فؤاد عبد
الباقي ، دار الريان بمصر ١٩٨٦م .

٤٤- فتح المغيث شرح ألفية
الحديث ، للعراقي ، شرح السخاوي ،
تحقيق صلاح محمد

عويضة ، دار الكتب العلمية
بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ -
١٩٩٣ م.

٤٥- فيض القدير شرح الجامع
الصغير ، لعبد الرؤوف المناوي ، المكتبة
التجارية الكبرى ، مصر ، الطبعة الأولى ،
١٣٥٦ هـ .

(ق)

٤٦- القاموس المحيط ، لجد الدين
محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، المطبعة
الأميرية ، الطبعة الثالثة ١٣٠١ هـ ،
تصوير الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

(ك)

٤٧- كلمة علمية هادية في البدعة
وأحكامها ، لوهي سليمان غاوجي
الألباني ، دار الإمام مسلم ، بيروت ،
الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .

(م)

٤٨- مجموع الفتاوى ، لابن تيمية ،
جمع وترتيب عبد الرحمن النجدي
، السعودية ١٤٠٤ هـ .

٤٩- المدخل إلى السنن ، للبيهقي ،
تحقيق الدكتور محمد ضياء الرحمن
الأعظمي ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ،
الكويت ١٤٠٤ هـ .

٥٠- الموافقات في أصول الشريعة ،
للشاطبي ، تحقيق عبد الله دراز وغيره ،
دار المعرفة بيروت ، الطبعة الثانية
١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

٥١- المعجم الأوسط ،
للطبراني ، تحقيق طارق عوض وغيره ، دار
الحرمين بمصر ١٤١٥ هـ .

٥٢- المعجم الصغير ، للطبراني ،
تحقيق محمد سمارة ، دار إحياء التراث
العربي ١٩٩٢ م .

٥٣- المعجم الكبير ، للطبراني ،
صدر منه ٢٥ جزء ، ونقص أجزاء ١٥ ،
١٦ ، ٢١ ، تحقيق حمدي عبد المجيد
السلفي ، الدار العربية للطباعة
١٣٩٨ هـ .

٥٤- معجم مفردات ألفاظ القرآن
، للراغب الأصفهاني ، تصحيح إبراهيم
شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، الطبعة
الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

٥٥- مناهل العرفان في علوم
القرآن ، لمحمد عبد العظيم الزرقاني ، دار
الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٦ هـ -
١٩٩٦ م .

٥٦- منهاج السنة النبوية في نقض
كلام الشيعة والقدرية ، لابن تيمية ،
المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٢١ هـ .

٥٧- المنهاج شرح مسلم ، للنووي ،
تحقيق عصام الصابطي وغيره ، دار
الحديث بمصر ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ -
١٩٩٤ م .

(ن)

٥٨- النهاية في غريب الحديث
والأثر ، لابن الأثير ، خرج أحاديثه وعلق
عليه صلاح عويضة ، دار الكتب العلمية
بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ -
١٩٩٧ م .

(ف)

٥٩- الفتاوى الكبرى لأحمد بن
عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس ،
الناشر : دار المعرفة - بيروت الطبعة
الأولى ، ١٣٨٦ تحقيق : حسنين محمد
مخلف .

(ق)

٦٠- قواعد الأحكام في مصالح
الأنام ، للإمام عز الدين عبد العزيز بن
عبد السلام ، مؤسسة الريان ، بيروت ،
١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

(ل)

٦١- لسان العرب ، لابن منظور ،
دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ،
بدون تاريخ .

(م)

٦٢- مسند أحمد ، للإمام ١١٠١
أحمد بن حنبل ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة
: الثانية ١٤٢٠ هـ ، ١٩٩٩ م ، تحقيق
شعب الأرنؤوط وآخرون .

٦٣- المصباح المنير في غريب
الشرح الكبير للرافعي ، لأحمد بن محمد
بن علي القيومي ، تحقيق الدكتور عبد
العظيم الشناوي ، دار المعارف ، بدون
تاريخ .

٦٤- معجم مفردات ألفاظ القرآن .
للاغب الأصفهاني ، تصحيح إبراهيم
شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، الطبعة
الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

٦٥- الموطأ للإمام مالك بن أنس ،
دار القلم ، دمشق ، الطبعة : الأولى
١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م ، تحقيق :
الدكتور تقي الدين الندوي .

٦٦- مجلة البيان ، الصادرة عن
المنتدى الإسلامي ، مقال بعنوان (رؤية
في الاحتفال بالمولد النبوي) للأمين
الحاج محمد أحمد ، العدد ١٩٩ ، السنة
التاسعة عشرة ، ربيع الأول ١٤٢٥ هـ -
ابريل - مايو ٢٠٠٤ م .

٦٧- مجلة الرسالة ، مقال بعنوان (
الفارق بين البدعة والإبداع) للدكتور
محمد عمارة .

ص ٢ - ٥ ، عدد ١٥ شهر
ربيع الأول ١٤٢٦ هـ ، مايو ٢٠٠٥ م.
(ن)

٦٨ - نيل الأوطار من أحاديث سيد
الأخيار ، محمد بن علي الشوكاني ، دار
الجيل بيروت ١٩٧٣ م .
هذا وقد تركت ذكر بعض المصادر
والمراجع ، لقلة رجوعي إليها ، وهي مينة
عند مواطن النقل منها ، أو العزو إليها
للاستفادة منها .

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم :	٩٩٩
المبحث الأول	
التعريف بالبدعة لغة واصطلاحاً	
التعريف بالبدعة لغة	١٠٠١
التعريف بالمُخَدَّثَاتُ لغة	١٠٠١
التعريف بالبدعة اصطلاحاً عند جمهور العلماء	١٠٠٢
ردّ على ما زعمه خالد الغفوري ، أن جمهور العلماء ، من السنة والشيعة ، يذمون البدعة ، وأنها كلها ضلالة !	١٠٠٤
نماذج من أقوال جمهور علماء السنة ، في تعريف البدعة اصطلاحاً ، وتقسيمها إلى خمسة أقسام ، والطريق إلى معرفة ذلك	١٠٠٤
ردّ على ما فهمه ، صالح بن مقبل العصيمي التميمي ؛ بأن كلام الإمام الشافعي في تقسيم البدعة ، يتعارض مع كلامه في باب الاستحسان ، وبيان المراد بقول الشافعي "إنما الاستحسان تلذذ" ١٠٠٤	
بيان المراد بما نسب الشاطبي في الاعتصام ، إلى الإمام مالك : " من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة ، فقد زعم أن محمداً ﷺ خان الرسالة	١٠٠٦

موافقة الإمام ابن تيمية ؛ لجمهور العلماء في تعريف البدعة اصطلاحاً ١٠١٠	
ما يدّعون من تناقض ظاهري ، من كلام الإمام ابن تيمية ، في تعريف البدعة اصطلاحاً ، فهو بحسب فهم القارئ ؛ لا من طبيعة الواقع	١٠١٣
بيان خطأ استدلال واحتجاج ، صالح بن مقبل العصيمي ؛ بكلام ابن تيمية ، وزعمه أن ابن تيمية ، لا يقسم البدعة ، وأن كلامه ، يرد على من يقسمها	١٠١٤
نص صريح من الإمام ابن تيمية ، على تقسيم وتخصيص البدعة ، وأن المخصص لها الأدلة الشرعية	١٠١٤
البدعة في الشرع : موضوعة للحادث المذموم ، وإذا أريد الممدوح قيدت	١٠١٧
بيان خطأ استشهاد البعض ؛ بكلام الإمام ابن رجب الحنبلي ؛ علي أن كل بدعة ضلالة ، وأنها لا تنقسم إلى الأحكام الخمسة ، دون أن يتدبر كلام الإمام ، الذي يستشهد به	١٠١٧
اعتراض الإمام الشوكاني ، علي تقسيم الفقهاء ، علي تقسيم البدع ، وتناقضه في ذلك	١٠١٨

خلاصة القول في البدعة شرعاً ١١٠٣	
: إن أئمة المسلمين وفقهاءهم ، من كل المذاهب لإسلامية ، ميزوا في " البدعة الدينية " بين تلك التي خالفت الكتاب والسنة ، والتي لا تخالف	١٠١٩
تقسيم البدعة إلى دينية ودنيوية ، وقبولها في الدنيا بإطلاق ، ورفضها في الدين بإطلاق ، تقسيم باطل . و كلام نفيس للإمام ابن القيم ، في الرد على أنصار تلك القسمة	١٠٢٢
ب- خلاف الإمام الشاطبي مع الجمهور ، خلاف لفظي ، في التسمية ، ولم ينتبه إلى ذلك ، من وافقه من العلماء ، حيث جعلوا الخلاف ؛ مع الجمهور حقيقي	١٠٢٢
تنبيهان هامان علي تعريف الإمام الشاطبي للبدعة اصطلاحاً:	١٠٢٣
التنبيه الأول : أن ما يسميه الجمهور ، بدعة حسنة ، يسميه هو ؛ مصلحة مرسله أولاً يطلق عليه لفظ البدعة ؛ مع اتفاقه علي جواز إطلاقها ؛ مجازاً ، فما صنع شيئاً !	١٠٢٣
التنبيه الثاني : أنه مع اتفاقه مع الجمهور في التعريف ، إلا أنه يخالف في تطبيق التعريف ؛ علي الأمثلة	١٠٢٤

أمثلة على مخالفة الشاطبي ، في تطبيق التعريف على الأمثلة :

تخصص ليلة النصف من شعبان ؛ بالذكر ، والصيام ؛ لا يعني أنها بدعة ضلالة ! ، بل بدعة حسنة ، لأن أصل الذكر والصيام ، موجود في الشريعة ١٠٢٤

اتخاذ يوم ولادة ، النبي ﷺ عيداً ، أصله في الشريعة ، ومن هنا ، استحبه ، بعض العلماء ، وليس ببدعة ضلالة ، علي ما ذهب إليه الإمام الشاطبي ، ومن وافقه ! ١٠٢٥

تعريف البدعة اصطلاحاً عند الشيعة الإمامية ، يتفق في النهاية مع تعريف جمهور أهل السنة والجماعة ، ولكنهم يختلفون ، في تطبيقه أيضاً علي الأمثلة ١٠٢٦

بعض الأمثلة على سوء الفهم ، وتعتمد التضييل ، أوها معاً ، من بعض الفريقين ١٠٢٧

بعض أمثلة للمحدثات ، التي يتفق الجميع على قبولها ، مع اختلافهم في التسمية ، هل بدعة حسنة ، أم سنة حسنة ، أم مصلحة مرسله ١٠٢٨

المبحث الثاني

أدلة الجمهور فيما ذهبوا إليه ، في تعريف البدعة ، وتخصيصها ، وتقسيمها ، إلي الأحكام الخمسة

أولاً : القرآن الكريم : ١٠٢٩
قوله تعالى : ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ ﴾
أقوال أهل التفسير في وجه الاستشهاد بهذه الآية ١٠٣٠

خلاصة وجه الاستشهاد بهذه الآية من صاحب تفسير التحرير والتنوير ١٠٣١

ثانياً : الأحاديث المرفوعة التي تفيد ، انقسام البدعة ، إلي الحسنة ، والسيئة ١٠٣١

الحديث الأول - " مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً " ١٠٣١

الحديث الثاني - " إِنَّهُ مَنْ أَحْيَا سُنَّةً مِنْ سُنَّتِي ، قَدْ أُمِيتَتْ بِعَدِيَ " ١٠٣٢

بيان حسن الحديث ، ورد على الألباني في تناقضه في الحكم على الحديث ؛ وعدم أمانته في النقل ١٠٣٣

الحديث الثالث : " مَنْ أَخَذَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ " ١٠٣٥

الحديث الرابع - إقراره ﷺ ، لرفاعة بن رافع ، الدعاء بذكر في الصلاة ، من عند نفسه ١٠٣٦

الحديث الخامس - إقراره ﷺ ، لإعرابي الدعاء بذكر في الصلاة ، من عند نفسه ، ومكافأته بالذهب ١٠٣٦

الحديث السادس - إقراره ﷺ ، معاذ بن جبل ، في متابعة المأموم للإمام ؛ علي الحال الذي يجده عليه ، ثم يقضي ما سبقه ١٠٣٧

تقسيم البعض البدعة إلى : بدعة دينية غير مقبولة ، ودنيوية مقبولة ، هذه التفرقة مرفوضة شرعاً ؛ لأن الإسلام شامل . جاء لصالح الدين والدنيا ، والعقل والجسد ١٠٣٨

والتحقيق : عرض كل ما هو جديد ، من أمور ديننا ودنيانا ؛ علي الشريعة الإسلامية ؛ ليؤي حكم الإسلام فيها ، مهما كانت تلك البدعة ، التي لم تكن في زمن النبوة ، ولا في زمن السلف ١٠٣٩

لا حاجة إلى تقسيمات البدعة الأخرى ؛ كمن يقسمها إلى : اعتقادية ، وقولية ، وعملية ، وكلية .. الخ لأنه لا

غيب علي هذا أي عمل ، ولا يؤثر في موضوع البحث ١٠٣٩

الحديث السابع : إقراره ﷺ ، ١١٠٥

بلال بن رباح ، علي صلاته ركعتين بعد كل وضوء ١٠٣٩

الحديث الثامن : إقراره ﷺ ، لرجل علي ملازمة ، قراءة " قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ " ١٠٤٠

ثالثاً : الأحاديث الموقوفة : ١٠٤٠

١- تسمية عبد الله ابن عمر ، صلاة الضحى في المسجد ، جماعة بدعة حسنة ١٠٤٠

٢- زيادات عبد الله بن عمر ، في التشهد :

أ - زاد باجتهاده ، التسمية في أول التشهد ، وغير لفظ أشهد ، بلفظ شهدت ١٠٤١

ب - زاد باجتهاده ، (وَبَرَكَاتُهُ) (وَوَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ) ١٠٤١

٣ - إنشاء واستحباب ابن عمر ، قراءة القرآن على القبر ١٠٤٢

تفصيل اختلاف العلماء في ، قراءة القرآن عند القبور ، ورد علي الألباني ١٠٤٣

٤ - زيادة عبد الله بن مسعود ، في التشهد ، وتغيره صيغة السلام ١٠٤٤

٥ - زيادة عبد الله بن مسعود ، سيدنا في الصلاة الإبراهيمية ١٠٤٦

جماعة من الحفاظ ، والفقهاء ،
وعلماء المذاهب الأربعة ، على جواز
واستحباب السيادة في : الآذان ، والإقامة
، والتشهد في الصلاة ، خلافاً لمن أنكر
ذلك ١٠٤٧

فتوى هامة للشيخ عطية صقر : في
بيان حكم إضافات الآذان ، ثم ختمها
بتبنيه هام لأولي اللباب ١٠٥٠

٦- إنشاء سيدنا أنس بن مالك
عليه السلام ، الاجتماع عند ختم القرآن
والدعاء ١٠٥١

الجواب عما روي عن ابن مسعود
عليه السلام ، من إنكاره خلق الذكر في
المسجد ١٠٥٣

٧- إنشاء سيدنا الإمام علي ، كرم
الله وجهه ، صلاة على النبي ﷺ ١٠٥٤

٨- زيادات عمر ، وابن عبد الله ،
والحسن ابن علي عليه السلام ، في تلبية الحج ١٠٥٦

الوقوف عند الوارد في الشرع ،
أفضل وأولى ، بلا خلاف ، لكن لا ضيق ،
ولا حرج ؛ على من أنشأ ذكراً ، أو
صلاة على النبي ﷺ ، مما يليق ١٠٥٧

ولا يعترض على ما سبق بحديث :
لَا وَكَيْكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ " ١٠٥٧

٩- قول غُصَيْنِ بْنِ الْعَارِثِ
الْثُمَالِيِّ عليه السلام " ... إِنَّهُمَا أَفْضَلُ بِدْعَتِكُمُ
عِنْدِي ... " ١٠٥٨

١٠- حديث قتل خبيب ، في بيت
الرجيع ، وسنه ركعتين عند القتل ١٠٥٩
رابعاً : إجماع سلف الأمة لمن
بعدهم . ١٠٥٩

١- جمع القرآن في عهد الصديق
عليه السلام ١٠٥٩

رد على من فهم ؛ أن من يقول من
علماء المسلمين ، بتقسيم البدعة إلى حسنة
وقيحة ، يزيد في دين الله تعالى ١٠٦٠

٢- المواظبة على صلاة التراويح ؛
جماعة في المسجد ١٠٦٢

رد على الدكتور عيسى الحميري في
زعمه تناقض ابن حجر ، في تعريف البدع
شرعاً ١٠٦٣

رد على الدكتور عيسى الحميري في
قوله : " تفسير قول عمر بالبدعة ، بالمعنى
اللغوي ، فحش وغلط ، وزعمه أن هذا
الفهم بلاء ا يشبه بلاء الخوارج ١٠٦٤

تساؤل لمن يرفض تقسيم البدعة ١٠٦٤
رد على فهم البعض بأن القائلين ؛
بتقسيم البدعة ، إلى حسنة وسيئة ، يرون

أن هذا إما هو ؛ بالنسبة للبدعة اللغوية ،
لا الشرعية ١٠٦٥

٣ - تحويل مقام سيدنا إبراهيم
عليه السلام ، من مكانه في عهد الفاروق عمر
عليه السلام ١٠٦٦

٤ - جمع القرآن في عهد عثمان
عليه السلام ١٠٦٦

٥- زيادة سيدنا عثمان عليه السلام ، أذاناً
ثانياً يوم الجمعة ١٠٦٨

خامساً : زيادات العلماء ١٠٦٩

أ- زيادة العلماء : نقط الإعراب
في القرآن الكريم ١٠٦٩

ب- زيادة العلماء نقط الإعجام ١٠٧٠

ج- زيادة العلماء تقسيم الصحف
وتجزئته ١٠٧١

د- زيادة العلماء دعاء ختم
القرآن ١٠٧٢

هـ- زيادة العلماء تعدد الجمعة ١٠٧٢

و- زيادة العلماء " ولا يعزُّ من
عاديت " في دعاء القنوت ١٠٧٥

من أقوال أهل العلم " النووي " و
ابن تيمية " في أن أحاديث ؛ عموم
البدعة ، مخصصة ١٠٧٧

أدلة من ذم البدعة مطلقاً ، وأنها غير
مخصصة ١٠٧٩

أولاً : أدلتهم من القرآن ١١٠٧
الكريم ١٠٧٩

١- قول الله تعالى : ﴿ اَلْيَوْمَ
اَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَاتَّمَمْتُ عَلَيْكُمْ
نِعْمَتِي ﴾ ١٠٧٩

٢- وقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي
اَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ
مُحْكَمَاتٌ ﴾ ١٠٨٠

٣- وقوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ
نُنَبِّئُكُمْ بِالْاَخْسَرِينَ اَعْمَالًا ﴾ ١٠٨١

٤- وقوله تعالى : ﴿ وَاَنْ هَذَا
صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا
السَّبِيلَ ﴾ ١٠٨١

٥- وقوله تعالى : ﴿ اِنَّ الَّذِيْنَ
فَرَّقُوا دِيْنَهُمْ وَكَانُوْا شِيْعًا لَّسَتْ مِنْهُمْ
فِيْ شَيْءٍ ﴾ ١٠٨٢

٦- وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُوْنُوْا
مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ مِنَ الَّذِيْنَ فَرَّقُوا دِيْنَهُمْ
وَكَانُوْا شِيْعًا ﴾ ١٠٨٢

٧- وقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ
الْقَادِرُ عَلٰى اَنْ يَّبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ
فَوْقِكُمْ اَوْ ﴾ ١٠٨٢

٨- وقوله تعالى : ﴿ وَعَلٰى اللّٰهِ
قَصْدُ السَّبِيْلِ وَمِنْهَا جَاۤئِرٌ وَلَوْ شَاءَ
لَهٰدَاكُمْ اَجْمَعِيْنَ ﴾ ١٠٨٣

الجواب على ما استشهد به
الشاطبي ، من القرآن الكريم ، على عدم
تخصيص البدعة ١٠٨٣

ثانياً: أدلتهم من السنة النبوية ١٠٨٣

١ - حديث : " مَنْ أَخَذَتْ فِي
أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ " ١٠٨٣

٢ - حديث : " إِيَّاكُمْ وَمُخَدَّنَاتِ
الْأُمُورِ ، فَإِنَّ شَرَّ الْأُمُورِ مُخَدَّنَاتُهَا ، وَكُلُّ
مُخَدَّنَةٍ بِدْعَةٌ " ١٠٨٣

٣ - حديث : " الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ
غَيْرِ إِلَى ثَوْرِ ، فَمَنْ أَخَذَتْ فِيهَا حَدَثًا
١٠٨٤

الجواب على ما استشهد به الشاطبي
، من السنة النبوية ، على عدم تخصيص
البدعة ١٠٨٤

ثالثاً : ما ورد من آثار عن السلف
الصالح ١٠٨٥

١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه
قَالَ: " الْقَصْدُ فِي السُّنَّةِ ، خَيْرٌ مِنَ
الْاجْتِهَادِ فِي الْبِدْعَةِ " ١٠٨٥

٢ - وَعَنْهُ أَيْضًا قَالَ: " اتَّبِعُوا ،
وَلَا تَبْتَدِعُوا فَقَدْ كُفِّتُمْ ، كُلُّ بِدْعَةٍ
ضَلَالَةٌ " ١٠٨٥

٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : " مَا أَتَى
عَلَى النَّاسِ عَامٌ ، إِلَّا أَخَذُوا فِيهِ بِدْعَةً ١٠٨٧

٤ - وعن الشعبي قال : " ما ابتدع في
الإسلام بدعة ، إلا وفي كتاب الله عز وجل
ما يكذبه ١٠٨٧

والجواب عن هذه الآثار ونحوها فيما
يلي :

أولاً : هذه الآثار مما صح ، ولما لم
يصح ، عام ، ومعارض ؛ بالأحاديث
الكثيرة الثابتة المتقدمة ، والمخصصة لهذا
العموم ١٠٨٧

ثانياً : هذه الآثار محمولة على بدع
الفرق الضالة ، التي تخالف في بدعها
أصول الإسلام ، من القرآن والسنة ١٠٨٧

ثالثاً : بعض ما ورد عن السلف في
هذا الباب ، وقائع أحوال لا تفيد حكماً
عاماً ١٠٨٧

بيان اختلاف العلماء ، في الرأي
المقصود إليه بالذم والعيب ، في الآثار
السابقة ١٠٨٩

المبحث الثالث

حكم البدعة ، وأثرها في عدالة
الراوي ، وقبول روايته

أولاً : حكم البدعة ١٠٩٠

حكمها على تعريفنا المختار ١٠٩٠

ثانياً : أثر البدعة في عدالة الراوي ،
وقبول روايته ١٠٩٠

خلاصة القول في ذلك ، مما هو
مستفاد من كلام الأئمة ١٠٩٤

ثالثاً : الموقف من العالم العابد
العامل ، إذا وقع في بدعة ١٠٩٥

نصيحة ذهبية ، لمن يتناولون على
علماء المسلمين ؛ ممن يخالفهم الرأي ١٠٩٥

فهرس أهم المصادر والمراجع ١٠٩٦
فهرس الموضوعات ١١٠٢